

جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

" دراسة مقارنة للخصوصية في المسكن الفلسطيني: حالة دراسية
مدينة الخليل "

إعداد

نفين عبدالرزاق عبدالقادر القواسمه

إشراف

د. إيمان العمد

د. هيثم الرطروط

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الهندسة المعمارية
بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2019

" دراسة مقارنة للخصوصية في المسكن الفلسطيني: حالة دراسية
مدينة الخليل "

إعداد

نيفين عبدالرزاق عبدالقادر القواسمه

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ: 2019/9/15 م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع


.....

.....

.....

.....

1- د. إيمان العمد / مشرفاً ورئيساً

2- د. هيثم الرطروط / مشرفاً ثانياً

3- د. جمال عمرو / ممتحناً خارجياً

4- د. خالد قمحية / ممتحناً داخلياً

الإهداء

إلى من أحمل اسمه بكل فخر

إلى من علمني العطاء دون انتظار

(والدي العزيز)

إلى من أرضعتني الحب والحنان

إلى رمز الحب وبلسم الشفاء

إلى ملاكي في الحياة

(والدتي الحبيبة)

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي (إخوتي)

إلى الروح التي سكنت روحي

إلى من أرى التفاؤل بعينه والوجوه المفعمة بالبراءة

(زوجي وابنتي ألما وكنده)

إلى الأخوات اللواتي لم تلهن أمني

إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء

(صديقاتي)

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الانسان ما لم يعلم، الحمد لله الملك القدوس السلام، مدبر الليالي والأيام، قدر الأمور فأجراها على أحسن نظام، ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، الحمد لله على ما أنعم به علي من فضله الخير الكثير والعلم الوفير وأعانني على إنجاز هذا العمل الذي احتسبه عبادة من العبادات جعلها الله خالصة لوجهه الكريم.

وبعد حمد الله وشكره على إنهائي لهذه الرسالة أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان للدكتورة الفاضلة إيمان العمدة والدكتور هيثم الرطروط على ما قدموه لي من علم نافع وعطاء متميز وعلم رشاد، وعلى ما بذلوه من جهد متواصل ونصح وتوجيه من بداية مرحلة البحث حتى إتمام هذه الرسالة.

كما أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى والدي العزيزين اللذين غرسا في حب العلم من الصغر، وقدموا لي كل غالي ونفيس، وكان لهما الفضل فيما وصلت إليه الآن فلا أملك إلا الدعاء لهما بطول العمر وحسن العمل وبلوغ الجنان، كما لن أنسى إخوتي وأخواتي (سماح، هبة، مروة، صفا، صالح، يحيى، أيوب) فهم عون لي في كل المحن.

أتقدم كذلك بالشكر الجزيل لزوجي الغالي يزن، الذي وقف بجانبني دوماً، وأعانني في كتابة رسالتي، وإلى ابنتي الحبيبتان ألما وكندة، فهم شجرة أنارت طريقي في هذا العمل المتواضع، ولن أنسى من قدم لي العون وكان سندي دوماً أمي الثانية أم زوجي الغالية وصديقاتي العزيزات " ندى، لينا، صفا، آلاء، دعاء، بيان".

ويسرني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى بلدية الخليل، ولجنة إعمار الخليل، كما أتقدم بالشكر والعرفان للدكتور فجر التوايهة والدكتور بدر العطاونة لما قدماه لي من نصح وتوجيه، ومهما كتبت من جمل وعبارات فإن كلمات الشكر تظل عاجزة عن إيفاء حقهما، فجزاهما الله عني خير الجزاء، وجعل ذلك في موازين حسناتهما.

ولكل من مد لي يد العون، أو أسدى لي معروفاً، أو قدم لي نصيحة، أو كانت له إسهامة صغيرة أو كبيرة في إنجاز هذا العمل فله مني خالص الشكر والامتنان.

والحمد لله ري العالمين أولاً وآخراً، ظاهراً وباطناً، عدد خلقه ورضا نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الإقرار

أنا الموقعة أدناه، مقدمة الرسالة التي تحمل عنوان:

"دراسة مقارنة للخصوصية في المسكن الفلسطيني: حالة دراسية مدينة الخليل"

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the research's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's Name:

إسم الطالب:

Signature:

التوقيع:

Date:

التاريخ:

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الاهداء	ج
	الشكر والتقدير	د
	الاقرار	هـ
	فهرس الجداول	ط
	فهرس الأشكال	ي
	الملخص	ع
	الفصل الأول: مقدمة عامة للدراسة	1
1	مقدمة عامة للدراسة	1
1.1	المقدمة	1
2.1	مشكلة الدراسة	2
3.1	فرضية وأسئلة الدراسة	4
4.1	أهمية الدراسة	5
5.1	مبررات الدراسة	5
6.1	أهداف الدراسة	6
7.1	خطة ومنهجية البحث	7
8.1	مصادر المعلومات	13
9.1	الدراسات السابقة	14
10.1	هيكلية الدراسة	18
	الفصل الثاني: مفهوم الخصوصية وأثرها في تصميم المساكن	20
2	مفهوم الخصوصية وأثرها في تصميم المساكن	20
1.2	الخصوصية "مدخل عام"	20
1.1.2	المفهوم العام لمصطلح الخصوصية	20
2.1.2	أبعاد الخصوصية	22
3.1.2	وظائف الخصوصية وأهميتها	23
4.1.2	الخصوصية والمساحة الشخصية والاجتماعية	25
2.2	الخصوصية في العمارة	27
1.2.2	أثر الخصوصية على العمارة وتصميم المساكن تبعاً لثقافة الشعوب	32

34	أنواع الخصوصية في العمارة وتوفرها في المسكن	2.2.2
38	مستويات الخصوصية في العمارة	3.2.2
39	الخصوصية في المسكن الاسلامي التقليدي	3.2
39	الخصوصية في القرآن والسنة	1.3.2
41	أثر الفكر الاسلامي على خصوصية المسكن	2.3.2
44	ملامح الخصوصية في المسكن الاسلامي على المستوى العمراني	3.3.2
47	أثر الخصوصية على تصميم المسكن الاسلامي	4.3.2
51	الفصل الثالث: أثر الخصوصية في المسكن التقليدي في مدينة الخليل	
51	أثر الخصوصية في المسكن التقليدي في مدينة الخليل	3
51	البلدة القديمة في الخليل: المساكن التقليدية فيها	1.3
55	ملامح الخصوصية في المسكن التقليدي في مدينة الخليل على المستوى العمراني	2.3
57	ملامح الخصوصية في المسكن التقليدي في مدينة الخليل على المستوى التصميمي	3.3
58	الخصوصية في مسكن الجعبة_مجموع	1.3.3
72	الخصوصية في حوش الجعبة	2.3.3
73	الخصوصية في مسكن الخطيب	3.3.3
79	الفصل الرابع: الخصوصية في المسكن المعاصر في مدينة الخليل مقارنة بالمسكن التقليدي فيها	
79	الخصوصية في المسكن المعاصر في مدينة الخليل مقارنة بالمسكن التقليدي فيها	4
80	مدينة الخليل المعاصرة والاسكان فيها	1.4
84	الخصوصية في المسكن المعاصر في مدينة الخليل على المستوى العمراني	2.4
91	الخصوصية في المسكن المعاصر في مدينة الخليل على المستوى المعماري	3.4
92	أثر الخصوصية على العناصر المعمارية في المسكن المعاصر	1.3.4
115	التدرج في ترتيب الفراغات	2.3.4
121	توجيه المسكن	3.3.4
126	مواد البناء المستخدمة	4.3.4

127	الفصل الخامس: النتائج والتوصيات	
127	النتائج والتوصيات	5
127	نتائج الدراسة	1.5
132	معايير تحقيق الخصوصية ضمن المسكن المعاصر: استراتيجيات وحلول مستقبلية	2.5
132	استراتيجيات توفير الخصوصية في المسكن المعاصر على المستوى العمراني	1.2.5
135	استراتيجيات توفير الخصوصية في المسكن المعاصر على المستوى المعماري	2.2.5
148	التوصيات	3.5
149	قائمة المصادر والمراجع	
b	Abstract	

فهرس الجداول

الرقم	الموضوع	الصفحة
جدول رقم 1	نسبة توزيع أنماط السكن في مدينة الخليل	8
جدول رقم 2	" التوزيع النسبي للأسر الفلسطينية حسب نوع مسكنهم والمنطقة لعام 2011"	83
جدول رقم 3	التوزيع النسبي للأسر الفلسطينية حسب نوع مسكنهم والمنطقة لعام 2017"	83

فهرس الأشكال

الصفحة	الموضوع	الرقم
11	"الموقع الجغرافي لمدينة الخليل"	شكل رقم 1
27	"معادلة تحقيق الخصوصية في العمارة"	شكل رقم 2
29	"_الخصوصية في الخيمة السوداء"	شكل رقم 3
30	"_الخصوصية في خيمة قبائل الكبابيش"	شكل رقم 4
31	"الخصوصية في منازل النوبة في السودان ومصر"	شكل رقم 5
31	"الخصوصية في مساكن الأتراك في الأناضول"	شكل رقم 6
45	"طبيعة تخطيط المدن الاسلامية العضوي"	شكل رقم 7
46	"هندسة الشوارع التي تعنى بحفظ الخصوصية للسكان"	شكل رقم 8
46	"مدينة الكويت التقليدية والتدرج في تخطيطها"	شكل رقم 9
47	"منع صعود الإمام على منئذنة المسجد إن كانت مظلة على الجيران"	شكل رقم 10
48	"مستويات الخصوصية في المسكن الاسلامي التقليدي"	شكل رقم 11
49	"مسكن جمال الدين الذهبي في مصر"	شكل رقم 12
50	"معالجة الفتحات للحفاظ على الخصوصية في مسكن جمال الدين الذهبي، يمين الصورة الفتحات مظلة على الشارع، واليسار الفتحات مظلة على الفناء"	شكل رقم 13
53	"النسيج العمراني للبلدة القديمة في الخليل"	شكل رقم 14
55	"التدرج في الخصوصية في البلدة القديمة في الخليل"	شكل رقم 15
56	"موقع مسكن الجعبة-مجموع في البلدة القديمة في الخليل"	شكل رقم 16
56	"التدرج في الخصوصية للوصول لمسكن الجعبة-مجموع"	شكل رقم 17
57	"التدرج في الخصوصية على المستوى العمراني للوصول إلى حوش الجعبة في الخليل"	شكل رقم 18
57	"التدرج في الخصوصية عمرانيا للوصول إلى مسكن الخطيب"	شكل رقم 19
59	"مخطط الطابق الأرضي والأول لمسكن جعبة-مجموع والملكية"	شكل رقم 20
60	"المجاز في مسكن جعبة-مجموع في الخليل"	شكل رقم 21
60	"المدخل الرئيسي لمسكن جعبة-مجموع"	شكل رقم 22

61	" حوش الجعبة جمجوم في الخليل "	شكل رقم 23
62	" موقع درج الجعبة وجمجوم داخل الحوش "	شكل رقم 24
63	" الخصوصية في فناء مسكن جعبة-جمجوم "	شكل رقم 25
64	" المساكن المحيطة بمسكن جعبة-جمجوم وعدم الانكشاف فيما بينهم "	شكل رقم 26
64	" تحقيق الخصوصية بتصميم فتحات مسكن جعبة-جمجوم "	شكل رقم 27
67	" تدرج الخصوصية في قسم آل الجعبة في الطابق الأرضي في مسكن الجعبة-جمجوم "	شكل رقم 28
67	" تدرج الخصوصية في قسم آل الجعبة في الطابق الأول في مسكن الجعبة-جمجوم "	شكل رقم 29
68	" مستويات الخصوصية في قسم آل جمجوم في الطابق الأرضي من مسكن جعبة-جمجوم "	شكل رقم 30
69	" مستويات الخصوصية في قسم آل جمجوم في الطابق الأول من مسكن جعبة_جمجوم "	شكل رقم 31
70	" توجيه مسكن جعبة-جمجوم نحو الداخل نحو الفناء "	شكل رقم 32
70	" مواد البناء المستخدمة في مسكن جعبة-جمجوم "	شكل رقم 33
71	" من اليمين صورة لطبيعة النسيج العمراني للبلدة القديمة في الخليل، من اليسار الخليل عام 1910 "	شكل رقم 34
72	" الخصوصية في حوش الجعبة "	شكل رقم 35
73	" طوابق مسكن الخطيب "	شكل رقم 36
74	" فناء مسكن الخطيب في الطابق الأول وموقع الأدراج فيه "	شكل رقم 37
74	" مدخل مسكن الخطيب "	شكل رقم 38
75	" واجهة مسكن الخطيب المطل على الشارع "	شكل رقم 39
76	" احجام الفتحات على الواجهة الخارجية لمسكن الخطيب "	شكل رقم 40
76	" الفتحات المطل على الواجهات الداخلية في مسكن الخطيب "	شكل رقم 41
77	" فتحات الطابق الثاني المطل على الفناء في مسكن الخطيب "	شكل رقم 42
77	" تناكب الأبواب في مسكن الخطيب "	شكل رقم 43
78	" مستويات الخصوصية في مسكن الخطيب "	شكل رقم 44
80	" المدينة المعاصرة في الخليل "	شكل رقم 45

85	" مخطط استعمالات الأراضي لمدينة الخليل "	شكل رقم 46
86	" الاستعمال المختلط للمناطق المجاورة لعمارة دائرة السير "	شكل رقم 47
87	" الاستعمال المختلط في منطقة الدراسة عين سارة (سكن ج) "	شكل رقم 48
88	" الشوارع المحيطة بعمارة دائرة السير "	شكل رقم 49
88	" الشوارع المحيطة بعمارتين عين سارة "	شكل رقم 50
90	" أنماط السكن وسياسات الاسكان في مدينة الخليل "	شكل رقم 51
93	" المدخل الرئيسي لعمارات سكنية في منطقة سكن ب في الخليل "	شكل رقم 52
94	" المدخل الرئيسي لعمارات سكنية في منطقة سن ج في الخليل "	شكل رقم 53
96	" الخصوصية لمداخل شقق تحتوي على موزع في الخليل "	شكل رقم 54
97	" انخفاض مستوى الخصوصية لمداخل شقق لا تحتوي على موزع في الخليل "	شكل رقم 55
98	" انخفاض مستوى الخصوصية لشقة سكنية لا تحتوي على موزع في عمارة في الخليل "	شكل رقم 56
99	" أشكال وأحجام النوافذ لعمارات سكنية في مناطق سكن ب، ج في الخليل "	شكل رقم 57
100	" التعدي على الخصوصية السمعية والبصرية من خلال نوافذ متقاربة من بعضها في نفس العمارة في مدينة الخليل "	شكل رقم 58
101	" التعدي على الخصوصية من خلال نوافذ متقابلة لعمارات سكنية في الخليل "	شكل رقم 59
102	" عمارة 1 في منطقة سكن ج تغلق نوافذها بشكل شبه كامل من الجهة المواجهة لعمارة سكنية مقابلة لها للحفاظ على خصوصية سكانها "	شكل رقم 60
103	" عمارة 2 في منطقة سكن ب تغلق نوافذها بشكل كامل ودائم من الجهة المواجهة لعمارة سكنية مقابلة لها للحفاظ على خصوصية سكانها "	شكل رقم 61
103	" ضياع الخصوصية السمعية بسبب توجيه الفتحات نحو المنور في عمارة سكنية في الخليل "	شكل رقم 62

105	" مداخل الشقق المتقاربة والمتقابلة تقلل من الخصوصية بين الجيران في عمارات سكنية في مناطق سكن ب، ج في الخليل "	شكل رقم 63
106	" مستوى الخصوصية المحقق من حيث موقع باب المسكن لشقق سكنية في نفس الطابق لعمارة سكنية في منطقة سكن ج في الخليل "	شكل رقم 64
107	" الخصوصية من حيث الأبواب داخل شقة سكنية في منطقة سكن ج في الخليل "	شكل رقم 65
108	" تفصيلة جدار خارجي في مسكن حديث "	شكل رقم 66
109	" الجدار الداخلي الفاصل بين الشقق السكنية بسمك 10سم لعمارات سكنية في الخليل، "	شكل رقم 67
110	" الجدار الفاصل بين الشقق السكنية بسمك 20سم لعمارات سكنية في الخليل "	شكل رقم 68
111	" الأدراج والمصاعد لشقة سكنية لعمارة في الخليل "	شكل رقم 69
112	" شرفات لعمارات سكنية مطلة على الشوارع العامة في مناطق سكن ب، ج في الخليل "	شكل رقم 70
112	" شرفات متقابلة لعمارات سكنية متجاورة في مناطق سكن ب، ج في الخليل "	شكل رقم 71
113	" واجهات عمارات سكنية توضح شرفات متجاورة لشقق سكنية مختلفة في الخليل "	شكل رقم 72
113	" مساقط أفقية تبين شرفات متجاورة لشقق سكنية مختلفة لعمارات سكنية في الخليل "	شكل رقم 73
114	" تدخل السكان في تحقيق الخصوصية لشرفة داخل عمارة سكنية في الخليل "	شكل رقم 74
114	" تدخل السكان في شكل الواجهات المعمارية للشرفات للحصول على الخصوصية المطلوبة لعمارات سكنية في الخليل "	شكل رقم 75
116	" مستويات الخصوصية لشقق سكنية لعمارة في منطقة سكن ج في الخليل "	شكل رقم 76
117	" مستويات الخصوصية لشقتين سكنيتين لعمارة في منطقة سكن ب في الخليل "	شكل رقم 77

118	" مستويات الخصوصية في شقق سكنية لعمارة في منطقة سكن ب في الخليل"	شكل رقم 78
119	النظام المفتوح في شقة سكنية في مدينة الخليل"	شكل رقم 79
120	" مستويات الخصوصية في شقق سكنية لعمارة في منطقة سكن ج في الخليل"	شكل رقم 80
122	" توجه المساكن المعاصرة في مدينة الخليل نحو الخارج"	شكل رقم 81
123	"مراحل تغير توجيه المسكن التقليدي"	شكل رقم 82
124	" ما يمكن كشفه من المساكن المجاورة عند وقوف شخص على سطح عمارة دائرة السير في الخليل"	شكل رقم 83
125	" نسبة المفرغ للمصمت في واجهة مسكن الخطيب في البلدة القديمة في الخليل"	شكل رقم 84
125	"نسبة المفرغ للمصمت في واجهات عمارة في منطقة سكن ب في الخليل"	شكل رقم 85
126	"مواد البناء المستخدمة في العمارات السكنية في الخليل"	شكل رقم 86
133	" اقتراح الباحثة لتحقيق الخصوصية ضمن المجاورة السكنية"	شكل رقم 87
135	" إمكانية تغيير ترتيب المساكن لتحقيق الخصوصية فيها عند تغيير قوانين البناء"	شكل رقم 88
137	" تحقيق الخصوصية للعمارات السكنية من خلال الأسوار والنباتات العالية"	شكل رقم 89
137	" تحقيق الخصوصية في مدخل الشقق بإيجاد مساحة أمامه وتصميمه بزواوية تمنع الرؤية المباشرة"	شكل رقم 90
139	" آلية تصميم زاوية 45 بين النوافذ"	شكل رقم 91
139	" تحديد مكان الفتحات لتحقيق خصوصية أعلى لها"	شكل رقم 93
140	" استخدام النباتات لتحقيق الخصوصية للمساكن"	شكل رقم 94
140	" زوايا مختلفة للنوافذ تساعد في تحقيق خصوصية بين المتجاورين"	شكل رقم 95
141	" إيجاد مساحة تفصل بين الشقق تساهم في تحقيق الخصوصية لكل شقة"	شكل رقم 96

142	" توجيه الشرفة لتوفير الخصوصية لها بسبب وجود عمارة مقابلة"	شكل رقم 97
143	" وسائل توفير الخصوصية في الشرفات"	شكل رقم 98
143	" وسائل تحقيق الخصوصية بأسلوب المصمت والمفرغ في الشرفات"	شكل رقم 99
144	" استخدام النباتات في الشرفات لتحقيق الخصوصية فيها"	شكل رقم 100
146	" تحقيق الخصوصية في الطابق الأرضي لمقترح عمارة سكنية في الخليل"	شكل رقم 101
146	" تحقيق الخصوصية للطابق الثاني لمقترح عمارة سكنية في الخليل"	شكل رقم 102
147	" تحقيق الخصوصية لمطلع بيت الدرج لمقترح عمارة في مدينة الخليل"	شكل رقم 103
147	" تحقيق الخصوصية بشكل معاصر لمدخل وحدة سكنية لمقترح عمارة في مدينة الخليل"	شكل رقم 104

دراسة مقارنة للخصوصية في المسكن الفلسطيني حالة دراسية مدينة الخليل

إعداد

نيفين عبدالرزاق القواسمه

إشراف

د. إيمان العمد

د. هيثم الرطروط

الملخص

الخصوصية في العمارة هي إحدى أنواع الخصوصية التي يسعى الأفراد إليها داخل مسكنهم، فهي احتياج فطري يختلف مستواه باختلاف الثقافة والدين، فالمجتمع الإسلامي بثقافة أفرادهِ وضمن تعاليم الشريعة الإسلامية يرتفع مستوى الحاجة للخصوصية في مساكنهم. والمجتمع الفلسطيني كأحد هذه المجتمعات يحتاج أفرادهِ لمستوى عال من الخصوصية داخل مساكنهم لتأمين احتياجاتهم الثقافية والاجتماعية وتحقيق الراحة والأمان.

وقد اختلف مستوى الخصوصية في المسكن التقليدي عنه في المسكن المعاصر تبعاً لعدة عوامل ومتغيرات، فمن هنا جاءت أهمية دراسة الخصوصية في المسكن المعاصر في فلسطين، لتحديد مدى ملاءمتها لاحتياجات الأفراد الاجتماعية والثقافية الحالية وإمكانية تحسينها للمستوى المرغوب، وعلاقة ذلك بالعملية التصميمية للمسكن المعاصر في فلسطين.

وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور الخصوصية للمجتمع الفلسطيني والحاجة لتحقيقها في مسكنه المعاصر، ودراسة المستوى المتحقق ضمن الاحتياج الثقافي في المسكن المعاصر ومدى مواءمته للمستوى المرغوب للسكان الحاليين لا سيما في مدينة الخليل وهي الحالة الدراسية في هذا البحث. بناءً على مقارنتها مع ملامح الخصوصية المتوفرة في المسكن التقليدي على المستويين العمراني والمعماري؛ وذلك لرفع مستوى المسكن المعاصر وتلبيته لاحتياجات السكان المختلفة.

تتعمد منهجية هذا البحث على المنهج التحليلي والمقارن؛ وذلك من خلال مقارنة مستوى الخصوصية المحقق ما بين المسكن التقليدي والشقق السكنية كمثال على المسكن المعاصر في مدينة الخليل. وبعد تحليل وتقييم مستوى الخصوصية في كلا المسكنين وعلى المستوى العمراني والمعماري وجد أن المسكن المعاصر يعاني من انخفاض في مستوى الخصوصية، حيث أثر ذلك سلباً على واقع المسكن الفلسطيني الحالي وعدم شعور الأفراد بالراحة داخل مساكنهم وقيامهم بشكل فردي بتحقيق احتياجاتهم من الخصوصية بتغيير ملامح المسكن والتعدي على مهام المهندس المعماري. كما اعتمدت الدراسة على العمل الميداني وملاحظات الباحثة في الموقع بشكل أساسي كأدوات للبحث العلمي.

وتتلخص مخرجات هذا البحث في تحديد مستوى الخصوصية المنخفض في الشقق السكنية في المساكن المعاصرة في فلسطين، وعدم تلبية الاحتياجات الثقافية والاجتماعية للأفراد داخل مساكنهم بشكل عام وخصوصيتهم بشكل خاص، وقد تمكن البحث من تقديم مجموعة من الارشادات والتوصيات للأفراد والمعماريين والمخططين والبلديات والمؤسسات الحكومية ذات الصلة تساهم في تحقيق مستوى عالي من الخصوصية في المسكن المعاصر من خلال التركيز على تحقيق الخصوصية كأحد الاعتبارات التصميمية والتخطيطية في تصميم المسكن المعاصر.

الفصل الأول

مقدمة عامة للدراسة

1. مقدمة عامة للدراسة

1.1 المقدمة

تطور المسكن تبعاً للاحتياجات الانسانية والاجتماعية والنفسية على مر العصور وتماشياً مع التطور التكنولوجي السريع، وانتقل الانسان من كهفه البسيط الى بيته الحديث المعاصر مروراً بمراحل مختلفة من التطور؛ حيث سكن في تجمعات صغيرة ضمن قبيلته الصغيرة والتي يمنع أحد من الاقتراب منها أو التعدي عليها، وتطورت إلى أن وصلت إلى حارات صغيرة يسكنها مجموعة من الناس تربطهم علاقات اجتماعية قوية تبعاً لتكوين المجتمع من الأسر الفردية والممتدة اللذين يشكلون نواة المجتمع والأساس الذي يعتمد عليه تصميم الوحدة السكنية من أجل ضمان راحتهم وتلبية احتياجاتهم والمحافظة على خصوصيتهم التي لن يقدر أن يتعدى عليها أحد ضمن تصميم المسكن التقليدي المتبع، وحتى الوقت الحالي الذي تشكلت فيه المدينة المعاصرة ذات التخطيط المفتوح والشوارع العريضة المستقيمة والساحات المفتوحة والتصميم المعاصر للمساكن فيها، حيث أصبح هذا المسكن منتشر في كل العالم بنفس الملامح بغض النظر عن موقعه وعن مناخ المنطقة الموجود فيها وثقافة السكان والمجتمع ككل (ميخائيل، 2004)

فالمسكن المعاصر في الوقت الحالي يعاني من فجوة كبيرة تغاضى في تصميمه فيها عن ثقافة المجتمع سواء من حيث عاداتهم وتقاليدهم التي يؤمنون بها أو احتياجاتهم التي يريدون توفيرها من الخصوصية والأمان والشعور بالراحة سواء النفسية أو الجسدية، وبذلك فإن ثقافة السكان لها الدور الأكبر في التأثير على ملامح السكن، فمثلاً يختلف مدى احتياج الخصوصية في المبنى تبعاً لاختلاف الفرد وثقافته، حتى أنها تختلف في المجتمع الواحد وهذا يرجع لعدة عوامل تؤثر على كلا الطرفين -الفرد والمبنى- (أبو وردة، 2013).

قد تأثر غياب مفهوم الخصوصية للمسكن المعاصر بعدة عوامل، منها غياب مفهوم الخصوصية أثناء العملية التصميمية للمسكن بذاته، وانفتاحه نحو الخارج بشكل كامل، وذلك تبعاً لأسباب اقتصادية يهتم فيها أصحاب الملك بتوفير رأس المال والبناء على الارتدادات بشكل مباشر لتحقيق أعلى ربح وأكبر مكسب، إضافة إلى قلة الأراضي وارتفاع أسعارها والتوجه نحو البناء الرأسي. كذلك لم يتغير مستوى الخصوصية في المسكن المعاصر على نطاق المسكن نفسه بل إن غياب الخصوصية أثناء العملية التخطيطية للحي السكني والمدينة ككل أثر بشكل مباشر على مستوى الخصوصية للمسكن نفسه (عيد، 2015).

إن تعرض المسكن الفلسطيني المعاصر لتغير في مستوى خصوصية الأفراد داخل مسكنهم دفع الباحثة للوقوف على هذه القضية والعمل على إعادة النظر في مفهوم الخصوصية في المسكن المعاصر وماهية تحقيقه فيه؛ لتطويره بما يلائم احتياجات الساكن وتحقيق الخصوصية المرجوة له والتي تضمن العيش بحرية وراحة تامة داخل مسكنه الخاص.

2.1 مشكلة الدراسة

الخصوصية اصطلاحاً: هي قدرة الفرد أو الأشخاص على عزل أنفسهم أو معلومات عنهم وبذلك فإنهم يعبرون عن أنفسهم بطريقة انتقائية ومختارة. أما الخصوصية في العمارة فتعني أن يمارس الفرد نشاطاته المختلفة داخل مسكنه بدون تعدي من قبل الآخرين، حيث تنقسم هذه الخصوصية لعدة أقسام وهي خصوصية أفراد الأسرة وحمايتها من الشارع والغرباء، وخصوصية العائلة من الضيوف، وخصوصية الفرد التي يحتاج لها بعيداً عن الجميع وحتى أفراد أسرته. ويتم تحقيق ذلك من خلال تصميم ملائم يناسب احتياج الفرد من مستوى الخصوصية المرغوب فيه داخل المسكن من خلال حدود فيزيائية أو معنوية تحقق له الخصوصية وتمنع الآخرين من التعدي عليها.

أصبح المسكن الفلسطيني المعاصر يتبع لإطار الحداثة بالمفهوم الشكلي فقط، فقد ابتعد عن المسكن التقليدي الفلسطيني بشكل كامل، فالمسكن المعاصر لم يأت نتيجة تطور المسكن التقليدي ولم يأخذ باعتباره ملاءمته لطبيعة وأفكار وثقافة الفرد الفلسطيني وتتأسى احتياجاته الاجتماعية والثقافية، وتغير شكل المسكن ومضمونه وطبيعة ترتيب العلاقات الوظيفية فيه، حيث اختلف نظام

التصميم من مغلق لمفتوح في العديد من المساكن، وأصبحت النوافذ أكبر وتتبع الشكل الجمالي فقط والابواب مجرد فتحة مواجهة للفراغات، وتوجهت المساكن نحو الخارج وغيرها الكثير من التغيرات. فأصبح الفرد لا يشعر بالراحة والهدوء في مسكنه ولم يحقق احتياجاته الاجتماعية والثقافية، حيث كان هناك تغير واضح في مستوى الخصوصية التي يحتاجها الفرد وبكافة أشكالها (السمعية والبصرية والشمية).

كما أن واقع السكن الحالي السيء يستدعي التركيز على المشاكل التي أوصلت المسكن لذلك؛ والتي من أهمها عدم تلبية المسكن المعاصر للاحتياجات الثقافية والاجتماعية للسكان، والخصوصية هي أحد هذه الاحتياجات الذي قام البحث بدراسة ماهية تحقيق هذا المفهوم في المسكن المعاصر فيها.

وهناك بعض الأفراد كما أن هناك العديد من المعمارين الفلسطينيين ممن جذبتهم المعاصرة بشكلها الخارجي فقط مواكبة منهم للتطور التكنولوجي، والذي -في النهاية- لم يوصلهم إلا لمشكلات ظاهرة في الواقع المعماري المعاصر والذي لا يلائم الأفراد. كما أن الانسياق مع ما يجري حالياً من تحقيق المصالح المادية للمستثمرين وطمعهم بأكبر ربح مادي ممكن من خلال عدم ضياع أي مساحة غير مستغلة عمليا والبناء حسب الارتدادات تماما، إضافة لسعي المواطنين بالحصول على سكن بأقل تكلفة ممكنة؛ أثر ذلك على مستوى السكن وأدى إلى اتخاذ الساكن دور المعماري والتغيير في ملامح السكن من خلال تغييرات يقوم بها الفرد من أجل تحقيق احتياجاته التي فقدها في مسكنه.

فهذه الدراسة تركز على احدى الاعتبارات التصميمية المهمة " الخصوصية" والتي يجب على المعماري الفلسطيني والبلديات والمؤسسات الحكومية المختلفة أخذها بعين الاعتبار أثناء عملية التخطيط والتصميم للسكن الفلسطيني، حيث يعود المسكن لأصالته ولامحه التي كان يتمتع بها الفرد الفلسطيني والتي تعكس ثقافته واهتماماته وقيمه التي يفتخر بها والتي ما زال يحتاجها حتى الوقت الحالي حتى لو كان ذلك بمستوى مختلف.

3.1 فرضية وأسئلة الدراسة

يعتمد البحث على عدة فرضيات:

1. مبدأ الخصوصية هو احتياج فطري مطلب لكل المجتمعات وكل حسب ثقافته وبمستوى مختلف عن الآخر، ولكنه لم يختفي ولم يتخلى عنه الساكن مهما تطورت حياته، لذلك يفرض هذا البحث أن الخصوصية من أهم احتياجات الساكن الفلسطيني منذ القدم وحتى الوقت الحالي ولا بد من وجودها في تصميم مسكنه وما يحيط به مهما اختلف نمط حياتهم وتطور.

2. المسكن التقليدي يحقق مستوى عالي من الخصوصية وبكافة الجوانب على المستويين المعماري والعمراني، فالدين الاسلامي وثقافة المجتمع كانوا يهدفون إلى الحفاظ على خصوصية السكان.

3. هناك تغير واضح في التوجه في التصميم نابع من توجهات المماريين الحديثة والتغير في نمط الحياة من خلال عدة تحولات مثل تحول الاسرة الممتدة لنوعية وخروج المرأة للعمل وغيرها من الأمور.

4. المسكن المعاصر لا يلبي الاحتياجات الاجتماعية والثقافية للأفراد، فقد أصبح واقع السكن المعاصر سيء يحتاج إلى دراسة حثيثة لتأمين احتياجات السكان المختلفة ورفع مستوى السكن.

كما أن البحث قاد ل طرح و ابراز بعض التساؤلات حول مفهوم الخصوصية في العمارة اهمها:

1. هل اغفال مبدأ الخصوصية اثناء عملية التصميم يمكن ان يقود لتصميم متناسب مع الاحتياجات الثقافية والاجتماعية للساكن، ويعطيه الراحة التي يحتاجها.

2. ما هو اثر الخصوصية المباشر وغير المباشر على الفرد ومسكنه.

3. هل يمكن الاستفادة من توفر الخصوصية في المسكن التقليدي واستتباط المعايير والاستراتيجيات والعمل على توفيرها ضمن المسكن المعاصر بما يلبي الاحتياجات الحالية للساكن الفلسطيني.

4.1 أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة ضمن ما سبق تقديمه الى:

1. إبراز أهمية الخصوصية ضمن الاحتياجات الثقافية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني، وأهمية توفيرها في المسكن المعاصر بالمستوى المرغوب.
2. تسليط الضوء على الخصوصية في المسكن التقليدي الفلسطيني والعناصر والعوامل التي ساعدت على تحقيقها في هذا المسكن، ومدى أهمية هذه الخصوصية من ناحية اجتماعية وثقافية وتحسين واقع المسكن الفلسطيني.
3. تقييم الوضع الحالي للمسكن الفلسطيني المعاصر ومدى تحقيقه للخصوصية المطلوبة للفرد الفلسطيني ومقارنة ذلك مع المسكن التقليدي الفلسطيني.
4. الخروج بمجموعة من المعايير الأساسية التي تساعد في تطوير المسكن الفلسطيني المعاصر من خلال تلبية مفهوم الخصوصية فيه وتفعيل دور المهندس الفلسطيني والمؤسسات الحكومية تجاه تضمين مفهوم الخصوصية في المسكن الفلسطيني المعاصر على الصعيد العمراني والمعماري.

5.1 مبررات الدراسة

- 1- المسكن التقليدي كان أكثر احتواء وحفاظا على حاجات الأفراد الاجتماعية والثقافية، مما جعل الفرد يشعر براحة داخله. أما المسكن المعاصر جاء استنساخا لعمارة غربية غريبة عن المجتمع الفلسطيني وعاداته وقيمه وأفكاره واحتياجاته، فالمسكن المعاصر أحدث فجوة بين الفرد الفلسطيني وبين مسكنه الذي كان يعتبره سابقا المأوى الذي يقضي فيه معظم وقته ويحميه من الاعتداءات الخارجية والظروف الجوية ويشعر بداخله بالراحة والطمأنينة.
- 2- هناك فجوة ما بين المعماري والمسكن والمستخدم أدى إلى تداخل ما بين مهامهم، ففي الوقت الحالي أصبح الساكن يأخذ دور المعماري ويغير من ملامح المسكن من أجل تحقيقه لاحتياجاته

المختلفة ومنها الخصوصية التي يحتاجها على اختلاف نمط سكنه من شقق سكنية أو بيوت مستقلة أو حتى متعددة المستويات.

3- الدراسات السابقة الموجودة حول مفهوم الخصوصية تختص بثقافة مجتمعها لا يمكن تعميمها على مجتمعات أخرى لاختلاف الديانات والثقافات، ولا يوجد دراسة خاصة بمفهوم الخصوصية في العمارة في فلسطين. حتى إن الدراسات معظمها عامة؛ كل منها يأخذ جانب معين من الخصوصية أو تكون ضمن عناوين فرعية ضمن البحث؛ لذلك هناك حاجة لدراسة تشمل جميع جوانب الخصوصية وتختص بها كأحد الاحتياجات الاجتماعية والثقافية وحتى تكون إضافة لما سبقها من دراسات، مع وجود دراسة خاصة للمجتمع الفلسطيني وثقافته وامكانية الاستعانة بها عند عملية تصميم المسكن.

6.1 أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة بشكل أساسي إلى:

1. توفير مفهوم الخصوصية للأفراد في المساكن الفلسطينية المعاصرة بالمستوى المطلوب، من خلال تصميم معماري ملائم لاحتياجاتهم ويضمن خصوصية كل فراغ وخصوصية كل فرد ضمن العائلة.
2. دراسة المباني التقليدية من خلال حالة دراسية وذلك لدراسة كيفية توفر الخصوصية وانعكاسها على المخطط المعماري لتطوير نهج التصميم في المباني المعاصرة من خلال معرفة الطرق والأساليب التي كانت متبعة لتوفير الخصوصية.
3. تهدف هذه الدراسة إلى العمل على رفع مستوى المسكن المعاصر، وتحقيقه لاحتياجات الفرد الاجتماعية والثقافية.
4. العمل على توسيع نطاق الدراسات المتعلقة بالأبعاد الثقافية والاجتماعية من أجل تصميم المساكن الحديثة وتطوير القائم منها.

5. تفعيل دور المهندس المعماري في المجتمع الفلسطيني من خلال تلبية احتياجات الأفراد المعاصرة وأهمها مفهوم الخصوصية ضمن المنظور الحديث.

6. الخروج بمجموعة من التوصيات التي تساعد على تحقيق أحد الاعتبارات التصميمية التي تعتبر مهمة لدى الفرد الفلسطيني والتي يجب على المعماري الفلسطيني العمل على توفيرها في المسكن المعاصر والتي تنعكس في شكله ومضمونه وألا وهي "الخصوصية".

7.1 خطة ومنهجية البحث

تم الاعتماد في هذا البحث على عدة منهجيات أهمها: المنهج الوصفي والتحليلي لكنه اعتمد بشكل أساسي على المنهج المقارن. فاعتمد على المنهج الوصفي فيما يتعلق بمفهوم الخصوصية وأبعادها ووظيفتها ومفهوم الخصوصية في العمارة وأثر الفكر الاسلامي عليها، وكذلك مفهوم الخصوصية في المسكن الاسلامي وملامح الخصوصية التي تبرز في المسكن التقليدي الفلسطيني. أما منهج المقارنة والتحليل اعتمد على دراسة وتحليل كل من المسكن التقليدي الفلسطيني والمعاصر من خلال حالة دراسية في مدينة الخليل ومقارنة مفهوم الخصوصية في كل منهما من أجل الخروج باستراتيجيات وتوصيات توضح مستوى الخصوصية في المسكن المعاصر وتقدم ارشادات لرفع مستوى الخصوصية للمسكن للمستوى المرغوب من أجل العمل على تطوير العملية التصميمية للمساكن الحديثة في فلسطين وتفعيل دور المعماري الفلسطيني والجهات المسؤولة في هذه العملية.

حيث اشتملت الدراسة على 3 محاور رئيسية وهي:

المحور الأول: يشمل الاطار النظري من خلال مراجعة المفاهيم المختلفة المتعلقة بمفهوم الخصوصية ما بين الماضي والحاضر، بالاضافة للمواضيع التي تتعلق بالفكر الاسلامي الذي أثر على الخصوصية وعمل على تشكيل النسيج العمراني التقليدي، بالاضافة للفكر الحديث الذي نتج عنه الصورة الحالية للحي السكني، إضافة إلى دراسة ما يلي:

1. الثقافة ومفهومها وتطورها بشكل عام والثقافة الفلسطينية بشكل خاص.

2. مفهوم الخصوصية والعوامل والمحددات التي تؤثر عليها.

3. الاحتياجات الثقافية والاجتماعية للفرد الفلسطيني في مسكنه.

4. الخصوصية في المسكن التقليدي على المستوى الحضري والتصميمي.

5. الخصوصية في المسكن المعاصر ومدى حاجة الفرد لها.

المحور الثاني: يشمل الاطار التحليلي والمقارنة، حيث تم اعتماد مدينة الخليل كحالة دراسية، وتحليل المسكن التقليدي والمسكن المعاصر فيها، فتم تحديد المسكن التقليدي بناء على ترشيح ثلاثة مساكن من قبل لجنة إعمار الخليل واعتبارها مساكن نموذجية في البلدة القديمة فيها على المستوى العمراني والمعماري، فقد كان أساس اختيار هذه المساكن هو الفناء أو الحوش، ففي كل مسكن نظام يحافظ على الخصوصية تبعاً لمميزات الفناء أو الحوش يميزه عن الآخر، فأحدهم يحوي فناء كبير ومستقل، وآخر يعتمد على نظام الأحواش غير منتظمة ويكون نسيج معقد من المساكن لكل مسكن خصوصيته، وآخر فيه فناء ينقسم لوحدين مختلفتين بمدخل مشترك لكلا المسكنين، فقد اعتمد اختيار هذه المساكن لإيجاد أكثر من صورة للمسكن التقليدي وكيفية تحقيق الخصوصية في كل منهم وإمكانية مقارنتها مع المسكن المعاصر.

أما اختيار المسكن المعاصر فقد تم تقسيم مدينة الخليل لمناطق سكن (أ، ب، ج، د)، واعتماد أعلى نسبتي نمط سكن سائد في المدينة لدراسة المساكن فيها، حيث كانت النسب كالتالي:

جدول رقم 1: "نسبة توزيع أنماط السكن في مدينة الخليل"، (بلدية الخليل، 2018)

أنماط السكن	نسبة توزيع السكن
سكن أ	10%
سكن ب	30%
سكن ج	20%
سكن د	10%
سكن زراعي (أراضي C)	30%

مما يعني الانتشار الأوسع لسكن (ب،ج). وبناء على التوجه الكبير نحو العمارات السكنية في المدينة ووجود أكثر من شقة في العمارة الواحدة وفي نفس الطابق جعل توفير الخصوصية بالمستوى المطلوب يتطلب عمل ودراسة أكثر، فحددت الدراسة نمط العمارات السكنية في مناطق

سكن (ب،ج) في مدينة الخليل بناء على اختيار عشوائي لهذه العمارات. وقد تم تحليل مفهوم الخصوصية في هذه الشقق السكنية ضمن المستوى العمراني والمعماري وتحليل ماهية توفره فيها.

الاطار التحليلي يشمل :

عملية التحليل لكلا المسكنين والتي كانت على مستويين:

المستوى العمراني: من خلال دراسة النسيج الحضري للحارة السكنية التقليدية والحي السكني المعاصر من خلال تخطيط المساكن والشوارع واستعمالات الأراضي وغيرها.

المستوى المعماري: ويكون ذلك للمسكن نفسه من تصميم عام وتصميم للفراغات الداخلية وترتيب هذه الفراغات ووجود عناصر معمارية وغيرها من الأمور التي استخدمت لتوفير الخصوصية.

إطار المقارنة يشمل:

مقارنة ما بين توفر مفهوم الخصوصية في المسكن التقليدي في البلدة القديمة والمسكن المعاصر في عموم الخليل، وكانت مقارنة الخصوصية في كل منهما حسب الجوانب التالية:

المستوى العمراني : جوانب المقارنة اعتمدت على التدرج في وظائف المدينة، تخطيط شبكة الشوارع، استعمالات الأراضي، الأحكام والتشريعات المتبعة لكلا المسكنين

المستوى المعماري: كانت المقارنة تبعاً ل أثر الخصوصية على العناصر المعمارية، التدرج في ترتيب الفراغات، توجيه المسكن، مواد البناء المستخدمة في كلا المسكنين

فقد تمت المقارنة بين المسكنين حسب الجوانب السابقة من أجل تحديد المستوى المحقق حالياً في المسكن المعاصر وتناسبه مع المستوى المطلوب من الخصوصية للأفراد.

المحور الثالث: يشمل التقييم والاستنتاج والتوصيات: من خلال استنباط بعض النتائج العامة التي تم التوصل إليها بعد عملية البحث والتحليل، كما تم وضع بعض الارشادات _بناء على المستوى المتحقق من الخصوصية في المسكن المعاصر_ لرفع مستوى الخصوصية للمستوى المرغوب وبما

يلتزم العصر، والتي يمكن للمعماري المعاصر والبلديات والمؤسسات الحكومية الاستعانة بها والعمل على توفيرها في المسكن المعاصر عمرانياً ومعماريًا، ووضع بعض التوصيات للمعماري لتفعيل دوره في توفير هذه الاحتياجات الاجتماعية والثقافية في المسكن المعاصر، كما أنها تهتم البلديات وأصحاب القرار في التصميم والتخطيط وسن القوانين التي تتعلق بتحقيق الأبعاد الاجتماعية والثقافية للفرد.

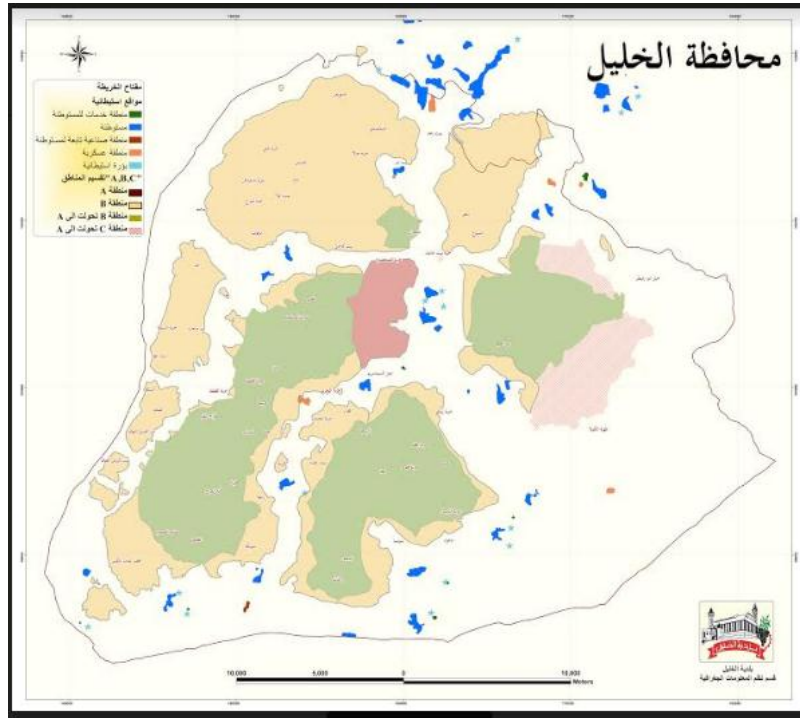
من أجل تحقيق هذه المنهجية تم الرجوع إلى مصادر مكتبية مختلفة منها المجلات والكتب والأوراق العلمية ورسائل الماجستير والدكتوراة وغيرها فيما يتعلق بالاطار النظري والمعلوماتي. بالإضافة إلى العمل الميداني من زيارات ميدانية تشمل عمليات رفع وتصوير فوتوغرافي وممسوحات في البيئة الحضرية والمعمارية ثم تحليلها بطرق علمية ومقابلات شخصية مع بعض الأفراد.

الخليل كحالة دراسية:

اعتمد هذا البحث مدينة الخليل كحالة دراسية لتحليل مفهوم الخصوصية في مساكنها، من خلال دراسة المساكن التقليدية فيها وتوفير مفهوم الخصوصية في تصميمها بشكل مفصل وتخطيطها بشكل عام، بالإضافة لدراسة المساكن المعاصرة وتحليلها لتحديد مستوى الخصوصية المحقق فيها وأثر ذلك على السكان، فقد كان المسكن التقليدي المرجع لتحديد مستوى الخصوصية في الشقق السكنية المعاصرة في الخليل في البلدة القديمة فيها.

سبب اختيار الحالة الدراسية (مدينة الخليل)

تعد مدينة الخليل من أكبر المدن الفلسطينية بعد غزة، كما أنها من أقدم مدنها، تقع جنوب غرب الضفة الغربية شكل رقم 1. حيث تعتبر الخليل ثاني أقدس المدن الفلسطينية بعد مدينة القدس، فقد تميزت بتراث حضاري عريق يمتد إلى ما قبل 3500 عام قبل الميلاد، كما أن المسجد الإبراهيمي فيها أعطاها أهمية تاريخية ودينية، وتوصف بأنها مدينة مجتمعية غنية حقيقية، وتتميز بسمعة تقليدية ومحافظة، فلا يوجد فيها أماكن للسينما أو التسلية، حيث يرفض أهلها وجود هذه الأماكن فيها (Sabah, 2011).



شكل رقم 1: الموقع الجغرافي لمدينة الخليل"، (<https://goo.gl/images/iap5ai>)

قد تم اختيار مدينة الخليل كحالة دراسية لما لها من خصائص تتشابه فيها مع باقي المدن الفلسطينية من حيث الخصائص الاجتماعية والثقافية واستمرار تمسك السكان بالعادات والتقاليد الموروثة من الأجداد، كما تعتبر مدينة الخليل من المدن الفلسطينية المحافظة على الموروث والتي تهتم بالحفاظ على خصوصية الأفراد في مساكنهم وخارجها (Sabah, 2011). مما يساهم في إمكانية تعميم نتائج الدراسة وتوصياتها على جميع المدن الفلسطينية مما يعزز أهمية الدراسة.

تم اختيار مدينة الخليل كذلك لوجود البلدة القديمة فيها وما تتميز فيه من طبيعة المساكن التقليدية وعدم التغيير الكبير في شكل هذه المساكن في الوقت الحالي، فقد كان أساس تخطيط هذه المدينة هم مفهوم الخصوصية وصممت مساكنها بناء على احتياج الأفراد لهذا المفهوم وتحقيقاً له، حيث يمكن دراسة وتحليل تلك المساكن وتحليل الأساليب والعناصر والاستراتيجيات التي كانت متبعة لتحقيق المستوى المطلوب من الخصوصية لسكان المنزل، فقد كان المسكن التقليدي في الخليل يعبر عن احتياجات الفرد الثقافية والاجتماعية، ويظهر مدى الترابط الاجتماعي في المجتمع ككل وفي الأسرة الواحدة بشكل خاص، مع الحفاظ على خصوصية الأسرة في مسكنها وعدم التعدي

عليها من الجيران أو الغرباء؛ والذي يمكن اعتماده من أجل مقارنته مع المسكن المعاصر في مدينة الخليل ودراسة مستوى الخصوصية المحقق فيها.

أما المسكن المعاصر في مدينة الخليل خاصة في شكل الشقق السكنية داخل العمارات هو النموذج الأكبر والأوسع انتشارا للمسكن المعاصر في معظم المدن الفلسطينية الأخرى باختلاف الموقع والمناخ والخصائص مما يسمح بتعميم النتائج على نسبة أكبر من المساكن المعاصرة في فلسطين، حيث اتجهت معظم المساكن الحديثة في فلسطين إلى الاتجاه الرأسي في البناء، وانتشار العمارات السكنية والأبراج بشكل كبير مما أدى إلى ظهور عدة مشاكل تتعلق بالاحتياجات الاجتماعية والثقافية للأفراد ومنها التغير في مستوى الخصوصية بشكل واضح، مما يجعل تحقيق الخصوصية لهذه العمارات بارتفاعها العالي وقربها الكبير من بعضها البعض إضافة إلى تواجد أكثر من شقة في نفس الطابق يشكل مشكلة أكبر. ومدينة الخليل هي في طور نفس التوجه " الاتجاه الرأسي في البناء" لقلّة الأراضي فيها وعدد سكانها المتزايد، فقد شرع السكان إلى إقامة العمارات السكنية وتزايد أعدادها بشكل ملحوظ، لذلك تم اعتماد مدينة الخليل كحالة دراسية لتحديد مستوى الخصوصية في مساكنها المعاصرة؛ وذلك من أجل دراستها ووضع حلول وتوصيات قبل انتشارها وعدم إمكانية السيطرة عليها ووضع خطة واقتراحات تواكب عملية التطور المعماري مع الحفاظ على خصوصية السكان كأحد الاحتياجات الثقافية الاجتماعية المطلوبة.

كما أن الخصائص الاجتماعية لسكان مدينة الخليل بين الماضي والحاضر كان له دور في اعتمادها كحالة دراسية، حيث تتميز مدينة الخليل بكبر حجم الأسرة عامة بالنسبة للمقياس العالمي، قديما كان الأب وأبناؤه وزوجاتهم وأبناؤهم يعيشون جميعا في بيت واحد ، فقد كانت الأسرة الممتدة سائدة، وكان الجد وهو الأكبر عمرا يسيطر على الأسرة كاملة وتسري أحكامه على الجميع. إن السبب وراء كبر حجم الأسرة سابقا في مدينة الخليل يقع خلف الزواج المبكر وعدم تنظيم الأسرة وتعدد الزوجات والعادات التي تفضل وجود الذكور بالأسرة لعدة أسباب، حسب تعداد السكان عام 1985م بلغ متوسط حجم الأسرة في الخليل 5.83 شخص، بينما في الوقت الحالي تحولت الأسر من ممتدة إلى نووية بسبب غلاء المهور وانخفاض سن الزواج المبكر وارتفاع تكاليف الزواج والتحرر من العادات القديمة والتوجه نحو الدراسات العليا وطبيعة الأسرة وانتقالها إلى الأسرة

النوعية، فغير ذلك من فكر الأفراد في المجتمع (السعيدة، 2003) وكان له تأثير مباشر على العمران في المدينة ، فانتقل السكان من المساكن الكبيرة إلى مساكن أصغر حجماً وبفراغات أقل وخصائص مختلفة، بلغ متوسط حجم الأسرة عام 1997م في الخليل 7.0 شخص وهذا المعدل أعلى من المعدلات الأخرى في الضفة الغربية لنفس العام (السعيدة، 2003).

لمدينة الخليل عادات وتقاليد اجتماعية تحكم سكانها مثل باقي المناطق الفلسطينية المختلفة، لكن الخليل بشكل خاص تتميز بأنها مدينة محافظة ويتمسك أبنائها بتراثهم حتى العصر الحديث، فلا زال اهتمام السكان بالجيران وحفظ العلاقات الطيبة معه من المسلمات في مدينة الخليل، فيحرص الجار على عدم إيذاء جاره أو التعدي عليه وعلى خصوصيته وعلى مشاركته أفراحه وأحزانه. كما تتميز الخليل بعادة إكرام الضيف واحترامه، وبالمقابل احترام الضيف لحرمة البيت وسكانه وأوضاعه الخاصة، فعليه أن يعض طرفه عن النساء، ولا يتعدى على البيت وسكانه، ولا يتباهى بماله وفعاله وأصله (عباس، 1989)، وهذا يتطلب وجود تصميم خاص للمسكن للتوازن بين عادة إكرام الضيف وعدم كشف خصوصية المسكن وسكانه. بالإضافة إلى ذلك فإن العلاقات بين سكان مدينة الخليل بشكل عام هي علاقات اجتماعية قوية، فيشاركون بعضهم في جميع مناسباتهم في الأفراح والأحزان، ولا زالت صلة الرحم فيها قوية، فتكون الزيارات العائلية كثيرة نوعاً ما بين الأسر مقارنة بباقي المدن الفلسطينية (عباس، 1989).

8.1 مصادر المعلومات

لقد اعتمدت الدراسة على العديد من المصادر والأدوات، منها:

مصادر مكتبية:

تشمل الاعتماد على المراجع المختلفة من المجلات والكتب والأوراق العلمية ورسائل الماجستير والدكتوراة وذلك باللغتين العربية والانجليزية.

مصادر رسمية:

تعتمد على دراسات ونشرات وتقارير صادرة عن مؤسسات ودوائر حكومية مثل بلدية الخليل ولجنة إعمار الخليل.

مصادر غير رسمية:

مثل الأبحاث وأوراق العمل الصادرة عن مصادر البحوث والجامعات مثل مركز التخطيط الحضري.

مصادر شخصية:

تشمل العمل الميداني لعمل مسوحات حضرية ومعمارية لمناطق مختلفة في مدينة الخليل، بالإضافة لعمل مقابلات مع أشخاص ذو علاقة بعملية البحث، بالإضافة للمشاهدات المكانية والتصوير.

مصادر إلكترونية:

وهي المواقع الإلكترونية التي لها علاقة بموضوع البحث مثل المنظمات والجامعات والمؤسسات والهيئات المختلفة.

9.1 الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تتضمن مفهوم الخصوصية كأحد الاعتبارات التصميمية في المسكن ولكن بشكل مختصر وجزئي والتي تؤكد على أهمية توفير الخصوصية ضمن المسكن تبعاً للمستوى المطلوب وحسب ثقافة المجتمع المقصود بدون تحديد مظاهر الخصوصية والمعايير التي يجب دراستها للوصول إلى الخصوصية المطلوبة والآليات التي يجب اتباعها لتحقيق هذه الخصوصية، ومن هذه الدراسات:

ورقة علمية للمهندس أحمد هلال محمد بعنوان: " مفهوم الخصوصية في عمارة المدن المصرية المعاصرة " .

تطرقت هذه الورقة إلى أن النسيج العمراني للمدينة المعاصرة في مصر مخلخل يحمل طابعا لا يناسب تقاليد المجتمع ولا يحقق القيم التي يعتبر أساسها الدين الاسلامي، فهذا النسيج ذو مباني منفصلة وتصميم موجه نحو الخارج والذي ينتج عنه الاحساس بالتفكك والعزلة، كما أنها تقفد للخصوصية لأن العمارة أصبحت منقولة من الغرب التي تختلف ثقافتهم عن ثقافة المجتمع المصري، كما أن قوانين البناء لم تساعد على تحقيق الخصوصية.

فقد عرضت هذه الورقة دراسة للخصوصية في العمارة المعاصرة ودرست العوامل التي أثرت عليها وما هو تأثير هذه العوامل عليها، ثم قام بتحليل حالة دراسية في مدينة أسيوط في مصر ودراسة الخصوصية في العمارة المعاصرة في مساكن رسمية مرخصة وأخرى عشوائية غير مرخصة، ليضع الباحث في النهاية توصياته التي تؤكد بوجوب وجود محددات يجب مراعاتها في العمارة المعاصرة لتحقيق الخصوصية.

قام الباحث بدراسة الخصوصية في العمارة المعاصرة في مصر والعوامل والتأثيرات التي أثرت عليها ليجد غياب هذا المفهوم فيها ويضع توصياته بناء على رؤية لديه بأهمية اعادة دراسة مفهوم الخصوصية في المسكن المعاصر واعادة توظيفه فيه. فاقترنت الدراسة على إثبات غياب هذا المفهوم في المسكن المعاصر بدون تقديم توصيات لكيفية توظيف مفهوم الخصوصية، كما أن دراسته لم تبحث في وجود نماذج من مساكن سابقة تم توظيف الخصوصية فيها وبالشكل الذي يلبي احتياجات الساكن.

ورقة علمية لأيهان بكليين ونسليهان دالكيلي بعنوان: " تأثير المناخ والخصوصية على مسكن الفناء في ديار بكر، تركيا 2011".

درست هذه الورقة مساكن الفناء الموجودة في مدينة ديار بكر في تركيا وتأثير كل من المناخ والخصوصية على استخدام الفناء في هذه المنازل، وقد تبين أنه بسبب المناخ الجاف والحرار لهذه المنطقة كان لا بد من وجود الفناء للتقليل من الحرارة الشديدة في فصل الصيف، بالإضافة لأهمية توفير الخصوصية لسكان المنازل بسبب القيم الاجتماعية والثقافية المشتركة بين سكان هذه المدينة بغض النظر عن وجود الديانات الثلاث فيها من المسيحية واليهودية والاسلامية، ولكنه تم ملاحظة أهمية الخصوصية في تصميم منازل الفناء عند الأسر الاسلامية الغنية بشكل أكبر من غيرها، والذي صممت على أساس الفصل بين الرجال والنساء وتخصيص مداخل منفصلة لكل منهم وغرف خاصة أيضا.

يوضح الباحث أن هذه المنازل لبّت احتياجات السكان لمئات السنين، ولكنها الآن معرضة لخطر الاختفاء، فالسكان الجدد يعيشون في عالم الحداثة وليس لديهم الوقت للعيش في هذه الأماكن والانتقال فيها حسب الموسم، كما أنهم تأثروا بنمط الحياة الغربية، انخفض اهتمامهم بهذه المنازل كما انخفض اهتمامهم بالخصوصية، لذلك فإن هذه المنازل معرضة للتدهور ولكن يجب أن يتم حمايتها لما كانت تحمله من قيم لا بد من الحفاظ عليها، كما أنها تحمل مفاهيم تصميمية وأهداف خلف هذه التصاميم يمكن أن تعطي إلهام للمهندسين الحاليين.

ركز الباحث على دراسة مفهوم الخصوصية في مسكن الفناء فقط كنموذج للمساكن التقليدية في تركيا، وأن الفناء كان أحد الوسائل لتحقيق الخصوصية للسكان، بدون التطرق للأمور الأخرى التي تم استخدامها في هذا المسكن لتوفير الخصوصية، كما انقسم البحث جزئين لدراسة المناخ والخصوصية في هذا المسكن مما جعل الدراسة عامة.

ورقة علمية لمهند حاج حسين بعنوان: " مفهوم الفناء: استراتيجية مستدامة للمباني السكنية المستقبلية في فلسطين، 2010".

وضحت هذه الورقة أن المسكن الفلسطيني تحول من التوجه نحو الداخل إلى الانفتاح الخارجي، حيث أصبح المسكن الفلسطيني المعاصر غير قادر على التكيف مع الظروف المحلية أو تلبية احتياجات وتوقعات السكان، وإن هذا التحول الحديث أدى إلى انقطاع العلاقة ما بين المساحات الداخلية والخارجية في المسكن " الفرندات والشرفات والمساحات الخارجية"، واختفت العلاقات الحيوية ما بين هذه المكونات على عكس المسكن التقليدي الفلسطيني الذي تميز بوجود الفناء فيه والذي كانت المساحات في هذا المسكن امتدادا لبعضها البعض.

في هذه الورقة تم دراسة مفهوم المساحات الخارجية في المساكن التقليدية والمعاصرة من خلال مفهوم الاستدامة وكان ذلك من خلال دراسة الأبعاد الثقافية والاقتصادية والبيئية والوظيفية والاجتماعية من أجل دراسة إمكانية توظيف الصفات المميزة للفناء التقليدي في المبنى المعاصر والذي يوفر الخصوصية لساكنيه، فيضمن لهم بيئة معيشية مريحة والقيام بنشاطاتهم الخاصة داخلها، وكان ذلك من خلال مقارنة بين المساحات الخارجية في كل من المسكن التقليدي المعاصر في مدينتي أريحا ونابلس في فلسطين، وبعد الانتهاء من الدراسة توصل البحث إلى أن المساحات الخارجية التقليدية في المسكن التقليدي بمفهومه الشامل هو تصميم يستجيب للاحتياجات البيئية والاقتصادية والثقافية عندما كان على شكل مبنى مستقل قليل الارتفاع والذي لا يمكن توفيره في المباني الحديثة العالية ذو الشقق المتعددة، ولذلك لا بد من إعادة تلبية هذه الاحتياجات ودمجها من خلال مفهوم الاستدامة للمسكن الفلسطيني المعاصر والذي يعمل على تحسين نوعية حياة السكان.

هنا كانت الدراسة للاحتياجات المختلفة للسكان سواء داخل المنزل أو خارجه في الساحات المحيطة به، والخصوصية كانت أحد الأبعاد الاجتماعية التي تم مناقشتها بشكل عام ومختصر.

مما سبق يتضح أن معظم الدراسات كانت تبحث في مفهوم الخصوصية كأحد المفاهيم الاجتماعية والثقافية الضرورية للفرد، فكان البحث فيه عام ومختصر بحاجة إلى تحليل ودراسة أعمق، بالإضافة إلى ارتباطه ارتباطاً وثيقاً بثقافة المجتمعات التي تتغير بتغير الموقع الجغرافي، فلا يمكن تعميم معايير لتوظيف الخصوصية لثقافة على ثقافة أخرى، فكل ثقافة تحتاج لمستوى معين من الخصوصية وبطريقة مختلفة عن غيرها.

كما أن معظم الدراسات لم تضع توصيات واضحة ومحددة لكيفية توظيف الخصوصية في المسكن ولكنها تؤكد فقط على قصور هذا المفهوم فيها وتوصي بأهمية توفيره. وتهمل دور المعماري الكبير والمسؤولية التي تقع على عاتقه في توفير المتطلبات الاجتماعية للسكان والتي ترفع من مستوى السكن في المجتمعات المختلفة. فكان لا بد من وجود دراسة تختص بمفهوم الخصوصية بشكل محدد وتأثيرها على السكن من ناحية تصميمية وتخطيطية وتؤكد على أهمية هذا المفهوم وتحقيق هذا الاحتياج بالشكل الملائم للمجتمع.

10.1 هيكلية الدراسة

ينحصر موضوع هذه الدراسة في سبعة فصول كما يلي:

الفصل الأول: وهذا الفصل الذي يشمل دراسة حول هذا البحث وأهدافه ومقدمة عنه وتحديد المشكلة فيه، كما يحتوي على فرضيات الدراسة والأسئلة التي أثارها هذا البحث، إضافة إلى مبررات الدراسة، وخطة ومنهجية البحث المتبعة في هذه الدراسة، ومصادر المعلومات التي ساعدت في الحصول على البيانات من أجل تحليلها للوصول إلى النتائج والتوصيات، كما تم عرض مجموعة من الدراسات السابقة التي لها علاقة بهذا البحث.

الفصل الثاني: يتضمن دراسة عن الخصوصية وأثرها في تصميم المساكن، فنتناول تعريف الخصوصية ووظائفها وأبعادها وأنواعها ومستوياتها، وتعريف الخصوصية المعمارية وأثرها على التصميم، وتم دراسة الخصوصية في المسكن الإسلامي على المستويين العمراني والمعماري.

الفصل الثالث: يحتوي هذا الفصل على تحليل أثر الخصوصية في المسكن التقليدي في مدينة الخليل _الحالة الدراسية في هذا البحث_ ضمن المستوى العمراني والمعماري، ودراسة ملامح الخصوصية التي شكلت المسكن التقليدي في الخليل ضمن مستوى الخصوصية المرغوب من السكان؛ من أجل تشكيل مرجعية لتحليل ملامح الخصوصية في هذا المسكن والتي أدت إلى وجود مستوى عالي من الخصوصية ومقارنتها مع المسكن المعاصر .

الفصل الرابع: يحتوي هذا الفصل على تحليل مستوى الخصوصية في المسكن المعاصر في مدينة الخليل _شقق سكنية كمثال_ وتحليل الخصوصية على المستوى العمراني والمعماري فيه من أجل مقارنتها مع مستوى الخصوصية العالي الذي حققه المسكن التقليدي.

الفصل الخامس: يحتوي على مجمل نتائج الدراسة الناتجة من مقارنة مستوى الخصوصية بين المسكن التقليدي والمسكن المعاصر،، واستراتيجيات وحلول مستقبلية تساهم في رفع مستوى الخصوصية فيه إلى المستوى المرغوب تحقيقه ضمن رؤية الباحثة، إضافة لتقديم مجموعة من التوصيات.

الفصل الثاني

مفهوم الخصوصية وأثرها في تصميم المساكن

2. مفهوم الخصوصية وأثرها في تصميم المساكن

1.2 الخصوصية "مدخل عام"

الخصوصية حاجة أساسية، حيث أنها ظاهرة معقدة ومختلفة تعبر عن رغبة الفرد بالانعزال عن الآخرين ضمن حالة اجتماعية معينة، فقد يرغب الفرد بأن يكون منعزل وغير مرئي أثناء اتصال جماعي قوي، كما يحتاج لفصل منزله وممتلكاته ونشاطاته وحياته الخاصة عن الشارع والجيران، مع الحفاظ على التواصل الاجتماعي والنفسي مع المجتمع. وعليه فإن الخصوصية هي التي تربط ما بين الانعزالية والرغبة في العيش كجزء في المجتمع، وتتكامل فيها مشاعر الفرد ومواهبه وحواسه وعلاقته مع الآخرين. ويمكن تقسيم الخصوصية لنوعين: خصوصية معمارية/فراغية وخصوصية سلوكية؛ فالأولى ترتبط بالجوانب غير المادية والتي تتأثر بالحواس مثل السمع والبصر والشم، أما النفسية فتتعلق بسلوك الفرد وترتبط بطبيعته البشرية. وفي كليهما يكون المقياس الانساني هو المحور الذي يحدد الخصوصية وأبعادها (Touman & Al-Ajmi, 2017).

1.1.2 المفهوم العام لمصطلح الخصوصية

منذ بدء الخليقة والانسان كان بحاجة إلى حماية نفسه من الآخرين سواء من الظروف البيئية أو انسان آخر أو الحيوانات، فكان لديه الغريزة للحفاظ على نفسه وخصوصيته وأمنه على حد سواء، فاتخذ لنفسه مساحة مخصصة بأشكال مختلفة، فقد سكن الانسان الأول الكهف حتى وصل إلى قدرته على تصميم منزله بمختلف المواد المتاحة ليحافظ على أمنه وخصوصيته، ولم تقتصر الخصوصية على الشخص نفسه، بل مع تطور التكنولوجيا أراد الانسان الحفاظ على معلوماته وبياناته، فجعل لنفسه جدار حماية من التعدي عليه وحتى يضمن مستوى معين من الخصوصية والأمن (Lang, 1987).

للخصوصية مفاهيم وتصورات متعددة تبعاً للمجال الذي تتخصص فيه، وتبعاً لأفكار مجتمع ما في زمن ما، فتتعدد تعريفات الخصوصية ما بين علماء الاجتماع وعلماء النفس، ومن هذه المفاهيم:

ما يعرفه (فورغاس) على أن الخصوصية مصطلح يستخدم عادة في 4 حالات وهي: الحرية في اختيار العزلة، حرية التعامل مع الآخرين بدون حدود، حرية البقاء مجهول بالنسبة للآخرين، والحرية في البقاء بمعزل عن كشف أي معلومات شخصية (Forgas & Jones, 1985).

وتعرف الخصوصية بتعريف آخر على أنها الحالة التي تجري بعيداً عن المراقبة والمشاركة وتمنع التدخل غير المسموح به. أو هي تحديد الأفراد أو المؤسسات أو الجماعات كيف ومتى وإلى أي مدى يمكن إبلاغ المعلومات وصولها للآخرين، كما أنها انسحاب اختياري ومؤقت يحدده الفرد للانسحاب من المجتمع من خلال وسائل نفسية أو فيزيائية. وإن وجود الرغبة لدى الإنسان بالحصول على الخصوصية يوازئها الرغبة في التواصل مع الآخرين والكشف عن نفسه ضمن الأعراف الاجتماعية والظروف البيئية التي يضعها المجتمع (Georgiou, 2006). وتكون الخصوصية عند الوصول إلى الحد الذي يمكن من خلاله التحكم من قبل الأشخاص بمقدار التواصل الاجتماعي فيما بينهم، وهذا الاتصال يتعلق بالحواس: النظر، السمع، اللمس، الشم (Harrison, Struthers, & Harrison, 2018).

يمكن تعريف مفهوم الخصوصية عند الإجابة عن سؤالين مهمين: فالأول يتعلق بحالة المفهوم: فهل الخصوصية هي حالة، حق، مطلب، شكل من أشكال السيطرة، أم هي قيم وعادات؟، أما السؤال الثاني فيتعلق بخصائص مفهوم الخصوصية، فهل لها علاقة بالاستقلالية أو بالمعلومات والحفاظ عليها أو الوصول الفيزيائي أو بالهوية الشخصية؟، فعند تحديد الإجابة يمكن تحديد التعريف بشكل أدق (Gavison, 1980).

قد عرف (ألتمان) الخصوصية على أنها عملية جدلية ديناميكية في التعامل مع الآخرين، فهي عملية التحكم في الحدود بين الناس، والتي تكون أحياناً مفتوحة ويمكن الوصول إليها من قبل الآخرين، وأحياناً يتم إغلاقها عن الآخرين. كما يؤكد على أهمية دراسة الخصوصية في مستوياتها المعقول، أي التعامل معها كعملية غير روتينية، فالخروج عن المستوى الأمثل من التفاعل مع

الناس _سواء أكثر من اللازم أو تفاعل ضئيل جدا_ يجعل ذلك المستوى غير مرض للفرد. وهذا يعني أن مفهومي العزلة الاجتماعية والازدحام هي مفاهيم انحرفت عن المستوى المطلوب من التفاعل في اتجاه أكثر أو أقل من اللازم (Altman, 1977).

جميع تعريفات الخصوصية تؤكد على أن الخصوصية هي قدرة الأفراد أو الجماعات على السيطرة في التفاعلات المختلفة من بصرية وسمعية وشمية مع الآخرين، فيحقق الانسان فيها التفاعلات المرغوبة ويمنع ما يريد. وإن الاختلاف في سلوك الخصوصية ينشأ من خلال عدة أمور منها: الاختلاف في الصفات الشخصية لكل فرد، المواقف الاجتماعية، والاعدادات والضوابط الفيزيائية والثقافة، فمثلا هناك أشخاص بسبب شخصيتهم وثقافتهم وقيمهم يتطلبون المزيد من الخصوصية، كما أن بعض الضوابط الفيزيائية والمواقف الاجتماعية تولد احتياجات خصوصية مختلفة (Gharaei, Rafieian, & Jalalkamali, 2012).

2.1.2 أبعاد الخصوصية

يوجد عدة أبعاد للخصوصية، حيث حدد أربعة أبعاد أساسية لها وهي:

أولاً: العزلة (خصوصية فردية): وهي وجود الشخص بعيدا عن عيون الآخرين وملاحظتهم له وحقه في البقاء بمفرده، وهو المصطلح الأكثر شيوعا لتعريف الخصوصية. مثل حرمة النظر إلى عورات الآخرين في الدين الاسلامي، وذلك في حديث الرسول (ص): "لا ينظر الرجل إلى عورة الرجل ولا المرأة إلى عورة المرأة، ولا يفضي الرجل إلى الرجل في ثوب واحد ولا تقضي المرأة إلى المرأة في ثوب واحد". رواه مسلم عن أبي سعيد الخدري (Salamati, 2001).

ثانياً: الحميمية والألفة (خصوصية عائلية): علاقة الألفة والمودة والحميمية تكون فيها رغبة في الانفصال عن العالم الخارجي والبقاء مع أسرة الفرد نفسه من زوج أو زوجة أو أفراد معينين وقلة من الناس، وحدود هذا النوع هو شخصين أو أكثر، فهذا التعريف يسمح بالتفاعل دون مراقبة من الآخرين، ومثال ذلك حديث أبو هريرة عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال: "من اطلع في بيت قوم بغير إذنهم فقد حل لهم أن يفقؤوا عينه" (Salamati, 2001).

ثالثاً: عدم الكشف عن الهوية: وهي البقاء غير معروف حتى في وجود حشد، وذلك من أجل تلبية الرغبة في التخفي وعدم الكشف عن الهوية ضمن مجموعة أو في مكان عام.

رابعاً: الحفاظ: هو حالة وضع حاجز نفسي ضد أي تسلل غير مرغوب فيه، مثل مفهوم الاستئذان عند دخول المنزل، وهذا التعريف يسمح بتواصل الفرد مع الآخرين ولكنه قادر على اختيار المعلومات التي يتلقوها (Abbasoglu & Dagli, 2001). وتتضمن الضوابط المتبعة عند التنقل بين كون الشخص فرد ثم عضو بالعائلة ثم عضو بالمجتمع أو كونه غريب/ أجنبي والعلاقات المتبعة بعد ذلك.

جميع هذه الأبعاد تؤكد أنه ليس شرطاً أن تتحقق الخصوصية من خلال وجود حواجز بيئية أو فيزيائية وإنما يمكن أن تكون نفسية أو سلوكية. كما أن هناك بعض الباحثين من توصل إلى ستة أبعاد للخصوصية، إضافة إلى الأربعة السابقة يوجد بعدين آخرين وهما الفصل، والمجاورة. فالفصل هو أن يفضل الفرد أن يتم اعتباره غير مألوف مع الجيران، وابتعاده عن الآخرين عن طريق استخدام وسائل تمنع التواصل السمعي والبصري. أما النوع السادس "المجاورة" فإن عدم المجاورة هو عدم الرغبة في المشاركة مع الجيران أو الأصدقاء دون سابق إنذار (Gharaei et al., 2012).

وفي هذه الدراسة سيتم التركيز على الخصوصية المعمارية والتي تتضمن الخصوصية الفراغية والملكية وحقوق التصرف وحدود التنقل بين الفراغات المعمارية المختلفة في المسكن والحي وخلافه.

3.1.2 وظائف الخصوصية وأهميتها

حسب المفاهيم النظرية المتعددة للخصوصية فهي تخدم عدة وظائف من أهمها، أولاً أنها تساعد على وضع استراتيجيات وخطط للتفاعل مع الآخرين، ثانياً تقوم بإدارة التفاعل الاجتماعي بين الناس، ثالثاً تعمل على تطوير الهوية الذاتية والحفاظ عليها، وهي الخصوصية المتعلقة بالهوية واحترام الذات وعدم التعدي والاستقلالية الشخصية.

تتركز وظيفة الخصوصية_ في دراسة العلاقة ما بينها وبين دراسة السلوك الانساني من حالة ووضع الفرد والعوامل الشخصية المؤثرة عليه_ حول القدرة على تنظيم الاتصال مع الآخرين بطريقة مرضية، من خلال وضع الحدود المناسبة لتأمين الاتصال اللازم على أن تكون هذه الحدود تحت سيطرة الشخص والذي يتحكم في نفاذيتها متى شاء بهدف الحفاظ على خصوصيته لا بهدف إبعاد الآخرين عن حياته بشكل كامل، كما أن الشعور بالخصوصية وأهميتها يجب أن يتم تنظيمه من قبل الطرفين، فيجب على الشخص أن يكون قادر على التحكم فيما هو له وليس له (أي حقوق ملكية الفرد)، وإمكانيته في تحديد حدوده ونطاق سيطرته وحدود الآخرين وسيطرتهم والتي تعنى بالخصوصية الفراغية (Altman, 1977).

كثير من الأشخاص غير قادرين على فهم الأمور التي تحدث معهم وهم في المسرح العام، فهم يحتاجون إلى الخصوصية للتفكير بالأحداث في مكان ووقت خاص بهم، ليحددوا موقفهم من هذه الأحداث وصياغة رد واستجابة لها تتفق مع الصورة الشخصية التي يريدونها الفرد ويحددها. الخصوصية أيضا تسمح للفرد بالتعبير عن عواطفه بحرية، فلا يمكن له التعبير عن مشاعر الفرح أو الحزن أو الغضب وغيرها من العواطف أمام الجميع إلا في بعض المناسبات، فهو يحتاج إلى مكان خاص يغلقه عليه يعبر به عن عواطفه دون تدخل الآخرين، فيمكنه الغناء بأعلى صوته، ويمكنه التحدث إلى نفسه في المرأة، ويمكنه البكاء والضحك كما شاء (Harrison et al., 2018).

إن وجود حدود للاتصال والتواصل ما بين الناس له تأثير على عدة وظائف منها الاجتماعية والنفسية، فشعور الفرد بالخصوصية يساعده على التركيز أثناء تنفيذ مهامه وخاصة إن كانت هذه المهام تحتاج إلى مقدار كبير من التركيز، كما أن الخصوصية تزيد من كفاءة الفرد ودقته في عمله.

شعور الفرد بالخصوصية يشعره بنوع من الحرية، ويقلل من فرص التوتر ويساعد على الشعور بالراحة والاستجمام، بالإضافة لأهميتها من جانب إدارة الذات والتحكم فيها، فهي تعمل على تنظيم العلاقات بين الناس ووضع الحدود المناسبة بينهم، وتقلل من السلوكيات العدائية أو نتائج غير

مستحبة قد تنجم عن زيادة التواصل بينهم والتعدي. كما تحمي من الآثار الضارة المحتملة للازدحام، فعلى المستوى السكني إذا كانت الكثافة السكانية عالية والمباني قريبة من بعضها البعض لا بد من اتخاذ اجراءات تحفظ الخصوصية للسكان، وتكافح السلوكيات التي تسمح للآخرين باقتحام ملكية شخص آخر من خلال قواعد رسمية أو معايير اجتماعية تنظم الخصوصية بين أفراد المجتمع (Ismail, 2015).

إن الازدحام المستمر في منطقة ما ينتج عنه العديد من الآثار السلبية التي تشمل الآثار النفسية والتي تؤثر على صحة الانسان، مثل ارتفاع ضغط الدم وزيادة معدل ضربات القلب واجهادات عديدة، كما تسبب التوتر والقلق والمشاعر السلبية وزيادة التعرض للحوادث والأمراض وغيرها من المؤثرات السلبية (Harrison et al., 2018).

4.1.2 الخصوصية والمساحة الشخصية والاجتماعية

يمكن تحديد الخصوصية أو العمل على تأمينها من خلال مساحات مكانية متنوعة منها الشخصية والاجتماعية. حيث تعرف المساحة الشخصية على أنها مكان ذو حدود غير مرئية تحيط بجسم الانسان ولا تسمح بوجود أي متسلل ضمن هذه الحدود.

تم تقسيم مسافات مميزة بالنسبة للانسان ضمن 4 مسافات وهي:

المسافة الحميمة: وهي المسافة من نقطة الصفر إلى نقطة الاتصال الجسدي أي (45 سم)، وهذه المسافة تتميز بالخصوصية ولا يتواجد فيها إلا من كان بينهم علاقة حميمة، وأي شخص غريب يتواجد فيها سوف يواجه رد فعل قوي، ففي هذه المساحة يمكن الاحساس بالحرارة وراحة الشخص المقابل ونفسه.

المساحة الشخصية: وهي المنطقة التي تتراوح ما بين 45 سم - 1.2 م، وهي منطقة التفاعل بين الأصدقاء المقربين للتفاعل فيما بينهم، في هذه المنطقة يمكن أن يكون هناك تواصل أكبر من الناس وتسمح لهم بالبقاء بالقرب المعقول أو التحرك بشكل أكثر/ أقل حميمة.

المسافة الاجتماعية: تعتبر هذه المسافة هي المسافة الرسمية المقبولة في الاجتماعات وتنظيم الأعمال وبين زملاء العمل وغيرها، وهي تتراوح بين 1.2م - 3.2م.

إن التواصل خارج هذه المنطقة بين الناس قد يكون صعبا، والاتصال داخلها يكون عن طريق الاشارات السمعية أو البصرية ولا يسمح فيها باللمس أو الشم.

المسافة العامة: هذه المنطقة مخصصة للتواصل الرسمي جدا، وتمتد حوالي 3.5م وراء الشخص، مثال عليها المسافة بين متحدث عام والجمهور، وعادة يكون المتكلم مبالغ في التعبير عن عواطفه لتأمين الاتصال بينه وبين الجمهور وإمكانية التفاهم بينهم (Salamati, 2001).

هذه المسافات السابقة تم تحديدها من خلال باحثين ضمن ثقافة معينة، فهي بذلك ليست عالمية وغير صالحة لجميع الثقافات، كما أن هذه القيم لا يمكن اعتمادها فيمكن أن لكل ثقافة قيم ومسافات خاصة بها تبعا للفكر التابع لها. وهذه المناطق قد لا تكون مهمة من حيث المسافة المادية، ولكنها مهمة من ناحية امكانية التواصل مع الآخرين تبعا لكل منطقة، والتي تسمح بإزالة الحدود حول الذات أو زيادتها من خلال الاقتراب والابتعاد عن الآخرين، بمعنى آخر أنه من خلال هذه المناطق يمكن الإشارة إلى مدى الرغبة بالخصوصية ومنع التواصل مع الآخرين أو السماح بتواصل أكبر وانفتاح مع الآخرين (Laughead, 1999).

فمثلا عند الحديث عن الشريعة الاسلامية، فهذه المسافات لا يمكن التعامل معها في كل الأوقات تبعا للتعاليم الاسلامية، فمثلا في صلاة الجماعة يقف المصلون بجانب بعضهم البعض والأكتاف ملاصقة لبعضها البعض من الرجال والنساء، فبذلك هذه العلاقة تدخل ضمن المسافة الحميمة بين كل مصلي ومن بجانبه، ولكن رغم ذلك نظم الاسلام هذه العلاقة وتأثيرها السلبي من خلال أمر المصلين بالتعطر وحسن الرائحة للمصلي وارتداء أجمل الملابس عند الذهاب للمسجد وحث على نظافة الجسم والمكان. (Salamati, 2001).

2.2 الخصوصية في العمارة

تعنى الخصوصية في العمارة بحصول الفرد على متطلبات حياته اليومية في مختلف الظروف النفسية والاجتماعية بحرية تامة وبدون تطفل من الغرباء من خلال توفر الظروف الملائمة له. وتتحقق هذه الخصوصية في المسكن من خلال توفير فراغات تخدم الاحتياجات والمتطلبات المعيشية للفرد ضمن فراغات ملائمة له ومحقة الحرية والعزل اللازم سواء كان بصريا أو سمعيا أو شميا، ويكون ذلك باستخدام عناصر فصل أو حركة تحقق من خلالها تسلسل منطقي للفراغات من الأكثر عموما إلى الخاص.

تتفاوت الرغبة بالخصوصية في العمارة تبعا لعدة عوامل من أهمها الدينية والاجتماعية والثقافية والعادات والتقاليد والقيم لمجتمع ما، فالعمارة المعاصرة الآن تنادي بتحقيق الخصوصية المناسبة لذلك المجتمع والتي تلبي احتياجاته عن طريق اتباع تصميم ملائم لاستيعاب هذا الاحتياج.

حتى يتحقق مفهوم الخصوصية بالعمارة بالشكل المناسب لا بد أن يتم التعامل معه باتزان ضمن معادلة مناسبة وبأبعاد وعناصر محددة شكل رقم 2، وهي تحقيق القدر المطلوب من الخصوصية محققة بذلك الاتصال المناسب مع الخارج ومع العناصر البيئية المتنوعة والتي لا غنى للإنسان عنها مع مقدار من العزل يطلبه الفرد لتحقيق احتياجاته. والمهم في هذه المعادلة هو السماح للفرد في التحكم بمدى الاتصال والعزلة لأن مقدار الاحتياج للخصوصية يختلف من شخص لآخر ضمن معايير معينة تتبع للمجتمع (Mohammed & Dahlan, 2008).



شكل رقم 2: "معادلة تحقيق الخصوصية في العمارة"، (إدريس، 1995).

هناك آليات يتبعها السكان من أجل المحافظة على خصوصيتهم، وذلك حسب ما حدده ألتمان (1975):

الآليات اللفظية : ويكون ذلك من خلال الكلام، وحتى تكون الرسالة اللفظية واضحة لا بد أن تكون الاشارات الشفهية والمحتوى اللفظي معا، وذلك لتجنب سوء فهم قد يحصل.

الآليات غير اللفظية: وهي آليات لتنظيم التفاعل بين السكان بدون استخدام الآليات اللفظية مثل تعبيرات الوجه ولفظة الجسم وغيرها.

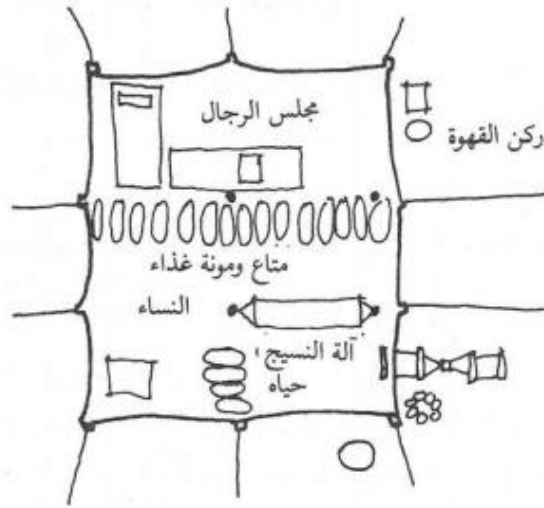
آليات الخصوصية البيئية: هي الآليات التي يتم اتباعها للسيطرة على التفاعل بين الناس في منطقة سكنية مثل استخدام الجدران والأسوار والاشارات لحماية خصوصية الأفراد (Altman, 1975).

يتم تحقيق الخصوصية المعمارية من خلال ما يسمى "الحدود"، والتي تقسم إلى حدود فيزيائية وحدود معنوية، فالحدود الفيزيائية مثل الجدران، الأبواب، النوافذ، الأسوار وغيرها، أما الحدود المعنوية فهي الحدود التي تفرضها ثقافة ما على أفراد المجتمع لتحقيق الخصوصية المرجوة.

كل الحدود يجب أن يتم تنظيمها والسيطرة عليها من خلال ضبط سلوك الأفراد المعنيين، وهذه الحدود يتم تعريفها وتنظيمها من خلال الحواس، فمثلا وجود منطقة معزولة يعني أنه لا يمكن السماح بالتواصل معها عبر الحواس سواء بصرية أو صوتية أو شمعية، فالعزل يكون بعزل الحواس عن الوصول لهذه المنطقة (Georgiou, 2006).

إن عملية تحديد الموقع وإمكانية الاستخدام للفراغ من قبل الأشخاص هو الأهم لعملية تنظيم المواقع وتحقيق درجة الخصوصية المطلوبة. فالحدود المادية مثل الأثاث والجدران والأسوار وغيرها هي حدود يتم وضعها من أجل تحديد إمكانية التواصل، فلذلك عند وجود منطقة مغلقة محصورة يمكن أن نعلم من خلالها أن الخصوصية المعمارية للفضاء هي التي تشير إلى كمية المعلومات التي يتم نقلها من خلال الحدود إلى المناطق المحيطة بها، أي أن هذه الحدود المكانية تفصل أو تجمع مساحة أو أكثر معا، فالخصوصية المعمارية تعبر عن التواصل بين المساحات المختلفة التي يفصل بينها حدود (Georgiou, 2006).

ظهرت أهمية الخصوصية في العمارة منذ القدم، حيث كانت تعكس التفاعل الايجابي أو السلبي مع الحيز السكني الذي يقوم الفرد بممارسة نشاطاته المختلفة فيه وتنظيم العلاقات والسلوكيات الانسانية المتنوعة، وظهر تأثير الخصوصية في تشكيل الفراغات المعمارية وايجاد حلول لتوفيرها داخل المسكن والحفاظ عليها، فمثلا كان يؤخذ بعين الاعتبار الخصوصية في الخيمة البدائية كما في شكل رقم 3، وتسمى الخيمة السوداء التي كانت تمتد من أفغانستان مروراً بفلسطين وسيناء إلى شمال افريقيا، حيث يظهر هذا الشكل التخصص في الفراغات الذي استدعى تقسيمها تبعاً لاحتياجاتهم لايجاد فراغات خاصة بالنساء وأخرى للرجال والضيوف وأخرى للطبخ، وكانت عملية الفصل باستخدام أكياس المون والحبوب أو الستائر. وأيضاً كما يظهر في خيمة الكبابيش شكل رقم 4، حيث يوجد مدخل خاص للنساء يقع خلف الخيمة، ويحاط فراغ النوم بستائر يتم اقفالها عند وجود الضيوف (إدريس، 1995).

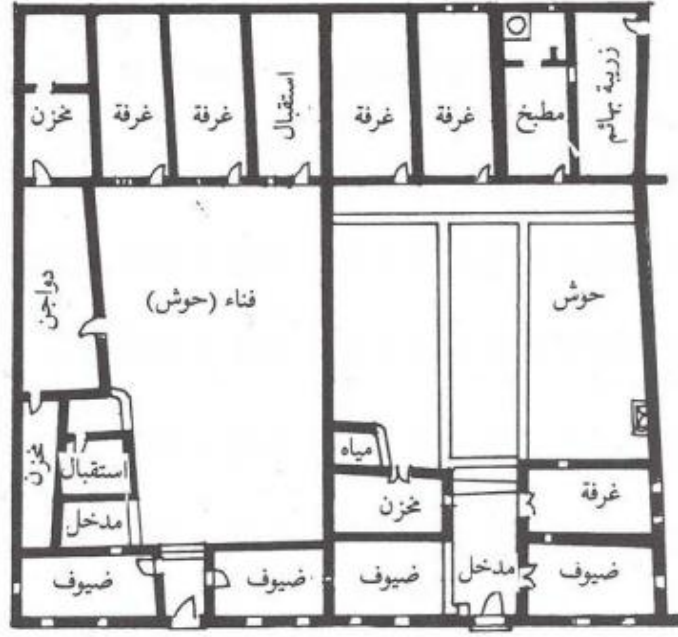


شكل رقم 3: "الخصوصية في الخيمة السوداء"، (إدريس، 1995).



شكل رقم 4: "الخصوصية في خيمة قبائل الكبابيش"، (إدريس، 1995)

كما تظهر ملامح الخصوصية في المساكن القديمة في عدة مدن، حيث كانت هذه المساكن بسيطة في شكلها لكنها تعمل على الحفاظ على خصوصية أفرادها، فمثلا في مساكن النوبة شكل رقم 5، وهي مساكن خاصة بجنوب مصر وشمال السودان، يكون المدخل فيها خاص لا يفتح مباشرة على الفناء، ويتصل بمدخل خاص بالرجال والضيوف ثم إلى فراغ الضيوف دون العبور عن الفراغات الداخلية للمسكن. وأيضا مساكن الأتراك في الأناضول شكل رقم 6، يكون مسكن العائلة فيها مكون من عدة مساكن صغيرة، لكل عدة مساكن غرفة خاصة للضيوف بمدخل خاصة، قد تكون مرفوعة أحيانا على مسطبة لتمييزها عن باقي المساكن.



شكل رقم 5: "الخصوصية في منازل النوبة في السودان ومصر"، (إدريس، 1995)



شكل رقم 6: "الخصوصية في مساكن الأتراك في الأناضول"، (إدريس، 1995).

1.2.2 أثر الخصوصية على العمارة وتصميم المساكن تبعاً لثقافة الشعوب

الهندسة المعمارية هي تصوير لثقافة الأمم بشكل متكامل من جميع مناحي الحياة البشرية ولها تأثير عميق على عمارة هذه المدن وتشكلها، فالعمارة هي نتاج ثقافة المجتمع، كما أنها مخصصة للحفاظ على القيم الثقافية لكل مجتمع، فهي عنصر الهوية في القطاع الثقافي (Ettehad, Azeri, & Kari, 2014). وتعتبر العمارة وسيلة مهمة من وسائل التعبير عن الثقافة والتي تبقى على تواصل دائم بها، فهي تقوم بترجمة أفكار الثقافة وتعكسها بوصف ملموس، فإن التكوين المكاني يعبر عن القيم الهامة ويعطي خلفية عن حياة الناس اليومية في وقت معين، كما أن العمارة بالتكوين المادي لها تتحكم في تصرفات الناس وتوجههم إلى التصرف بشكل معين ضمن نطاق معين، فمثلاً فراغ المطبخ معروف أنه يستخدم لتناول الطعام ومكان طهي وغسل أطباق وغيرها من هذه المهام، فلا نتوقع أن يتم استخدام هذا الفراغ من قبل شخص ما للنوم، فيظهر هنا وجود علاقة قوية ما بين الأنشطة التي يمارسها الأفراد ضمن ثقافة معينة وما بين البيئة المبنية، فهي إما أن تحد من الأنشطة أو تشجعها، وهذه الأنشطة يمكن أن تكون محددة اجتماعياً من خلال العمارة والتي توفر السيطرة، القوة، الخصوصية، ومعلومات غير لفظية والتي يتم من خلالها تحديد الهوية الجماعية والفردية.

تعطي المباني اشارات مهمة لنماذج سلوكية مختلفة تنتج عن تراكم الثقافات، والتي هي عبارة عن طبقات من الخبرة الفردية والاجتماعية للاعدادات المادية التي نتجت من خلال التفاعل ما بين المباني والسلوك الاجتماعي، فبذلك تشكل العمارة دور كبير في نقل رسالة السياق الاجتماعي للثقافات المختلفة (Mahgoub, 2007).

حتى يتم فهم ثقافة مجتمع ما من خلال تحليل عمارته يجب تحليل مبانيه وعمارته بشكل كلي لا بشكل جزئي، فالشكل المعماري لا يقتصر على شكل مجرد ولتلبية الاحتياجات الأساسية لمجتمع ما، فالعمارة نظام معقد تتجاوز فيه الهندسة المعمارية بحد ذاتها، فهي ترتبط بخصائص الشعوب والأرض واقتصاد بيئة البناء والعديد من الاستخدامات والثقافة والمناخ، فجميعهم يعملون كمحددات للشكل المعماري (Dallas, 1959).

تؤثر الثقافة على تصميم المساكن بحد ذاتها، إن عملية تصميم المسكن والقيم التي يتم استخدامها في تصميمه تعكس الأفكار والقيم الثقافية والاجتماعية لمجتمع ما، فيمكن اعتبار المسكن ابداع وتصميم ثقافي لذلك المجتمع الذي يعكس صورته وقيمه في أشكال مساكنه. حيث يؤكد العديد من الباحثين على أن تصميم المسكن يتأثر بمجموعة من العوامل الاجتماعية والثقافية والتي تعطي عمق لتصميم المسكن، مع وجود عوامل مادية قد تقف عائق أمام إضافة ميزات للمسكن مثل الظروف المناخية والبيئات المادية المختلفة. ولتحقيق القيم والمعتقدات وأفكار مجتمع ما في تصميم المسكن يتم استخدام المواد والأدوات والتكنولوجيا ومواد البناء المتاحة في مجتمعهم وضمن الإطار المسموح (Abdel-Azim & Osman, 2017).

يحاول العديد من الأشخاص الحفاظ على الطابع الرمزي للمسكن، فيعملون على نقل النموذج السكني لمنزلهم في بلدهم الأصلي إلى بلد آخر بنفس الشكل والخصائص حتى لو كانت البيئة والظروف المناخية مختلفة، محاولاً أن يحافظ على ثقافته ومعتقداته التي يؤمن بها، فيعمل على نقل العمارة من بلد لآخر حتى لو لم تكن مناسبة ولا معقولة للبلد الآخر. فمن أجل فهم السكن ضمن مجتمع معين لا بد من تحليل الخيارات الثقافية التي تتخذها مجموعات مختلفة وتعمل على تنظيمها وتحدد الالتزامات المتعلقة بها، ثم تتصرف هذه المجموعات ضمن إطار الفرص المتاحة والقيود المادية والتكنولوجية والظروف الاجتماعية والسياسية التابعة لثقافة ذلك المجتمع.

هناك خمسة جوانب اجتماعية ثقافية وهي من أكثر الجوانب تأثيراً على شكل المبنى والتي تحدده وتميزه وهي: 1- الأسرة، 2- موقع المرأة في المجتمع، 3- بعض الاحتياجات الأساسية، 4- التفاعل الاجتماعي، 5- الخصوصية. فالخصوصية هي أحد أهم الجوانب التي تؤثر على تصميم المسكن والتي ترتبط أيضاً بشكل وثيق بموقع المرأة في المجتمع، إن مقدار الخصوصية المطلوب في المسكن يختلف من ثقافة لأخرى وهو ما يحدد فتح الفراغات أو إغلاقها أو حتى على توجيه المسكن نحو الداخل أو الخارج (Ismail, 2015). فإن كل جانب من هذه الجوانب الثقافية تأثير على الشكل المعماري تبعا لثقافة الشعوب، فكل شعب له احتياجات خاصة به تؤثر على عمارته، فمثلاً للخصوصية داخل المجتمع عدة مستويات يتم من خلالها تحديد مجموعة معينة من الاستجابات المعمارية، فتختلف وجهات النظر حول الجنس والاقليمية والقيمة الشخصية، والتي

جميعها تؤثر على شكل البيئة المبنية، فمثلا يوجد عمارة مفتوحة بصريا بشكل أكبر للجمهور، في حين أن هناك ثقافات ترفض الانفتاح فتتميل إلى أن تكون أكثر انغلاقا في مبانيها. بذلك يمكن فك رموز الشكل المعماري من خلال دراسة الجوانب الثقافية الخمسة سابقة الذكر، والذي يفيد أيضا في عملية التصميم المعماري الحالي من أجل ايجاد استجابات تصميمية أكثر ملاءمة لمختلف المشاكل التي قد تواجهها عملية التصميم (Stephen & Kenney, 1994). ويتضح أن الخصوصية المعمارية تتبع من ثقافة الأفراد ضمن مجتمعات معينة، ويتم التحكم فيها من خلال حدود فيزيائية يتم وضعها، وتتأثر بالحواس السمعية والبصرية والشمية.

2.2.2 أنواع الخصوصية في العمارة وتوفرها في المسكن

هناك صفة مشتركة تجمع بين التعريفات المختلفة للخصوصية وهي إمكانية الفرد أو المجموعة في التحكم في التفاعل البصري والسمعي والشمي مع الآخرين، أي قدرة الشخص بالتحكم في الحواس والتي تعتمد على عدة متغيرات، مثل تفضيلات الشخص وثقافته والموقع والنشاط والجنس وغيرها، والتي يتم من خلالها تحديد الاتجاه الذي يود الفرد من خلاله الحد من التسلل الاجتماعي إليه تبعاً لأقسام الخصوصية (Ramezani & Hamidi, 2010)، وهي كما يلي:

الخصوصية المكانية: وهي التي تعنى بالسيطرة على التسلل الاجتماعي للفراغ من خلال تنظيم توزيع الأفراد داخل الفضاء المادي، ويكون ذلك من خلال الفصل المادي بين الفراغات التي تتضمن النشاطات العامة والفراغات التي تتعلق بسكان ذلك الفراغ. فهناك مناطق محددة داخل الفضاء يجب أن يتم ترتيبها ضمن سلسلة معينة مرتبطة بالخصوصية، بداية من الأقل خصوصية للأعلى خصوصية، فمثلا في فراغ المسكن ستكون أماكن النوم ومرافق النظافة الشخصية الخاصة بالسكان في نهاية هذه السلسلة، وذلك لتوفير أعلى قدر من الخصوصية، بالمقابل سيكون في الطرف الآخر من السلسلة فراغ استقبال الضيوف حتى يكون مفتوح لجميع القادمين، وفي هذا النوع من الخصوصية يتم التأكيد على أن يكون هناك مساحة كافية لشاغلي الفراغ بأداء جميع مهامهم دون أي تدخل اجتماعي أو جسدي فيما بينهم، مع وجود وسائل تسمح بتغيير مقدار

الاتصال مع بعضهم البعض من خلال تنظيم الساحات، كما يجب ضبط المسافات بين الأشخاص أو المعدات الأخرى من أجل تحديد الخصوصية وتنظيمها (Ramezani & Hamidi, 2010).

في الخصوصية المكانية يمكن تعزيز الخصوصية من خلال عملية التصميم ضمن مستويات مختلفة من الخصوصية المرتبطة بوظيفة كل فراغ والأنشطة التي تمارس فيه سواء كان ذلك تصميم داخلي أو خارجي من أجل تحقيق درجة ملائمة من التواصل الاجتماعي ويكون ذلك من خلال حواجز معمارية أو بدونها (Ramezani & Hamidi, 2010).

الخصوصية البصرية: يتم تعريف الخصوصية البصرية السكنية على أنها قدرة الفرد على قيامه بأنشطته اليومية المختلفة في مسكنه دون رؤية الجيران أو المارة له. وتتحقق الخصوصية البصرية من خلال التحكم في الحفاظ على رؤية المرء وتعيده على الآخرين بصريا، وتقييد الآخرين من الدخول إلى مجال الرؤية الخاص بالفرد. وهناك ارتباط ما بين الخصوصية البصرية والمكانية، حيث يمكن تحديد خصوصية مكان معين من خلال استخدام الأبواب والنوافذ والتي تحقق الخصوصية البصرية، على الرغم من إمكانية تحقيقها دون استخدام هذه العوازل المادية. وإن درجة الخصوصية البصرية تعتمد على مدى المراقبة أو الاتصال الذي يسمح للآخرين بالوصول بغض النظر عن الحواجز المعمارية والمسافات المادية (Harrison et al., 2018).

إن تحقيق الخصوصية البصرية يساعد على تحقيق أكبر قدر من الكفاءة، والشعور بالرفاه النفسي، ويعزز العلاقات الإيجابية بين الأفراد، كما أن شعور الإنسان بنقص في الخصوصية البصرية يؤدي إلى وجود اجتهادات نفسية وجسدية، مثل زيادة معدلات ضربات القلب وارتفاع ضغط الدم، خاصة إذا شعر الإنسان بمراقبة الآخرين له وكان هو بحاجة للخصوصية، بالإضافة إلى الاحساس بالاحباط والعداء تجاه الآخرين، فيقلل ذلك من جودة الأداء خاصة في المهمات المعقدة.

يمكن زيادة الخصوصية البصرية من خلال تعظيم مساحة الفراغات مقارنة بالمساحة الفعلية له، فهذا يزيد مشاعر الخصوصية ويقلل مشاعر الازدحام، ومن خلال استخدام فواصل معمارية سواء مؤقتة أو دائمة، والاستعانة بأجهزة المراقبة التي تساعد في تحديد التفاعل مع الآخرين، والتحكم في

تصميم الفراغات وتوجيهها بالنسبة لبعضها البعض، وإيجاد اختلافات في الانارة بين الفراغات (Abbasoglu & Dagli, 2001).

ومن أكثر الوسائل التي تستخدم في زيادة الخصوصية البصرية هي الجدران والفواصل المادية والأبواب باعتبارها أكثر وضوحاً للآخرين وأقلها كلفة، والتي تحجب الرؤية بشكل جزئي أو كلي، والتي يمكن التعديل عليها والتغيير فيها متى شاء المستخدم.

يمكن تحقيق الخصوصية البصرية على سبيل المثال للمسكن من خلال تخطيط وتوجيه المنزل، فتوجيه المسكن للخارج بدلاً من الداخل يوفر خصوصية أقل من الموجهة نحو الداخل، بالإضافة إلى معالجات معمارية للواجهات الخارجية تسهم في توفير مستوى من هذه الخصوصية. وأيضاً الارتفاعات المختلفة للمنازل والتي تكون بجانب بعضها البعض تحد من توفير الخصوصية البصرية لأصحاب المساكن المنخفضة (Wahid & Khozaei, 2008).

الخصوصية السمعية: وهي تعني أن لا يتعدى الشخص أو يزعج خطاب شخص آخر، أو أن تكون المحادثة بين شخصين أو أكثر محادثة حرة في التواصل بدون أن يسمعهم طرف ثالث، وقيام الشخص بأنشطته المختلفة دون إزعاج أو قلق من التطفل، ووجود الإنسان داخل بيئة صوتية مناسبة بالقدر الذي يحقق فيه الراحة النفسية. لذلك لا بد من تحقيق الخصوصية السمعية للفرد ضمن المستوى المطلوب والمريح له، فالتعدي على الخصوصية السمعية يؤدي إلى اضطراب في النوم، ومصدر للقلق ويجعل الاسترخاء صعب على الأفراد، كما أنه ينتهك حقوقهم إذا تم التعدي على أحاديث الآخرين وخصوصيتهم أو حتى شعورهم بالضوضاء من المجاورين. الوحدة القياسية لقياس مستوى ضغط الصوت هي الديسيبل، والقيمة المرجعية (الصفر) هي تقريباً قيمة الحد الأدنى من السمع البشري في منتصف المدى من الترددات المسموعة، فمثلاً، قيمة الصوت في غرفة نوم ضمن مجتمع ريفي حوالي 20 ديسيبل، أما مكتب مزدحم فتتراوح ما بين 50-60 ديسيبل، والموسيقى في حفل موسيقي صاخب ما بين 100-110 ديسيبل، بذلك لا بد من دراسة قيم الأصوات المختلفة لمعرفة مدى الأصوات والتحكم فيها وإمكانية مدى تحقيق الخصوصية السمعية للأفراد، وحالياً أصبح بالإمكان استخدام تقنيات تقييم الصوت وحساب ترددات الصوت واستخدام

معايير الضوضاء ومنحنياته لتحديد المستوى الذي يمكن أن يتحمله الشخص أو النطاق الحرج الذي يعتبر من التعديات على الخصوصية السمعية (Harrison et al., 2018).

لا تعني الخصوصية السمعية أن يتم عزل الفرد بشكل تام عن الوسط الذي يحيط به، بل هي تهتم بحمايته والعمل على تنقية الأصوات غير المرغوب فيها، حيث تسمح بانتقال الأصوات من خارج الفراغ المتواجد فيه إلى داخله بالقدر الذي يجعله يشعر باتصاله بالمحيط الخارجي وشعوره أيضا بالحرية داخل الفراغ وتعبيره عن حاجاته وانفعالاته وأحاسيسه داخل ملكيته وعدم التعدي عليها من الآخرين وخاصة داخل مسكنه (Mohammed & Dahlan, 2008).

يوجد عدة طرق للحفاظ على الخصوصية السمعية داخل المساكن أو بين الفراغات والعمل على تقليل الضوضاء الخارجية، ويكون ذلك من خلال زيادة سماكة الجدران أو أي حاجز يفصل بين الفراغات، أو عن طريق استخدام مواد عازلة للصوت أو مبددة للصوت أو ممتصة له مثل المطاط والبلاستيك والسيليكون ولألياف الزجاجية والمواد الرغوية، وترتيب الفراغات حسب تفاعلها مع الصوت، توجيه المنازل نحو الداخل، اختبار المواد الانشائية المستخدمة في البناء، واختيار موقع المسكن بعيدا عن مصادر الضوضاء، استخدام العناصر الطبيعية مثل الأشجار والنباتات للتخفيف من الضوضاء (Harrison et al., 2018).

الخصوصية الشمية: وهي أن يكون الشخص قادر على أداء مهامه دون أن ينزعج من الروائح أو أن يتضرر منها.

للخصوصية الشمية دور مهم جدا من الناحية البيئية والاجتماعية والتفاعلات بين الناس لما لها من تأثيرات صحية وما تسببه من اعتراض وانزعاج لدى الأفراد.

يكون لبعض الروائح مخاوف صحية تؤثر على الانسان مثل وجود روائح خارجة من مواد سامة تؤثر على صحة الانسان، هناك بعض الروائح أقل ضررا ولكنها تؤذي الانسان أيضا بعدم شعوره بالراحة وانخفاض أداء العمل وغيرها من الأمور التي تؤثر على الفرد من الروائح السيئة، لذلك لا بد من توفير الخصوصية الشمية للأفراد من خلال إزالة العوامل التي تؤدي إلى التلوث والعمل

على تنقية الهواء بعدة طرق، والحفاظ على الهواء النقي موجود داخل الفراغ، وإيجاد نظام صرف صحي سليم للمباني بشكل عام وللمسكن بشكل خاص (Harrison et al., 2018).

3.2.2 مستويات الخصوصية في العمارة

للخصوصية ثلاثة مستويات رئيسية تم تقسيمها حسب الفراغات وإمكانية الوصول إليها إما بالسماح وعدمه، وهي المستوى العام ومستوى شبه العام والمستوى الخاص:

الخصوصية على المستوى العام: حيث يمكن تعريفها على المستوى الحضري للأحياء السكنية بأنها الفراغات التي تستخدم من قبل العامة على مستوى الحي السكني، والشوارع الرئيسية والفراغات التجارية في الأحياء السكنية، والمناطق الخضراء والمفتوحة فيها. فهنا الخصوصية تكون بأقل مقدار، حيث يمكن للغرباء التواجد في هذه الأماكن بالقدر الذي يسمح للفراغ بتأدية وظيفته، ويكون التواصل في هذه المناطق عن طريق الرؤية والسمع فقط.

الخصوصية على المستوى شبه العام: هذه الخصوصية تشمل المناطق والفراغات على المستوى العام للمجاورة السكنية، والذي يسمح بالتواصل بين سكان المجاورة السكنية الواحدة عن طريق النظر والحديث، والذي يخلق جو من المحبة والألفة بينهم وينشأ بينهم تقارب اجتماعي يوقظ لديهم الحس بالمسؤولية والانتماء تجاه هذه الفراغات شبه العامة ويعطيها سمة الخصوصية لسكان هذه المجاورة فقط.

الخصوصية على المستوى الخاص: وهي الفراغات التي تأخذ الدرجة الأكبر بالخصوصية، والتي تختص بالمسكن نفسه مقتصرًا على أفراد الأسرة ونشاطاتهم داخل المسكن، حيث لكل فراغ داخل المسكن نشاط خاص به يحتاج لمستوى معين من الخصوصية. إن الخصوصية داخل المسكن تنقسم إلى خصوصية على المستوى الفردي حيث يحتاج الفرد إلى خصوصية ذاتية حتى بعيدا عن أفراد أسرته للقيام ببعض المهام الخاصة به والتي يحتاج فيها إلى الانعزال عن الآخرين، وخصوصية على المستوى الأسري والتي تتعلق بأفراد الأسرة الواحدة للتمكن من القيام بالأنشطة الخاصة بهم دون تعدي على خصوصيتهم أو مراقبة من قبل الآخرين، فلكل أسرة أسلوب حياة

وأسرار تختص بها عن الآخرين وتمنعهم من الوصول إليها (Mohammed & Dahlan, 2008).

3.2 الخصوصية في المسكن الاسلامي التقليدي

في الدراسات الغربية ظهر عدة عوامل أثرت على منظور الخصوصية كالعمر والجنس والطبقة الاجتماعية وغيرها من العوامل. وحتى يتم الاستيعاب الأفضل لمفهوم الخصوصية يجب دراسة ثقافة ذلك المجتمع والتخصصات المتعلقة به. فمثلا في المجتمع الاسلامي القرآن والسنة هم أساس التشريع في كل أمور الحياة ومنها العمارة، فلا يمكن أن تكون العملية التصميمية والتخطيطية بمعزل عن أساس التشريع الاسلامي من القرآن والسنة، فهم لا يضعون أمور تفصيلية يجب اتباعها في التصميم والتخطيط؛ لكن يضعون أساس لهذه العملية بحيث لا تتعارض مع الشريعة الاسلامية (Heydaripour, Behmaneshnia, Talebian, & Hoodeh, 2017).

باعتبار الخصوصية قيمة ثقافية ترتبط بشكل كبير وتتأثر بالبيئة المادية التي يعيشها الناس، فمن الضروري دراسة ثقافة المجتمع الاسلامي والذي ترتبط ثقافته بشكل وثيق بالشريعة الاسلامية التي تنظم حياته وترسخ قواعده من أجل الوصول للفهم الصحيح لمبدأ الخصوصية وتوظيفه بالشكل المطلوب في عمارة المسكن، وقد تمثلت الخصوصية في المدينة الاسلامية بشكل واضح وبعدة مناحي وخاصة للمنطقة السكنية للحفاظ على بنية المجتمع متكافئة سليمة.

1.3.2 الخصوصية في القرآن والسنة

اهتم الدين الاسلامي بشكل خاص بالخصوصية كمفهوم يجب الحفاظ عليه واحترامه من أجل راحة الانسان. فالخصوصية ضمن المجتمع الاسلامي تهتم بوجود التوازن بين خصوصية الجماعة والفرد، فهي لا تعني الانعزال التام عن المجتمع ولا تمنع التواصل الاجتماعي بين الناس، وإنما تنظم العلاقات والتواصل بين الناس وتمنع التدخل والتعدي على خصوصيات الآخرين، ويكون ذلك ضمن ضوابط الدين الاسلامي وتنظيم سلوكيات المجتمع بشكل عام والفرد بشكل خاص (Mohammed & Dahlan, 2008).

ذكرت الخصوصية في القرآن والسنة، ومن أهم النصوص القرآنية التي تؤكد على أهميتها وتعمل على تنظيمها هي ما يلي:

مثل قول الله عز وجل: "يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأنسوا وتسلموا على أهلها". سورة النور آية 27.

يظهر هنا أهمية الاستئذان كأحد السلوكيات التي تعمل على تنظيم الخصوصية ضمن المجتمع، فلا يدخل أحد بيت غيره إلا بعد أن يستأذن، فللمسكن خصوصية لا ينبغي التعدي عليها وإنما يجب احترامها والمحافظة على خصوصية ساكنيه.

والآية الكريمة في قوله تعالى: "ولا تجسسوا ولا يغتب بعضكم بعضاً". سورة الحجرات آية 12 تؤكد الآية الكريمة بشكل صريح على عدم التجسس والحفاظ على خصوصية الآخرين، فاستخدمت صيغة الأمر للتأكيد على أهمية ذلك.

ويوجد أيضاً نصوص من السنة تؤكد على الخصوصية مثل قول الرسول (ص): "من اطلع في بيت قوم بغير إذنهم فقد حل لهم أن يفقؤوا عينه، فإن فقؤوا عينه فلا دية ولا قصاص". رواه النسائي وصححه الألباني ورواه مسلم مختصراً.

يؤكد هذا الحديث الشريف على أهمية احترام الخصوصية وخاصة الخصوصية البصرية.

كما قال الرسول (ص): "من تسمع حديث قوم وهم له كارهون، صب في أذنيه الآنك". رواه أحمد وصححه الشيخ شاكر.

هنا يتضح جليا التأكيد على أهمية الخصوصية السمعية، وتؤكد أنها أحد الاحتياجات الشخصية للفرد والتي لا يجب التعدي عليها.

2.3.2 أثر الفكر الاسلامي على خصوصية المسكن

الدين الاسلامي دين متكامل، لم يقتصر على البناء الروحي للانسان فقط بل شمل البناء المادي أيضا، فاهتم بسكن الانسان وبوضع الضوابط لتحكمه وتحقيق الهدف من بنائه، وهي الأمان والراحة والسكينة والستر، بدون بذخ وترف وسرف، ومراعيا حق جاره بعدم اذائه أو كشف ستره أو حجب الهواء والشمس عنه. قد اعتبر السكن من أحد النعم التي أنعم الله بها على عباده حيث قال تعالى: " والله جعل لكم من بيوتكم سكنا" (سورة النحل، 80)، ومعنى سكنا هنا أن يسكن الانسان فيها وتهدأ جوارحه من الحركة، وقد يتحرك فيه ويسكن في غيره (السعد، 2004).

جعل الاسلام ضوابط محددة للمسكن وعلى المرء اتباعها، من أهمها حديث النبي صلى الله عليه وسلم "لا ضرر ولا ضرار"، والضرر بالمسكن يأتي من عدة أسباب مثل الضوضاء والرائحة والدخان والنظر من الكوى والأبواب وسوء استعمال الطريق، وهذه الأمور منها ما يندرج تحت الخصوصية البصرية والسمعية والشمية التي يهتم الاسلام بعدم الاضرار بها والتعدي عليها (أكبر، 1995). قد أعطى الإسلام للفرد حرية التصرف كيفما شاء شرط عدم الإضرار بالآخرين، وهذا الضرر يتبع حكمين في الاسلام، فإن كان يقصد الفرد الإضرار بالغير فهذا محرم شرعا، أو أنه يريد أن يقوم بعمل ما صحيح شرعا ولكنه يضر الآخرين، كأن يتصرف في ملكه بما فيه مصلحة له، لكنه يتعدى ذلك إلى الإضرار بالآخرين، فهنا يتم النظر في فعله، فمثلا إذا كان على غير الوجه المعتاد كأن يوقد نارا في ارضه في يوم عاصف وتصل إلى أرض المجاورين فهو قد اعتدى عليهم وعليه الضمان، أما اذا كانت على الوجه المعتاد فقد اختلف العلماء في آرائهم، منهم من أجاز للفرد حرية التصرف في ممتلكاته، ومنعه يكون إلحاق ضرر به دون مسوغ، ومنهم من أجاز تقييد التصرف لمنع الضرر البين الظاهر عن الآخرين وذلك لأجل المصلحة، فمثلا من يريد فتح كوة مطلّة على جاره ويدعي بأنها قديمة فيمنع من ذلك، ولا يوجد فرق بين القديم والحديث فهذا تعدي على خصوصية الجار وفيه أذى له وهو بين ظاهر. كما أن المذهب المالكي يمنع كل ما يؤدي إلى ضرر محقق الوقوع، ويمنع المنافع المقصودة من إيذاء الجار كالنظر من الأبواب والكوى لما في ذلك من تعدي على خصوصية الأسر البصرية (Hakim, 1986). وقد كان القضاء حازما في الحفاظ على خصوصية الحارات السكنية، فقد كان يمنع المؤذن من صعود

المئذنة التي يكون ارتفاعها أعلى من البيوت المجاورة وتكشف حرمت المسكن، فهذا يؤكد على التشدد الكبير الذي أولاه الاسلام لمن يكشف حرمت الآخرين ويتعدى عليها (Mohammed & Dahlan, 2008).

نجد هذه الأحكام الاسلامية مطبقة في المساكن الاسلامية التقليدية، فالأبواب والكوى لا تطل على الجار، ولا تفتح كوى جديدة أو قديمة اذا ألحقت ضرر للمجاور، كما عولجت الكوى التي ستفتح بين الدور، حيث يجب أن تكون ارتفاع جلستها على الأقل بارتفاع قامة رجل واقف على سرير، وذلك للحفاظ على خصوصية الجيران فلا يتمكن الجار من كشف جاره. وفي حالة وجود الكوى باتجاه الطريق، تكون فوق مستوى نظر المارة لحماية سكان المنزل من عيون المارة، فلا يقل ارتفاعها عن منسوب الشارع عن سبعة أشبار أي حوالي 1.98م. وفي الشريعة الاسلامية أنه من أراد أن يحدث نصبة يطلع منها على جاره ويكشفه فإنه يمنع من ذلك، وإذا ثبت أن الضرر قد تحقق ووقع بجاره فيتم الحكم عليه بأن يسدها، أما إذا كانت قديمة فلا يلزم بذلك (ابن فرحون، 2003). قد أجاز ابن حجر الاشراف على الجار إذا أمن من ذلك على عورات المساكن، فإن لم يؤمن فلا يجبر على إغلاقها بل يؤمر بعدم الإشراف، ولمن يقع أسفل منه فعليه أن يتحفظ (ابن حجر، 1987).

لم يقتصر اهتمام الشريعة الإسلامية بالخصوصية البصرية فقط، بل شملت أيضا الخصوصية السمعية والشمية، فكانت الاحكام تشمل أي ضرر ناتج عن إصدار ضوضاء أو روائح كريهة تضر بالجار، فمثلا في كتاب معين القضاة والحكام لابن عبد الرفيع يمنع فيه إحداث اسطبل على جدار جاره لما له من ضرر البول من الدواب على الحوائط، والضرر الصوتي الناتج من حركة الدواب ليلا ونهارا. أما بالنسبة للدخان فقد كان ضمن حكمين، فقد منع إحداث دخان في المناطق السكنية كدخان الحدادين والفخارين والأفران والطواحين والحمامات لما له من ضرر الدخان نفسه على الفرد أو من وقوع الحرائق، بينما لم يمنع ضرر الدخان الناتج عن تنور الخبز ودخان المطبخ (حموش، 2003).

حقوق المسكن التقليدي معايير محددة لتوفير الخصوصية فيه تتبع من تعاليم الدين الاسلامي، حيث دعى إلى احترام الجار، فقد قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم- : " من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليحسن إلى جاره"، كما قال عليه السلام: " ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه"، وقوله عليه السلام في حديث عائشة قلت " يا رسول الله ما حق الجار؟ قال أربعون داراً"، وهذا يدل على حرص النبي عليه السلام على حقوق الجار وعدم ابدائه، فلا يؤذيه بالتعدي على خصوصيته، ويحافظ على حقه بستر عورته وحمايته من أذاه واحترام خصوصيته (أكبر، 1995). هكذا وضع الاسلام أسس عمارة المساكن التي تحفظ حقوق الساكنين، والتي تتوافق مع عقيدة الانسان ومستلزماته وفطرته، والتي تنظم العلاقات الاجتماعية ما بين المجاورين وتضع الضوابط الشرعية لهم لتحقيق الراحة والسكينة لأفراد المجتمع وتبني مجتمع بأساس قوي مترابط محافظ. فلم تكن الفتحات الخارجية للمسكن والمطلة على الشارع متقابلة بين الحيان، وكانت المساكن موجهة نحو الداخل نحو أفنية تضمن ستر الحفاظ على الحرمات، وقد شرع الفقهاء ببناء السترات التي تعلو سطح المنازل والسلام حتى لا يتمكن الجار من كشف جاره، فنرى رسول الله يقسم ويجرد المؤمن من الايمان إذا قام بإيذاء جاره بقوله : " والله لا يؤمن، والله لا يؤمن، والله لا يؤمن، قالوا: وما ذاك يا رسول الله؟ قال: جار لا يأمن جار بوائقه، قالوا: فما بوائقه؟ قال: شره" (السعد، 2004)، فالجار الذي لا يأمن من ضرر جاره وأذاه واستراق النظر إلى حرمة مسكنه وساكنيه فهو غير مؤمن، بذلك حفظ الرسول الحقوق وحافظ المسلمون على حقوق جيرانهم وحفظ عوراتهم وعدم ازعاجهم سواء بروائح كريهة تضرهم وترعجهم أو بضوضاء تقلق راحتهم، ولا حتى بالاستماع إلى أحاديث الجار الخاصة أو النظر إلى ما بداخل مساكنهم.

كما عيّنت الشريعة الاسلامية بالأسرة كونها النواة الأصغر في المجتمع، وسلامتها يضمن سلامة المجتمع بالكامل، فقد أقر حرمات للأسرة وأمر بالحفاظ عليها وغض البصر، فلا يسمح لأحد بالدخول على الآخر بدون الاستئذان، وإذا لم يؤذن له فليرجع من حيث أتى (Mohammed & Dahlan, 2008). كما كان للمرأة اهتمام خاص تبعا للخصوصية الكبيرة التي تحتاجها ولكونها الفرد الأكثر تواجدا داخل المسكن طول اليوم، فكان توفير الخصوصية لها هو الجزء الأهم ضمن تعاليم الشريعة الإسلامية، والذي أمرها بالستر والتحجب عن الآخرين، فأوجد الفناء داخل المسكن

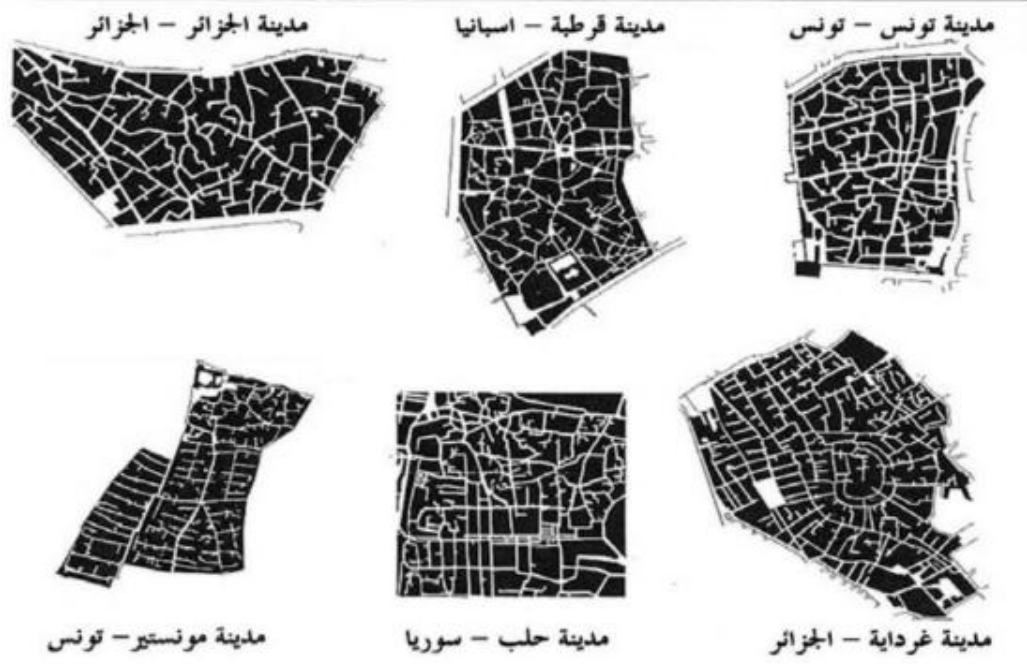
كباحة تجد فيها حريتها وتمارس فيها نشاطاتها بعيدا عن أعين الغرباء، وكان المدخل المنكسر والفتحات الخارجية الصغيرة والمشربيات التي تغطي الفتحات وغيرها من الأمور التي تضمن خصوصيتها بأفضل شكل (Mohammed & Dahlan, 2008).

لم يقتصر الاستئذان على الغرباء فقط عند زيارتهم لمساكن الآخرين، بل وضع الاسلام أحكامه لتنظيم العلاقات ما بين أفراد الأسرة، حيث قال عليه السلام: "فرقوا بينهم في المضاجع"، كما قال الله تعالى: "وإذا بلغ الأطفال منكم الحلم فليستأذنوا كما استأذن الذين من قبلهم" (النور، آية 95)، فكان هناك خصوصية لحجرة العائلة، ولا يسمح بدخولها إلا بعد الاستئذان وفي أوقات محددة، فعند تصميم المسكن كانت توضع غرف النوم في مؤخرة المسكن أو في الطوابق العليا حفاظا عليها من أعين الغرباء (أكبر، 1995).

3.3.2 ملامح الخصوصية في المسكن الاسلامي على المستوى العمراني:

المدن الاسلامية إما أن تكون اسلامية النشأة أو مدن فتحها المسلمون وحولوها إلى مدن اسلامية بعد تحويلها كي تلائم المعتقدات الاسلامية، حيث أن دراسة الشكل الحضري للمدينة الاسلامية التقليدية يبين أنها تتشكل من المسجد والمنشآت العامة الأخرى من قصر الحاكم، السوق، المدارس، الخانات، الحمام العام وغيرها من المرافق العامة، وهذه المرافق هي التي تشكل الأساس الاجتماعي للمدينة الاسلامية وتؤكد على مفهوم الانفتاح نحو الداخل للمدينة ككل، وتمثل ما نسبته 10% من المدينة، بينما القسم الأكبر هو القطاع السكني، الذي يمثل 60-65% من مساحة المدينة الاسلامية (Hwaish, 2015).

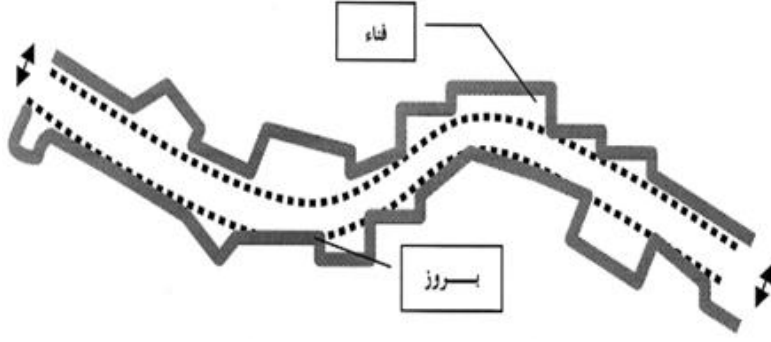
تتميز المدينة الاسلامية بتخطيطها العضوي شكل رقم 7 المرتبط بنشأته بنشأة الحيز الخاص في قلب البيت الأول الذي ينمو باستمرار نمو بيوت الأبناء والأحفاد؛ فالشكل العضوي للمدينة يؤثر على الخصوصية ويزيد من تحقيقها خاصة للأحياء السكنية فيها تبعا للشوارع المتعرجة التي تؤثر على زوايا النظر وطريقة تجمع المساكن حولها ومقارنة بالتخطيط المستقيم الذي يحد من الخصوصية ويجعل الفراغات مكشوفة بشكل أكبر (مصطفى، 2010).



شكل رقم 7: " طبيعة تخطيط المدن الإسلامية العضوي"، (مصطفى، 2010)

كما تتميز المدن الإسلامية بتحديد استعمالات الأراضي فيها من سكن وأماكن عامة وصناعات وشوارع يقوم بمراقبتها المحتسب، ولهذا الأثر الأكبر في المحافظة على خصوصية المنطقة السكنية بإبعادها عن باقي الصناعات والمركز التجاري للمدينة خصوصية بصرية وسمعية وشمية؛ مثل جعل الدباغين بمنطقة خاصة لما للدباغة من رائحة كريهة تؤذي السكان، وكذلك إبعاد الحمامات والأفران لرائحتها، بالإضافة إلى الصناعات التي تؤذي بضجيجها السكان (علي 2001)، فنظام استعمالات الأراضي فيها كان خير مثال على الحفاظ على خصوصية المنطقة السكنية.

كانت المدينة الإسلامية ذو شوارع ضيقة متعرجة لعدة أسباب منها حفظ الخصوصية للسكان والتأكيد على الجوار والترابط شكل رقم 8، فالتردد في عرض الشوارع يؤكد على التدرج في مفهوم الخصوصية شكل رقم 9، فالشوارع الرئيسية ذات العرض الأكبر تشير إلى المناطق العامة التي يتواجد فيها الجميع، أما الشوارع الأضيق في الحارات السكنية تشير إلى مناطق شبه خاصة وصولاً إلى المنطقة الخاصة بأقل عرض للشارع مؤكدة على عدم السماح بتواجد الغرباء في هذه المنطقة ومحافظة على خصوصية سكانها. إضافة إلى غلق الحارات بأبواب لإغلاق المناطق السكنية وحفظ أمنها وخصوصيتها (Akbar, 1984).

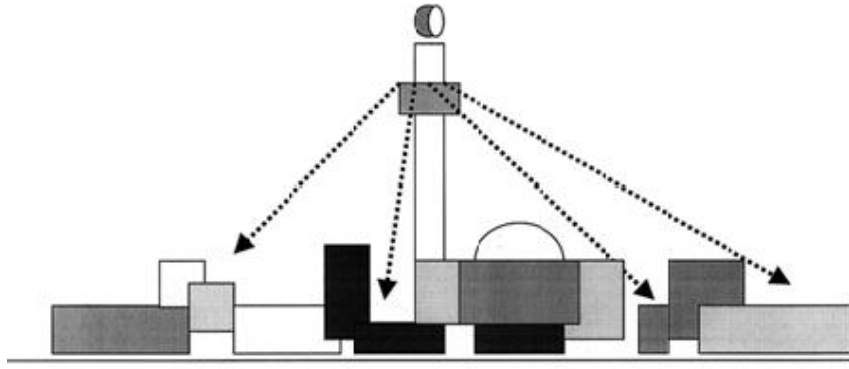


شكل رقم 8: "هندسة الشوارع التي تعنى بحفظ الخصوصية للسكان"، (حموش 2003).



شكل رقم 9: "مدينة الكويت التقليدية والتدرج في تخطيطها"، (علي 2001)

لتخطيط المدينة الإسلامية معايير محددة تخدم مفهوم الخصوصية والحفاظ عليها، ومن هذه المعايير على مستوى تخطيط المنطقة السكنية هو التحكم في ارتفاعات المساكن والمسافات الأفقية بين المباني المتقابلة منعا لإلحاق الضرر بين الجيران وحفاظا على الخصوصية البصرية. كما يتم الحفاظ على الخصوصية السمعية للمساكن من خلال توفير بيئة صوتية مناسبة للسكان كإبعادهم عن مصادر الصوت الصادرة من الشوارع الرئيسية وغيرها من الضوضاء الغير مرغوبة (علي 2001). إضافة إلى عدة معايير عمرانية أثرت على مفهوم الخصوصية منها معيار منع الاطلاع والتكشاف لحفظ حرمة المسلم وعرضه، مثل قرار الفقهاء بمنع صعود المؤذن إلى المئذنة إذا كانت تطل على المساكن المجاورة وتكشف حرمتهم شكل رقم 10، كما كان يفضل أن يكون المؤذن ضرير حتى لا يكشف عورات البيوت.



شكل رقم 10: "منع صعود الإمام على منبنة المسجد إن كانت مطلة على الجيران"، (حموش 2003).

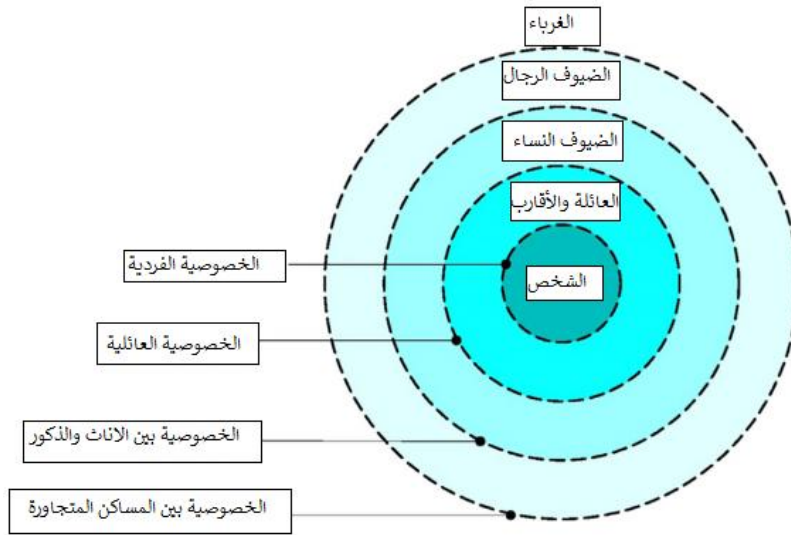
4.3.2 أثر الخصوصية على تصميم المسكن الاسلامي

مصطلح "المسكن الاسلامي" يعني ذلك المسكن الذي تم انشاؤه ضمن تعاليم الشريعة الاسلامية والذي يبدأ من النية الحسنة لإنشائه_وهو ذو فلسفة ومفهوم واضح_وينتهي بإنشاء المسكن تبعاً للتعاليم الاسلامية، وهو يضمن حق ومسؤولية أفراد الأسرة في العيش في مكان آمن مغلق يفصل ما بين الحياة العامة والخاصة؛ والتي قد تكون أهم سمة اجتماعية للثقافة الاسلامية (Hwaish, 2015).

إن مفهوم الخصوصية في المنظور الاسلامي يتعلق بتقييد الحرية الفردية، بحيث لا يؤدي الفرد أفراداً آخرين في المجتمع ويتعرض لهم بسوء، وهذا يعني ويتضمن أن المجتمع يحمي أفرادهم ويدعمهم. بشكل عام، إن القانون الاسلامي يتعامل مع العلاقة بين الجنسين على أساس محرماً شرعياً أو غير محرماً، فيكون المحرم بين الذكر والأنثى ناتجاً عن روابط الزواج أو روابط الدم القريبة مثل أب وأخ وعم وخال وما يتبع ذلك، وأي شخص خارج هذه المنطقة فهو غريب. فالنظام الاسلامي أمر بالفصل الجنسي، فهو لا يوافق على الاختلاط الحر بين الجنسين غير المحرمين شرعاً، وبناءً على ذلك نظم الاسلام ووضع حدود للخصوصية في المجتمع الاسلامي، وركز على هذا الفصل في عمارة المسكن بالتحديد، فمنع دخول الغريب للمسكن دون إذن ودون فصل عن أفراد المسكن غير المحرمين شرعاً. (Heydaripour et al., 2017).

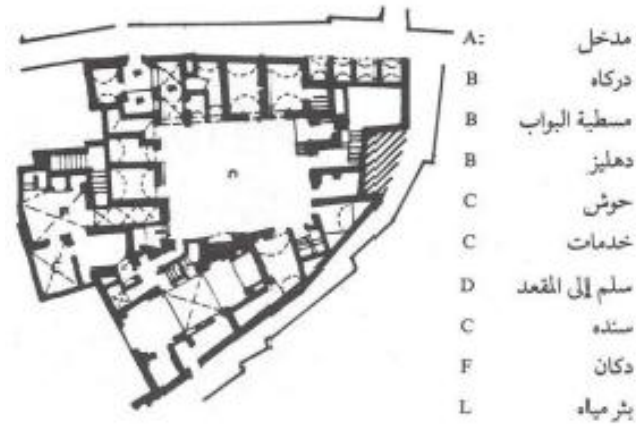
ظهر المسكن الاسلامي التقليدي بصورته التقليدية التي تمثلت من خلال اتباع تعاليم القرآن الكريم والسنة النبوية، وذلك لضمان الاسترخاء والراحة من الضغط لمالك المسكن أو ساكنه وأفراد أسرته، حيث دعى الاسلام للحفاظ على خصوصية المسكن وساكنيه لراحة الاسرة وحمايتها، حيث تعد الخصوصية في المسكن الاسلامي التقليدي عامل رئيسي في تشكيله، وتبين كيف أن سكان المنزل المسلمين يبنون ويخططون ويدركون ويستخدمون مساحات المنزل الداخلية (أكبر، 1995)، وقد تم تحديد اربعة مستويات للخصوصية يتم توفيرها داخل المسكن الاسلامي التقليدي وهي:

أ) الخصوصية بين المساكن المتجاورة، ب) الخصوصية بين الإناث والذكور، ج) الخصوصية بين أفراد الأسرة داخل المنزل، د) الخصوصية الفردية شكل رقم 11، وعادة ما يتم تحقيق هذه المستويات عن طريق وجود تصميم دقيق لفراغات المسكن للتأكيد على سلامة الأسرة وفصل الحياة الخاصة عن العامة، حيث يكون ذلك من خلال التحكم في الرؤية لتوفير الخصوصية البصرية، والحد من الضوضاء لتوفير الخصوصية السمعية، والتحكم في الرائحة لتوفير الخصوصية الشمية (Othman, Aird, & Buys, 2015).



شكل رقم 11: "مستويات الخصوصية في المسكن الاسلامي التقليدي"، (Othman et al., 2015)

كما وضع الاسلام معايير تخطيطية للمدينة الاسلامية ككل وضع معايير للمسكن نفسه للحفاظ على الفرد المسلم داخل مسكنه آمنا ودون تعدي على حريته وقد تم تحقيق هذا عن طريق استخدام عناصر معمارية مختلفة، وترتيب الفراغات الداخلية ضمن أقسام متخصصة، وتصميم الواجهات بشكل يضمن خصوصية الأفراد (Hakim, 1986). شكل رقم 12 شكل رقم 13 يمثل نموذج لمسكن إسلامي في مصر وهو مسكن جمال الدين الذهبي، وآلية تنظيم الخصوصية وتأثيرها على ترتيب الفراغات وتشكيلها والحلول المعمارية من خلال استخدام عناصر معمارية توفر الخصوصية لسكان المنزل كالمدخل المنكسر والفناء والمشربية وغيرها.



شكل رقم 12: "مسكن جمال الدين الذهبي في مصر"، (إدريس، 1995)



شكل رقم 13: "معالجة الفتحات للحفاظ على الخصوصية في مسكن جمال الدين الذهبي، يمين الصورة الفتحات مطلة على الشارع، واليسار الفتحات مطلة على الفناء"، (إدريس، 1995).

في النهاية، الخصوصية حاجة فطرية للمجتمعات لا يمكن الاستغناء عنها، حيث تتأثر بالثقافة وديانة كل مجتمع فيتغير مستوى الخصوصية المطلوب لهم، وللخصوصية أبعاد ووظائف ومستويات تعمل على تشكيلها بالمستوى المرغوب. كما أن الخصوصية في العمارة تؤثر بشكل أساسي في عملية تصميم المسكن؛ وهذا ما يظهر بشكل كبير في تصميم المسكن الاسلامي باختلاف موقعه تبعاً لتأثره بالدين الاسلامي وثقافة المجتمعات التي تعنى بتحقيق الخصوصية بمستوى عالي في مساكنها، والمسكن الفلسطيني كأحد المساكن الاسلامية قد اعتمد على مفهوم الخصوصية في تصميمه، وقد حققها بالمستوى المرغوب به كما سيتم مناقشته في الفصل القادم.

الفصل الثالث

أثر الخصوصية في المسكن التقليدي في مدينة الخليل

3. أثر الخصوصية في المسكن التقليدي في مدينة الخليل

تتميز مدينة الخليل القديمة كسائر المدن الفلسطينية بنسيج عمراني متراس يوضح الترابط بين سكانها، وطرز معماري خاص في بيوتها القديمة، حيث اتسمت البلدة القديمة فيها بخواص معمارية عمرانية أضفت إليها صفة البساطة والجمال وتوفير احتياجات السكان الاجتماعية والثقافية في مساكنهم، فعاش فيها الأجداد والاحفاد براحة وأمان وخصوصية عالية دون تعدي من الآخرين، وكان ذلك نتاجا للدين الاسلامي والعادات والتقاليد والأعراف التي حكمت السكان؛ والتي أثرت على نظم البناء وطبيعة التصميم والتخطيط الخاص بمساكنهم على وجه التحديد. ثم انتقلت المدينة إلى فترة حديثة تغير فيها النسيج العمراني والذي أصبح متخلخلا مفككا، وتغيرت الطرز المعمارية والتي أصبحت تتبع أنظمة غريبة تبعا لعدة عوامل أثرت فيها، ولكنها ابتعدت فيها عن احتياجات السكان الاجتماعية وعن عاداتهم وتقاليدهم وطبيعة النسيج التقليدي القديم، مما أوجد العديد من المشاكل والتي عانى منها السكان، وأصبحوا يشعرون بعدم الراحة والأمان وضياح خصوصيتهم داخل مساكنهم. فقد اعتمدت الخليل كحالة دراسية سيتم من خلالها دراسة المسكن التقليدي والمسكن المعاصر فيها عمرانيا ومعماريا. بالنسبة للمسكن التقليدي، قد تم ترشيح 3 مباني من قبل لجنة الإعمار كمباني مثالية لدراسة الخصوصية فيهم، مع استخدام أمثلة مساندة من مباني مختلفة داخل البلدة القديمة في الخليل، فكانت المباني الثلاثة؛ مبنى جعبة-مجموم، مبنى الخطيب، حوش الجعبة.

1.3 البلدة القديمة في الخليل: المساكن التقليدية فيها

امتدت البلدة القديمة حول الحرم الابراهيمي الشريف وفي الوادي الذي كان يمثل بأشجار الفاكهة، فانتشرت المساكن فيها وكانت الشوارع ضيقة متعرجة (Abusariyyeh, 2011a). كانت البلدة القديمة في الخليل دون أسوار، فقد شكلت الجدران الخارجية للمنازل القديمة فيها سور دفاعي، إضافة إلى حصانيتها الطبيعية بسبب وجودها في وادي بين جبلين (مجادلة، 2017) كان للمدينة

مدخلين فقط شمالي وجنوبي أحدهما عند بداية الوادي والآخر عند نهايته، وفي الجهة الشمالية يوجد سوق تجاري يسمى القصبة (Abusariyyeh, 2011a)، فقد كانت الأسواق فيها تسمى حسب وظيفتها مثل سوق اللبن وسوق التبن وغيرها. كما راعت المدينة الموقع التي أوجدت فيها، فانسقت مع خطوط الكنتور بدلا من تهذيبها، فقد كان النظام المعماري فيها أشبه أن يكون غير منتظم (السعيدة، 2003).

يتميز نسيج البلدة القديمة بأنه نسيج كثيف متراس حول المسجد الإبراهيمي، يتكون هذا النسيج من مجموعة من المساكن الملتصقة مع بعضها البعض، والتي نمت بشكل عضوي حول الأحواش الضيقة وغير المنتظمة، ويفصل بينها طرق ضيقة وأزقة متعرجة مقببة (Cesari, 2010).

وصف نمو البلدة القديمة بأنه نمو حلقي حسب دراسة الباحث الأمريكي (Hoyt)، فالمدينة نشأت من المركز وتوسعت إلى الأطراف على شكل حلقات ولكل حلقة وظيفة معينة، ونمو هذه الحلقات يعود لتزايد عدد السكان، والذي يؤدي إلى تغير في طبيعة السكان (الحالة الاجتماعية-الاقتصادية) وسكن كل فئة منهم في حلقة خاصة يتم التعبير عنها باسم "حارة"، وهذا ما هو موجود في البلدة القديمة في الخليل، فهناك حارة الجعبري وحارة أبو سنيينة، الخ (السعيدة، 2003).

يوجد في البلدة القديمة عدة حارات نشأت في العصر المملوكي ومنها ما نشأ فيما بعد في العصر العثماني، فأسماء الحارات التقليدية هي حارة القزازين، حارة السواكنة، حارة بني دار، حارة الأكراد، حارة النصارى واليهود، حارة المشاركة، حارة العقابة، حارة القلعة، حارة الحوشية، حارة المحتسبون، وحارة المدرسة. وهناك حارات انفصلت عن البلدة القديمة وهي حي قيطون، حي الشيخ علي بكاء، حي باب الزاوية شكل رقم 14 (Abusariyyeh, 2011a).



شكل رقم 14: " النسيج العمراني للبلدة القديمة في الخليل"، (طه، 2010).

معظم المباني السكنية في مدينة الخليل قديماً تعود لنهاية العصر المملوكي خاصة الطوابق الأرضية منها وبعض أجزائها، أما باقي أجزاء المسكن فيعود إلى العهد العثماني ما بين عامي 1517 - 1917م (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا، 2011). غالباً ما كان المسكن يتكون من طابقين يتم بناؤهم فوق يواخير أو مخازن أو قاعات، حيث يكون في الطابق الأرضي بعض الفعاليات التجارية والحرف الأولية، فقد كان هذا الطابق يؤمن عدم دخول مياه الفيضانات لداخل المسكن ولأهداف الخصوصية لحماية السكان من تعدي المارين. عادة ما كان يوجد به فراغ القاعة وهي مخزن لها باب عادي يوضع فيها أغراض للمسكن أو للحيوانات إن وجدت (مجادلة، 2017).

يتشابه النظام المعماري للمساكن القديمة في مدينة الخليل مع معظم المدن الإسلامية، والتي تعتمد الفناء كفراغ مركزي تتوزع باقي فراغات المسكن حوله، فقد تميزت الأحياء السكنية بضيق شوارعها والمسجد الموجود في وسطها وبوجود الأسواق المغطاة، لكن في الخليل كان الحرم الإبراهيمي يتواجد في طرف المدينة وليس مركزها. كما اتسمت المساكن التقليدية في الخليل بجمالها واتساقها

وملاءمتها للطبيعة الجغرافية الجبلية في الخليل. فهذه المساكن اهتمت بالجوانب الاجتماعية والنفسية والبيئية والاقتصادية والدينية لسكانها، فكان هناك تكامل واضح ما بين المسكن والبيئة والانسان. فوجد فيها الأفراد الراحة والأمان والخصوصية والاستقرار (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا، 2011a).

يتكون المسكن التقليدي في الخليل عادة من طبقتين أو ثلاث طبقات: سفلي، ووسط وعلوي، وهذا دلالة على وفرة مواد البناء المحلية من حجر وطين وكلس، إضافة إلى زيادة حجم الأسر الأمر الذي يتطلب فراغات أكثر، يحتوي الطابق السفلي على عدة غرف، والتي يختلف عددها من سكن لآخر، فهناك غرف الخدمات واليوخيز والمرافق والحواصل، إضافة إلى القاعة والمدخل المنكسر والسلام التي تنقل للطوابق العلوية، إضافة لوجود غرفة لاستقبال الضيوف، وأحيانا يكون هناك فراغ لاستقبال ضيوف الحوش أو الحارة، وفي الطوابق العليا يوجد غرف النوم وغرف المعيشة والمطبخ والخدمات والقاعات، كما يوجد ساحة مسقوفة مفتوحة على الفناء، وأحيانا كان يطلق عليها العلية. قد راعى التصميم الفصل الرأسي بين الفراغات الخدماتية في الطابق الأرضي وبين فراغات النوم والمعيشة في الطوابق العليا (لجنة إعمار الخليل، 2018).

أما الطبقة العليا فهي موجودة في بعض المساكن، وكان يطلق عليها القصر، ويكون الوصول إليها من خلال درج حجري أو أكثر، هذه الطبقة غالبا ما تكون سطح القاعة أو الإيوان الموجود في الطبقة السفلى. كانت تستخدم هذه الساحة السماوية للجلوس فيها صيفا، كما كانت أبواب الغرف مطلة عليها. وقد يوجد في بعض هذه الغرف مصطبة، مرفوعة ببضع درجات عن مدخل باب الغرفة، فكان سطحها للنوم، وأسفلها للتخزين أو الطبخ (Abusariyyeh, 2011b).

تميز المسكن من الداخل بتنوع وتدرج الارتفاعات الداخلية، واستخدام الفتحات العمودية والدخلات، كما كانت الرفوف والخزائن موجودة داخل الحوائط، كما تزينت بالزخارف الهندسية والنباتية الملونة والموجودة على الأسقف، وكانت الارضيات رخامية، وتم تغطية الحوائط الداخلية بالمونة المحلية والملط. قد اتسمت الواجهات الخارجية للمسكن بالبساطة والاتساق من خلال التنوع في الفتحات

وأحجامها والمشربيات وبروزاتها وأشكالها في الطوابق العلوية للحصول على الخصوصية ولأغراض بيئية.

تم الاعتماد على المواد المحلية في البناء، فقد استخدم الحجر بشكل رئيسي في البناء حيث ترك على طبيعته، كما انتشر استخدام الحوائط المزدوجة في أماكن متعددة في البناء، وقد تم تكسية الجدران الداخلية بالآجر والبياض. واعتمد الفخار في صناعة المشربيات والملقف (مجادلة، 2017).

2.3 ملامح الخصوصية في المسكن التقليدي في مدينة الخليل على المستوى العمراني

قد تم تخطيط المدينة التقليدية في الخليل بناء على التدرج في الخصوصية وذلك لتحقيق مفهوم الخصوصية لكل وحدة سكنية داخل الحارات؛ فكان الانتقال واضحا من المستوى العام إلى شبه العام إلى شبه الخاص إلى أصغر نواة في المجتمع وهو المسكن الخاص بأفراد الأسرة للقيام بنشاطاتهم بحرية وخصوصية تامة بعيدا عن أعين الغرباء شكل رقم 15. يظهر هذا التدرج في الوحدات السكنية المختارة للدراسة وهي مساكن: الجعبة-جمجوم، حوش الجعبة، الخطيب كما يلي:



رسم التخطيط في الأحياء والطرق والأشجار (الانتقال من العام إلى الخاص)

شكل رقم 15: "التدرج في الخصوصية في البلدة القديمة في الخليل"، (لجنة إعمار الخليل، 2006).

- مسكن آل الجعبة وجمجوم: يقع المسكن في حارة القزازين في البلدة القديمة في مدينة الخليل
شكل رقم 16، يتم توفير الخصوصية له على المستوى العمراني عبر الانتقال من المستوى العام ثم شبه العام ثم شبه الخاص ثم الخاص (فناء المسكن نفسه) شكل رقم 17 .



شكل رقم 16: "موقع مسكن الجعبة-جمجوم في البلدة القديمة في الخليل"، (لجنة إعمار الخليل، 2006).



شكل رقم 17: "التدرج في الخصوصية للوصول لمسكن الجعبة-جمجوم"، (الباحثة، 2018).

- حوش الجعبة: يقع حوش الجعبة في حارة القزازين، ويمكن الوصول إليه من قنطرة دنديس أو من قنطرة الشلودي، شكل رقم 18 يوضح الخصوصية في الوصول لهذا الحوش عمرانياً.



شكل رقم 18: "التدرج في الخصوصية على المستوى العمراني للوصول إلى حوش الجعبة في الخليل"، (الباحثة، 2018).

- مسكن آل الخطيب: يقع هذا المسكن في حارة بني دار في مدينة الخليل التقليدية، يبين التدرج في الخصوصية للوصول لهذا المسكن على المستوى العمراني



شكل رقم 19: "التدرج في الخصوصية عمرانيا للوصول إلى مسكن الخطيب"، (الباحثة، 2018)

3.3 ملامح الخصوصية في المسكن التقليدي في مدينة الخليل على المستوى التصميمي

اعتمد المسكن التقليدي في مدينة الخليل في تصميمه بشكل رئيسي على الخصوصية، فهذا المفهوم ساعد على تشكيل فراغات المسكن وترتيبها، وهو أساس تنظيم العلاقات الوظيفية لمساحاته، فقد راعى احتياجات السكان لممارسة نشاطاتهم وحياتهم اليومية بمعزل عن الخارج، خاصة المرأة التي ضمن لها أكبر خصوصية من أعين المارة (Dweik & Shaheen, 2017).

فقد تمتع سكان البلدة القديمة في مدينة الخليل بحريتهم التي يحتاجونها داخل مساكنهم، فكانت مساكنهم توفر الأمن والخصوصية والراحة، ولم يتعدى الجار على خصوصية جاره، ولم يتمكن المارة من كشف المنازل وعورتها، فقد حكمت المنازل التقليدية بالعادات والتقاليد وبالأعراف، واستندت على الشريعة الإسلامية في أسس تصميمها.

تماثلت ملامح الخصوصية في المسكن التقليدي الخليلي بتلك الموجودة في باقي مساكن المدن الفلسطينية كما ذكر في الفصل الثاني، ففي مساكن الخليل تواجدت عناصر توفر الخصوصية واختفت في مساكن أخرى واستبدلت إما بعناصر أخرى أو بآلية أخرى ساعدت على توفير الخصوصية حسب موقع المسكن وزمن بنائه والاسرة التي تقطنه والوضع الاجتماعي والاقتصادي لتلك الاسرة وغيرها من الامور التي أثرت على آلية تحقيق الخصوصية في المسكن. فيما يلي تحليل لهذه الملامح في المساكن التقليدية الثلاثة: مسكن الجعبة_مجموم، حوش الجعبة، مسكن الخطيب.

1.3.3 الخصوصية في مسكن الجعبة_مجموم

تعود ملكية المسكن لعائلي الجعبة ومجموم، فهو مسكن واحد يعيش فيه كلا العائلتين دون انكشاف عائلة على أخرى، حيث يتكون من طابقين، تعود ملكية الطابق الأرضي لعائلة مجموع، أما الأول فيتقاسمه كل من العائلتين، ويئر ماء مشترك يستخدمه آل مجموع من الطابق الأرضي والجعبة من الطابق الأول للحفاظ على خصوصية كل عائلة، كما يتميز نظام تصميم المسكن بالنظام المغلق، فكل فراغ قائم بذاته واضح الحدود يحيط به جدران من جميع الجوانب، فهذا يحفظ للفراغ كيانه ويحافظ على خصوصيته ووظيفته بدون تعدي أو ازعاج صوتي أو بصري أو شمي شكل رقم 20.



شكل رقم 20: "مخطط الطابق الأرضي والأول لمسكن جمعية-جمجوم والملكية"، (لجنة إعمار الخليل، 2006 بتصرف).

يتميز مدخل المسكن بخصوصية عالية جداً، حيث يتكون المدخل من دهليز طويل منكسر (مجاز) يصل في نهايته إلى باب مغلق يؤدي إلى الردهة، التي بدورها تمنع رؤية المارين في الخارج لما في داخل المسكن ومن خلالها يتم التوجه إما لمسكن جمجوم في الطابق الأرضي أو درج خاص بهم للطابق الأول، أو الوصول إلى الحوش الذي من خلاله يتمكن آل الجعبة الصعود إلى الدرج الخاص بهم للوصول لمسكنهم، كما أن الدهليز الطويل هو دهليز معتم لا يمكن رؤية نهايته من الخارج مما يوفر المزيد من الخصوصية شكل رقم 21. كما يحتوي المدخل على بابين أولهما على المدخل الرئيسي والآخر بعد انتهاء الدهليز، مما يعطي ذلك خصوصية عالية للسكان تمكنهم من إغلاق الأبواب وعدم الانكشاف على الآخرين، حتى وإن فتحت فإنه يقابلها جدران مغلقة للحفاظ على الخصوصية شكل رقم 22.



شكل رقم 21: "المجاز في مسكن جعبة-مجموم في الخليل"، (الباحثة، 2018).



شكل رقم 22: "المدخل الرئيسي لمسكن جعبة-مجموم"، (الباحثة، 2018).

يصل المدخل إلى حوش المسكن وهو الفراغ المشترك بين عائلتي الجعبة وجمجوم، والذي يقومون به بكافة النشاطات الاجتماعية، وهو مساحة خاصة للعب الاطفال شكل رقم 23، كما من خلاله يتم الانتقال إلى درج خاص بكل عائلة للوصول إلى المساحة الخاصة بهم (مسكنهم)، بما أن الطابق الأرضي يعود لعائلة جمجوم فإن الدرج الخاص بهم للانتقال إلى الطابق العلوي يقع بالقرب من المدخل، أما درج عائلة الجعبة فيتمتع بخصوصية عالية، حيث يقع بمنطقة غير مكشوفة داخل الحوش وفي نهايته شكل رقم 24.

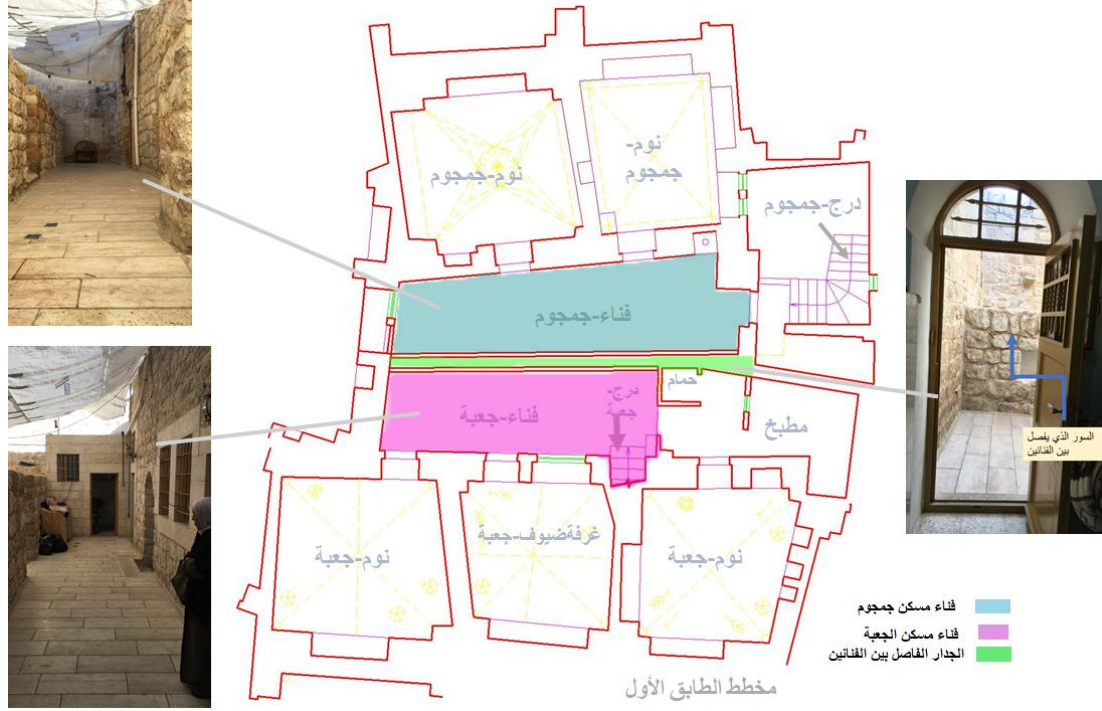


شكل رقم 23: "حوش الجعبة جمجوم في الخليل"، (الباحثة، 2018).



شكل رقم 24: "موقع درج الجعبة ومجموم داخل الحوش"، (الباحثة، 2018).

أما الفناء؛ فقد كان هناك فناء منفصل تماماً لكل مسكن، يتم الوصول إليه عبر الدرج الخاص بكل عائلة، فهو مركز النشاطات لكل أسرة، يتم فيه عملية الطبخ والغسيل وتحضير الطعام وتناوله ولعب الأطفال واستقبال الضيوف من النساء، فقد تمتع بخصوصية كونه يقع في الطابق الأول، كما أنه يحاط بسور ذو سمك كبير مشترك بين العائلتين ليمنع انتقال الصوت والضجيج، وهو بارتفاع ما يقارب 2م ليحافظ على سترة كل أسرة، كما كان يعطوه النباتات المزروعة على طوله لزيادة الخصوصية وذلك حسب رواية أحد السكان الأصليين لمسكن آل الجعبة شكل رقم 25 (جعبة، 2018).

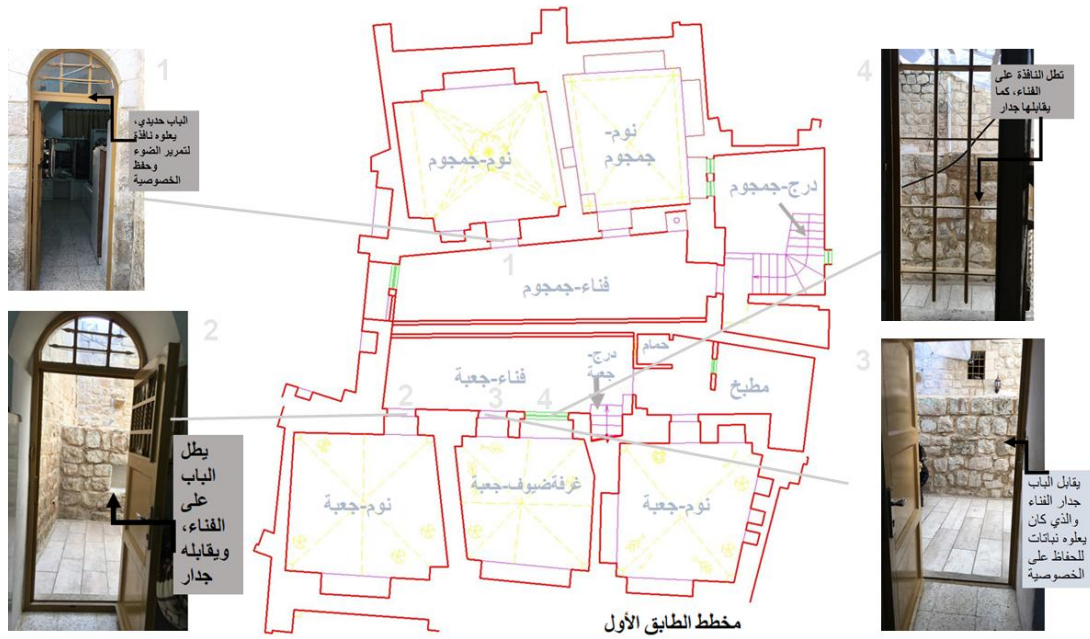


شكل رقم 25: "الخصوصية في فناء مسكن جعبة-مجموم"، (الباحثة، 2018).

الفتحات في كلا المسكنين تعد قليلة جداً، بالنسبة للفتحات الخارجية فالمسكن بالكامل لا يحتوي على واجهات خارجية، فهو محاط بمساكن أخرى من جميع الجهات ولا ينكشف على الجيران بأي شكل من الأحوال شكل رقم 26، فقط المدخل الرئيسي هو المطل على شارع حارة القزازين وبدون كشف ما بداخل المسكن. أما الفتحات الداخلية فتتميز بصغر حجم بعضها وبإطلالتها على الفناء الداخلي؛ فهي تقابل سور الفناء. بذلك تتميز فتحات المسكن بالخصوصية وعدم الانكشاف على الجيران شكل رقم 27.



شكل رقم 26: "المساكن المحيطة بمسكن جعبة-مجموم وعدم الانكشاف فيما بينهم"، (الباحثة، 2018).



شكل رقم 27: "تحقيق الخصوصية بتصميم فتحات مسكن جعبة-مجموم"، (الباحثة، 2018).

يظهر التدرج في ترتيب الفراغات في المسكن التقليدي في مدينة الخليل كباقي المساكن التقليدية في فلسطين وفي المدن العربية الإسلامية، حيث يتم تقسيم فراغات المسكن من حيث الخصوصية إلى فراغات عامة، فراغات شبه خاصة، فراغات خاصة كما ذكر في الفصل الثاني، لكن في معظم

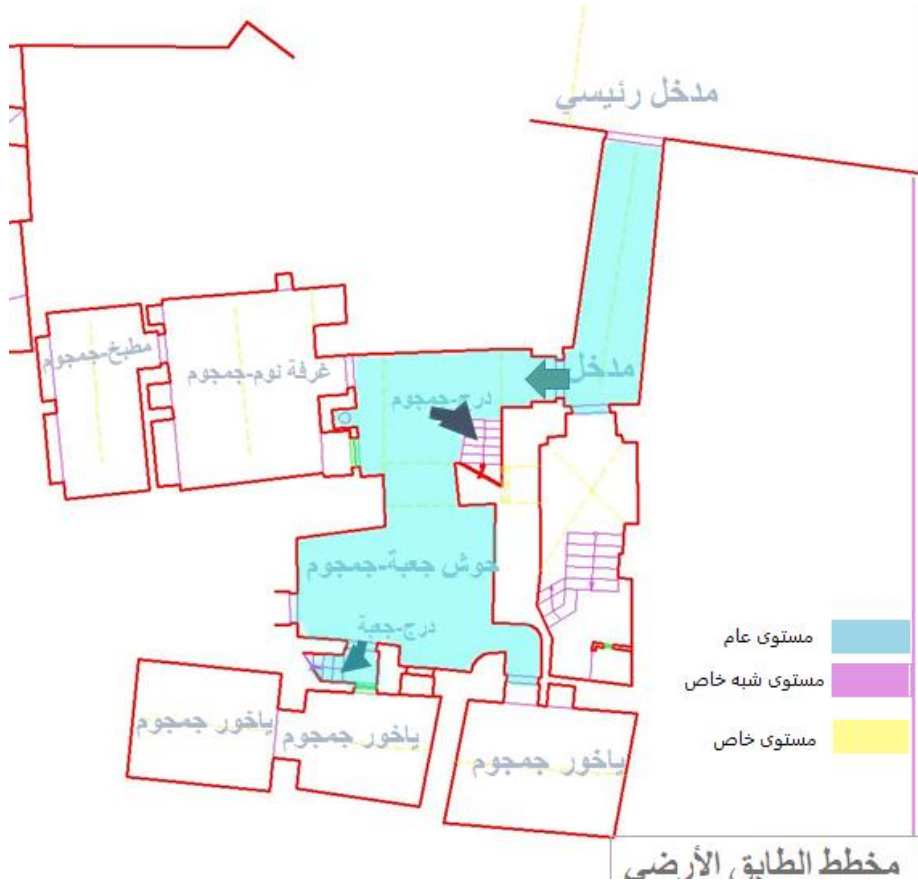
المساكن التقليدية في مدينة الخليل لا يوجد فيها فراغات عامة بشكل كبير، فهناك بعض المساكن التي قد تحتوي على القاعة لاستقبال الضيوف الرجال فيها وتكون منفصلة عن المسكن مثل مسكن آل الدويك في الخليل، ولكن أين اختفت فراغات الضيوف واجتماع الرجال في المسكن الخليلي؟

إن أكثر ما يميز أهالي مدينة الخليل هو صفة الكرم، فعرفت الخليل بالمدينة التي لا ينام فيها جائع، وهذه الصفة متوارثة من قرون قديمة ولم تتوقف إلى هذا العصر، فقد كان الكرم متأصل في نبي الله ابراهيم عليه السلام، وتوارثته الأجيال منه، فعرفت تكية سيدنا ابراهيم الموجودة الآن بجانب الحرم الإبراهيمي والتي توزع شوربة سيدنا ابراهيم على سكان البلدة القديمة وزوار المدينة، فكثير من السكان يعتمدون عليها كمصدر للطعام. ثم جاء تميم بن أوس الداري وسكن بجوار الحرم الابراهيمي، وقد ورث صفة الكرم وورثها، وكانت موائد الطعام تفرد في الحرم ويأتي الناس إليه لتناولها. بعدها جاء صلاح الدين الايوبي عام 1279م وأسس ما يسمى بـ"الرباط"، والتي كانت في بداياتها مخصصة للجند بسبب الاهتمام بالفتوحات ثم اتخذت منحى مؤسساتي وكان بها مطاحن ومخازن ومشغل، وكانت تنتج ما يقارب 15 ألف رغيف خبز يوميا، وبقيت الفكرة مستمرة لوقتنا الحالي، فلا يأتي زائر لمدينة الخليل إلا ويتم استقباله بأفضل ما يمكن (أبو حسين، 2017)، لذلك كان لا بد من مراعاة ذلك في العملية التصميمية بما يلائم هذه الصفة، فوجد القسم المخصص للضيوف في مدينة الخليل التقليدية يتوزع بعدة أشكال، فقد كان هناك ديوان العائلة الذي يجتمع به أفراد العائلة الواحدة ويتشاورون في أمور حياتهم، كما وجدت الزوايا في المدينة يجتمع فيها السكان، إضافة إلى المقهى الذي يجتمع فيه سكان الحارة ويقضون فيه أوقاتهم، أما اذا كان هناك زائر غريب على المدينة فقد كان هناك الخان، وهو ما يشبه الفندق في الأيام الحالية يقيم فيه الغرباء كالتجار وغيرهم. بذلك كان هناك فراغات مخصصة للضيوف واستقبالهم خارج المسكن الخليلي للحفاظ على خصوصية السكان خاصة النساء منهم بأكبر قدر ممكن، بينما في وقت لاحق ظهر فراغ غرفة الضيوف في المساكن التقليدية مثل مسكن الجعبة-مجموع.

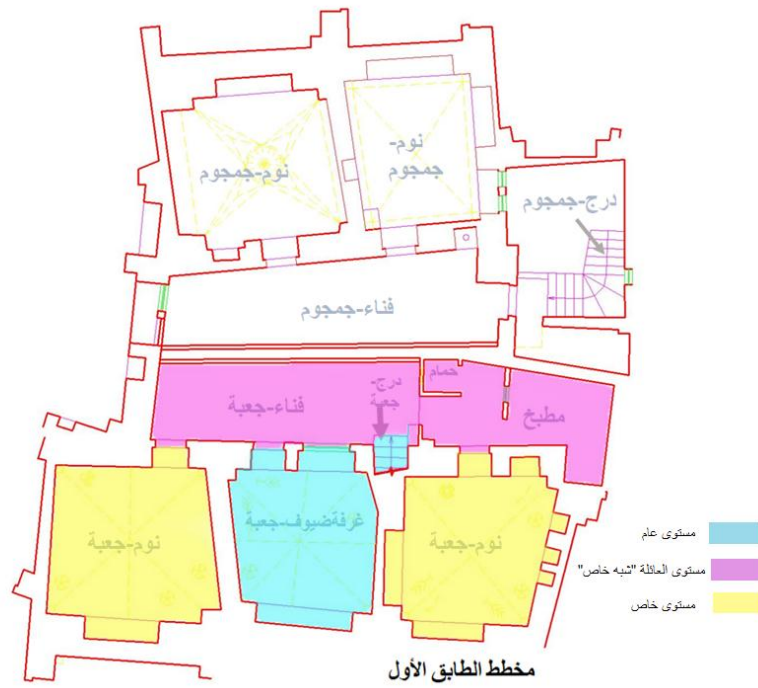
كما عرفت مدينة الخليل بأنها مدينة محافظة تحافظ على عاداتها وتقاليدها منذ أجيال، حيث لا يوجد فيها سينما وأماكن مختلطة للتسلية، فلا يقبل أهلها وجود مثل هذه الاماكن باعتبارهم اياها أماكن تسيء لسمعة الخليل كمدينة محافظة وتؤثر على أخلاق ودين شبابها (Sabah, 2011).

اجتمعت صفتين متناقضتين لدى سكان مدينة الخليل، فقد عرفوا بكرمهم واستقبالهم الضيف أفضل استقبال وقوة العلاقات الاجتماعية بين السكان وترابطهم، كما تميز سكانها بالمحافظة على خصوصيتهم وتمسكهم بالشعائر الدينية التي تتوجب الحفاظ على أنفسهم وسترها ووضع حدود للآخرين لمنعهم من التعدي على أسرهم وأمنهم ومسكنهم. وقد انعكس ذلك على تصميم المسكن نفسه وأهمية الحفاظ على خصوصيته وخصوصية سكانه، وقد برز ذلك في مسكن الجعبة-مجموع كما يلي:

في قسم مسكن الجعبة وحده كان القسم العام في المسكن هو المدخل الرئيسي المشترك مع مسكن مجموع من خلال المدخل والمجاز والحوش المشترك للعائلتين، وكان هذا القسم موجود في الطابق الأرضي للمسكنين شكل رقم 28، إضافة إلى غرفة الضيوف المتواجدة في الطابق الأول والتي كانت بجوار الدرج، والتي يقابلها جدار مغلق، فعند وصول الضيف إلى مسكن الجعبة؛ ينتقل الضيف من الدرج إلى الفناء إلى غرفة الضيوف، لكنه أثناء انتقاله عبر الفناء فإنه لن يتمكن من كشف النساء؛ فباب غرفة النوم الأخيرة موجود على طرف الفناء، وغرفة النوم الأولى موجودة على الطرف الآخر وهي أيضا غير مكشوفة، أما المستوى شبه الخاص فيتمثل في الفراغات التي تستخدمها أفراد العائلة جميعها، مثل الفناء المخصص لجميع أفراد العائلة ويتم فيه عملية الطبخ وتناول الطعام والجلوس والسهر، كذلك المطبخ ودورات المياه. أما القسم الخاص فهو قسم شخصي يمارس فيه الأفراد نشاطاتهم بمعزل عن أفراد الأسرة، وهو قسم غرف النوم شكل رقم 29، حيث كانت الغرفة الواحدة تشكل أسرة من أم وأب وأولادهم، فعند زواج الابن يخرج إلى غرفة أخرى مع زوجته في نفس المسكن يتم بناؤها أو تكون موجودة سابقا.



شكل رقم 28: "تدرج الخصوصية في قسم آل الجعبة في الطابق الأرضي في مسكن الجعبة-مجموم"، (الباحثة، 2018).

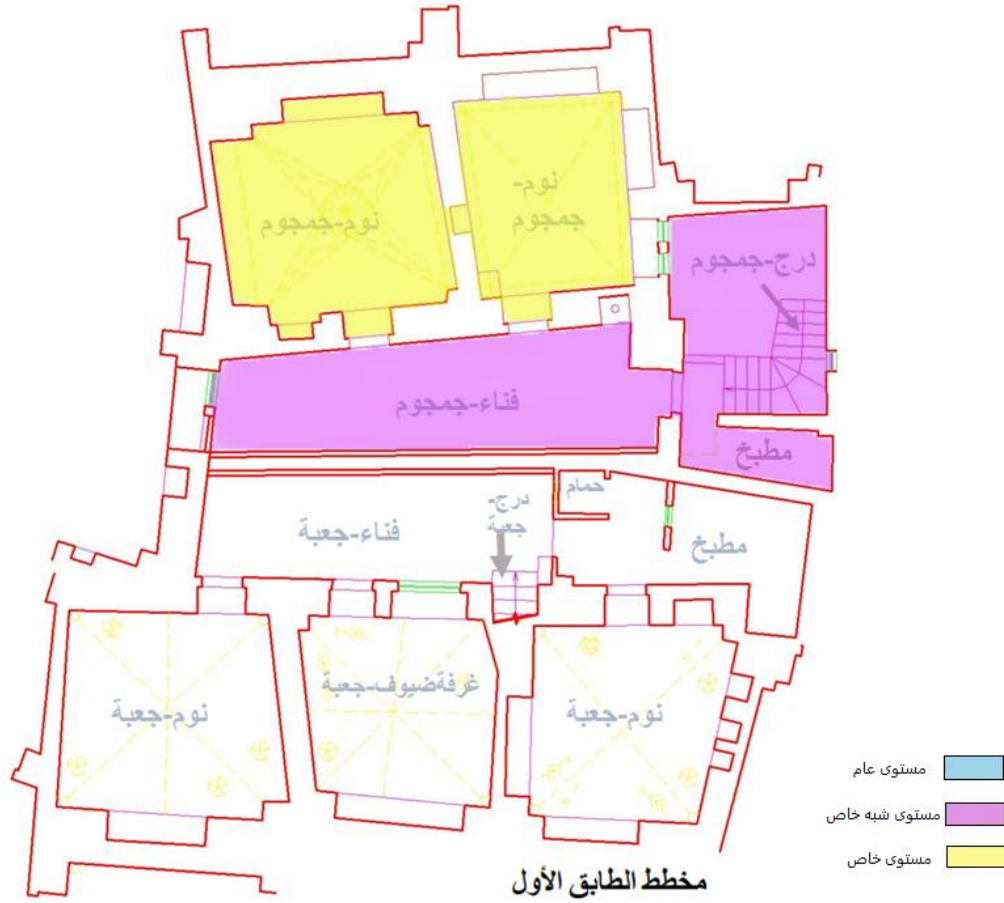


شكل رقم 29: "تدرج الخصوصية في قسم آل الجعبة في الطابق الأول في مسكن الجعبة-مجموم"، (الباحثة، 2018).

أما قسم مسكن مجموع فهو المنطقة الأكبر في المسكن، حيث كانت مستويات الخصوصية فيه موزعة كالتالي: المستوى العام يتمثل بالمدخل والحوش المشتركين مع آل الجعبة، أما المستوى شبه الخاص فيتمثل في الدرج المؤدي للطابق العلوي والذي يصل للفناء، أما القسم الخاص فيتمثل بغرف النوم الموزعة بين الطابق الأرضي والأول شكل رقم 30 شكل رقم 31. فترتيب الفراغات بهذا الشكل يحقق الانتقال من المستوى العام إلى شبه الخاص ثم الخاص، فيوفر بذلك الحرية والخصوصية والأمان؛ من خلال التسلسل الحركي الذي يبدأ من المدخل ذو المستوى العام إلى الفناء ذو المستوى العائلي شبه الخاص؛ والذي بدوره يتوزع إلى الغرف المحيطة به ذات المستوى خاص.



شكل رقم 30: "مستويات الخصوصية في قسم آل مجموع في الطابق الأرضي من مسكن جعبة-مجموم"، (الباحثة، 2018).



شكل رقم 31: مستويات الخصوصية في قسم آل مجموع في الطابق الأول من مسكن جعبة_مجموم"، (الباحثة، 2018).

إن توجيه مسكن جعبة -مجموم نحو الداخل نحو الفناء بشكل كامل، فجميع الفراغات والفتحات توجه نحو الفناء المفتوح نحو السماء، فيعتبر فناء هذا المسكن هو مركز النشاطات والتهوية والاضاءة والحياة اليومية، وهذا الفراغ يتمتع بخصوصية عالية لا يمكن الوصول إليه من قبل الغرباء، وغير منكشف من قبل الجيران، حيث يمارس سكان المنزل فيه حياتهم بحرية وراحة تامتين دون ازعاج أو ضجيج، كما أنه جدرانه السمكية التي تعلوها النباتات تمنع انتقال الأصوات بين الجيران وتحافظ على خصوصيتهم البصرية والسمعية، فهذا التوجيه نحو الداخل نقل الحياة من الخارج (الشارع) إلى داخل المنزل بدون تعدي على الخصوصية شكل رقم 32.



شكل رقم 32: "توجيه مسكن جعبة-مجموم نحو الداخل نحو الفناء"، (الباحثة، 2018).

استخدم الحجر كمادة بناء رئيسية في مسكن جعبة-مجموم كباقي مساكن البلدة القديمة في مدينة الخليل، فقد استخدم في تشييد الجدران والاسقف، واستخدم الطين والشيد وكسر الفخار كمادة رابطة في المسكن شكل رقم 33، ولم يلاحظ استخدام مادة الخشب في هذا المسكن، وهذه المواد المحلية المستخدمة في المسكن وسمك الجدار الكبير الذي وفره الحجر ساعد على توفير الخصوصية العالية للسكان ومنع انتقال الصوت بين الجيران، منع الانكشاف البصري فيما بينهم (الخطة الشاملة للحفاظ على البلدة القديمة من الخليل وإعادة احياؤها، 2014).



شكل رقم 33: "مواد البناء المستخدمة في مسكن جعبة-مجموم"، (الباحثة، 2018)

من أهم العوامل التي ساعدت على تحقيق الخصوصية لمسكن جعبة-مجموم ومساكن البلدة القديمة في الخليل بشكل عام هو انسجام المساكن بخط أفق واحد وتشكيل صورة بصرية متسقة بدون تشوهات، فإن غالبية مساكن البلدة القديمة تتكون من طابقين بنسبة 45%، ثم تليها مساكن بطابق واحد فقط وبنسبة 26%، ثم مساكن مكونة من ثلاثة طوابق وبنسبة 26%، ثم 4 طوابق وهي مساكن قليلة جدا وبنسبة 4% وبمساحة بناء قليلة مكونة من غرفة أو غرفتين، فقد كانت معظم المساكن الموجودة في مركز النسيج العمراني (مركز الحارات) ما بين طابقين وثلاثة طوابق (الخطة الشاملة للحفاظ على البلدة القديمة من الخليل وإعادة احيائها، 2014)؛ وهذا الأمر يساعد على توفير الخصوصية للمساكن ؛ بناء على عدم وجود تفاوت كبير في ارتفاع المباني المتجاورة وكشفها لبعضها البعض.



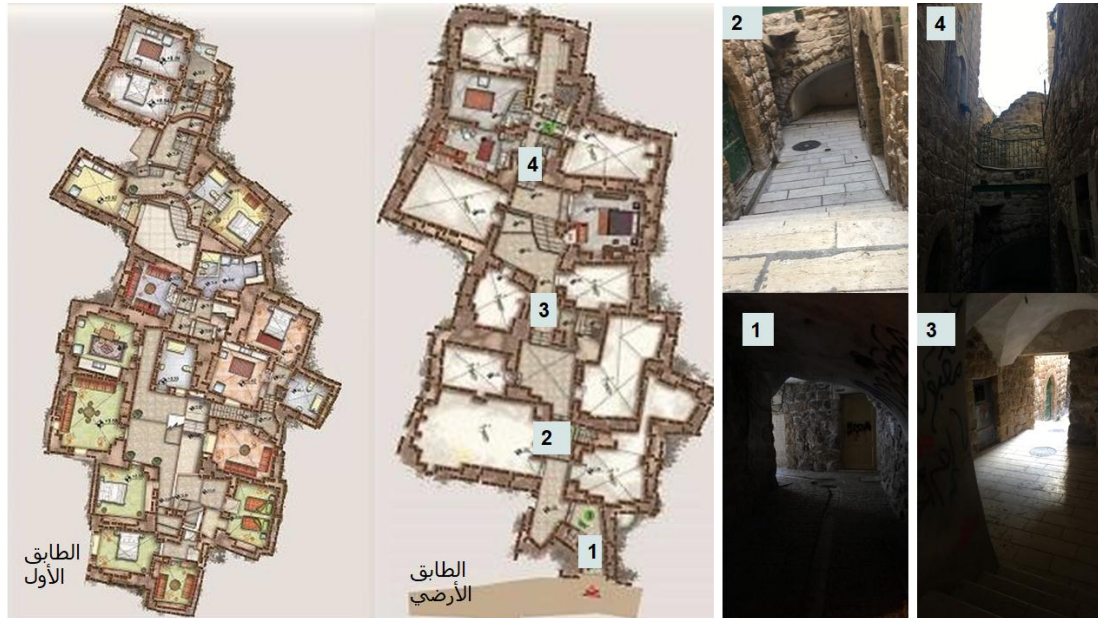
شكل رقم 34: "من اليمين صورة لطبيعة النسيج العمراني للبلدة القديمة في الخليل، من اليسار الخليل عام 1910"، (الجنة اعمار الخليل، 2019) (commons.wikimedia.org).

تتشابه عناصر الخصوصية الموجودة في مسكن جعبة-مجموم مع باقي المساكن التقليدية في البلدة القديمة في مدينة الخليل، قد تختفي أو تتواجد في بعض المساكن، لكن يبقى مفهوم الخصوصية هو أساس العملية التصميمية للمسكن، فحوش الجعبة ومسكن الخطيب يتشابه مع مسكن جعبة-مجموم مع بعض الاختلافات التي يتم استخدامها لتوفير الخصوصية لسكان المساكن وحمايتهم من التعدي البصري والشمي والصوتي.

2.3.3 الخصوصية في حوش الجعبة

هو عبارة عن حوش خاص بعائلة الجعبة في حارة القزازين (لجنة إعمار الخليل، 2018)، عاشت فيه أسرة الجعبة كأُسرة ممتدة مكونة من الآباء والأجداد والأبناء، مكون من طابقين، يتميز هذا الحوش بمحافظته على خصوصيته بشكل واضح ومميز، فلا يمكن رؤية ما بداخله بأي شكل من الأشكال، وما يميزه شكله الغير منتظم والانكسار المتتالي فيه من بدايته حتى نهايته، إضافة إلى اتساعه وضيقه لتحديد الأفراد الذين يسمح لهم بدخول هذا الحوش، فإن ضيق هذا الحوش يمنع من دخول الغرباء إليه، فحوش الجعبة كباقي أحواش مدينة الخليل التقليدية فريد بشكله ، وقد ظهر نتيجة لطبيعة تركيبة الأسرة الممتدة في مدينة الخليل، والحاجة للمحافظة على خصوصية هذه الأسرة واجتماعها حول حوش واحد يربطها ويحميها (مجادلة، 2017).

مدخل حوش الجعبة يتميز بخصوصية عالية أيضا، فهو مجرد فتحة بسيطة في زقاق ضيق غير بارز، من يراه من الخارج لن يتوقع المساحة أو حجم العائلة والأفراد الذين يقطنوه، يواجه المدخل جدار مغلق يمنع رؤية ما بداخل الحوش، وينكسر المدخل بطريقة تمنع الرؤية من الخارج إلى الداخل، وتحافظ على السكان من أي تعدي أو كشف من المارين شكل رقم 35.



شكل رقم 35: "الخصوصية في حوش الجعبة"، (لجنة الاعمار بتصرف، 2019).

3.3.3 الخصوصية في مسكن الخطيب

هو مسكن يعود لعائلة الخطيب، يتكون من 3 طوابق شكل رقم 36، قد استخدم الحجر في بنائه كمادة محلية، ويقع في حارة بني دار، تتشابه ملامح الخصوصية فيه مع المساكن سابقة الذكر، حيث أن هذا المسكن يسكن فيه الآباء والابناء والاجداد وكل له غرفته الخاصة، يجمع هذه الغرف فناء كبير، يمارس فيه أفراد الأسرة نشاطاتهم من طبخ وغسل وتناول طعام وجلس وغيرها، هذا الفناء الكبير أعطى المسكن الخصوصية المرجوة والحرية الكاملة لأفراده وخاصة النساء من خلال توجيه المسكن نحو الداخل، أعطي الفناء خصوصيته من خلال موقعه في الطابق الأول، حيث يتم الوصول إليه عبر درج طويل من المدخل الرئيسي للمسكن المطل على الشارع شكل رقم 37.

كما تنتزع الأدراج في الفناء في زواياه بشكل مخفي للحفاظ على خصوصية الطابق العلوي، وعدم السماح للغرباء بالصعود إليه.



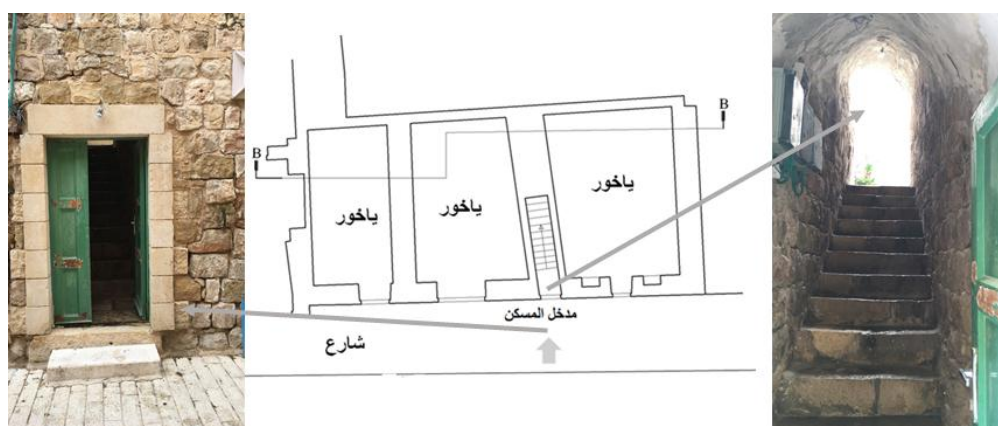
شكل رقم 36: "طوابق مسكن الخطيب"، (لجنة اعمار الخليل، 2004 بتصرف).



شكل رقم 37: "قناة مسكن الخطيب في الطابق الأول وموقع الأدرج فيه"، (الباحثة، 2018).

مدخل مسكن الخطيب يتميز بخصوصية أقل مقارنة مع مساكن البلدة القديمة الأخرى في الخليل، فهو عبارة عن باب يؤدي إلى دسرج مستمر يصل إلى الفناء، بالرغم من أن درج المسكن يوفر خصوصية للطابق الأول إلا أنها لا تعتبر كافية لمنع الرؤية التامة من قبل المارين في الشارع.

شكل رقم 38.



شكل رقم 38: "مدخل مسكن الخطيب"، (الباحثة، 2018).

يوجد للمسكن واجهة خارجية واحدة مطلة على الشارع شكل رقم 39، أما باقي الواجهات فهي عبارة عن جدران مشتركة مع الجيران، الواجهات الداخلية للمسكن مطلة على الفناء الداخلي، مما يعطي خصوصية أكبر لها.



شكل رقم 39: "واجهة مسكن الخطيب المطلة على الشارع"، (الباحثة، 2018).

بالنسبة للفتحات فهي نوعين، المطلة على الواجهة الخارجية، وتتميز بقلتها؛ حيث يتواجد فيها باب المدخل الرئيسي، و3 نوافذ منها اثنتين خاصة في الطابق الثاني، أي لا يمكن كشفها من الشارع الرئيسي، أما المتواجدة في الطابق الأول فهي صغيرة الحجم إضافة إلى ارتفاعها عن الشارع، كما أنها تقابل جدار مغلق أمامها شكل رقم 40. أما الفتحات المطلة على الواجهات الداخلية، فالفتحات الأعلى (الموجودة في الطابق الثاني) أكبر من الفتحات الموجودة أسفلها (في الطابق الأول) لتوفير خصوصية أعلى لها شكل رقم 41 شكل رقم 42. كما يلاحظ وجود الأبواب المتناكبة في الفناء وفي الواجهة الخارجية كذلك، فالأبواب غير متقابلة لحماية خصوصية الأفراد وعائلاتهم في كل فراغ شكل رقم 43.

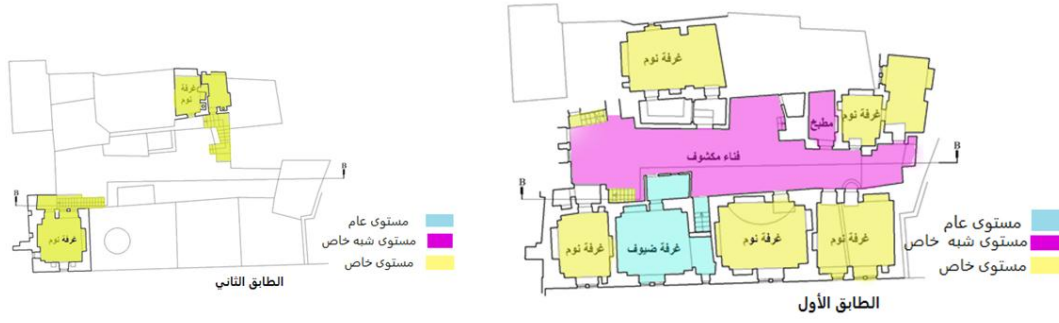


شكل رقم 42: "فتحات الطابق الثاني المطلّة على الفناء في مسكن الخطيب"، (الباحثة، 2018).



شكل رقم 43: "تتاكب الأبواب في مسكن الخطيب"، (الباحثة، 2018).

كما تنقسم فراغات المسكن إلى مستوى عام؛ يشمل المدخل الرئيسي مع الدرج وصولاً إلى غرفة الضيوف، ومستوى شبه خاص يشمل الفناء والمطبخ، ومستوى خاص يتمثل في غرف النوم للقيام بالأنشطة الفردية الخاصة بالأفراد شكل رقم 44.



شكل رقم 44: "مستويات الخصوصية في مسكن الخطيب"، (الباحثة، 2018).

في النهاية، تشابهت ملامح الخصوصية في المساكن التقليدية الثلاثة السابقة في مدينة الخليل، على الرغم من وجود اختلافات في تصميم المسكن وشكل فراغاته، ففي مسكن الجعبة_مجموع ظهرت الخصوصية بشكل واضح في عنصر المدخل المشترك للعائلتين وإمكانية الفصل في مدخل كل عائلة، أما حوش الجعبة فبرزت الخصوصية فيه بأعلى مستوياتها؛ فنظام الحوش المعقد الغير منتظم وفر مستوى خصوصية لكل فراغ من فراغات الحوش، حيث زادت الخصوصية فيه من خلال إيجاد المدخل المنكسر للحوش بشكل كامل ووجود المستويات المتعددة للفراغات داخل هذا الحوش. أما مسكن الخطيب فظهرت ملامح الخصوصية فيه من خلال الفناء الكبير الموجود داخله والذي تتوزع حوله الفراغات بأبواب متناكبة تحمي خصوصية الأفراد فيه، كما أن الفناء فيه يرتفع عن مستوى الشارع بمستوى طابق لتوفير خصوصية أعلى لسكان المنزل خاصة بوجوده على شارع شبه عام، والسماح للنساء بممارسة نشاطاتهم المختلفة فيه بحرية تامة. فجميع المساكن السابقة حققت الخصوصية على المستويين العمراني والمعماري باختلاف بعض الأمور تبعاً لاختلاف موقع المسكن وعدد أفراد الأسرة وطبيعة التصميم.

في هذا الفصل تم تحديد ملامح الخصوصية المستخدمة في المساكن التقليدية في البلدة القديمة في مدينة الخليل، من أجل مقارنتها مع المسكن العاصر في المدينة الحديثة فيها وقياس مستوى الخصوصية وتحديده في الفصل الرابع.

الفصل الرابع

الخصوصية في المسكن المعاصر في مدينة الخليل مقارنة بالمسكن التقليدي فيها

4. الخصوصية في المسكن المعاصر في مدينة الخليل مقارنة بالمسكن التقليدي فيها

تطور المسكن التقليدي في مدينة الخليل مروراً بمراحل متعددة ومتأثراً بعوامل سياسية واقتصادية أدت إلى التقليل من أهمية العوامل الاجتماعية والثقافية في عملية التصميم، كما أن هجرة السكان من الريف إلى المدن أدى إلى زيادة الطلب على المسكن في المدينة، لا سيما أن طبيعة الأسرة الفلسطينية وانتقالها من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية أصبح هناك تغير في طبيعة الفراغات وشكل المسكن وتصميمه (السعيدة، 2003). هذه التطورات السريعة التي حدثت كان لها تأثير على المستوى العمراني والمعماري والتي تأثرت بالتطورات التكنولوجية العالمية والتحققت بمفهوم العولمة وانقادت خلف تأثيرات الثورة الصناعية في العالم أجمع أهملت في فكرها الاحتياجات الاجتماعية للسكان وهمشتها (Al-Thahab, Mushatat, & Abdelmonem, 2016). وهي بذلك أثرت على مفهوم الخصوصية في المسكن عمرانياً ومعمارياً، وتغيرت أساليب الحفاظ على هذا المبدأ وتحقيقه للمساكن،

ولدراسة مستويات الخصوصية المحققة في المسكن المعاصر في مدينة الخليل تم اعتماد تقسيم المدينة لمناطق سكن أ، ب، ج، د، سكن زراعي، حيث تم اقتصار منطقة الدراسة على مناطق سكن ب، ج لأنها المناطق الأوسع انتشاراً في مدينة الخليل حسب إحصاءات بلدية الخليل لعام 2018، كما أنه سيقصر اعتماد السكن على العمارات السكنية باعتبارها التوجه الأكبر الذي تتجه إليه مدينة الخليل في عمرانها، وتحتوي على عدد أكبر من السكان مقارنة بأنماط السكن الأخرى في المدينة والتي تتأثر بشكل أكبر بفقدان الخصوصية أو حتى بتوفرها. فسيكون هناك اختيار عشوائي لعمارات سكنية مختلفة ضمن مناطق عشوائية في مناطق سكن ب، ج. فما هي مستويات الخصوصية التي تحققت في المسكن المعاصر وبأي توجه قد تم تحقيقها؟، وهل توفير الخصوصية للمسكن المعاصر تحقق بالمستوى المطلوب ولم يكن له تأثير على جوانب أخرى؟، فسيتم تحليل

المسكن المعاصر باتجاهين: معماري وعمراني ومقارنتهم بالمسكن التقليدي في مدينة الخليل الذي اتسم باهتمامه بالجوانب الاجتماعية والثقافية لا سيما الخصوصية بمظاهر وأشكال مختلفة.

1.4 مدينة الخليل المعاصرة والاسكان فيها:

اعتبرت مدينة الخليل كمدينة تجارية صناعية زاد من انفتاحها بشكل أكبر، فظهر فيها أعداد كبيرة من المصانع والورش المتنوعة، والتي كانت بحاجة إلى أيدي عاملة كبيرة انتقلت للسكن في المدينة، إضافة إلى زيادة وسائل المواصلات الحديثة في المدينة بشكل أكبر والتي تطلبت شوارع أكبر وبنية تحتية جديدة وأماكن للوقوف وغيرها من التغيرات التي صاحبت ظهور هذه المواصلات وأدت إلى وجود التخصص في وظائف المباني بشكل أكبر، وقد اتضح ذلك في الاختلاف في الأشكال المعمارية للمباني المختلفة وفي مراحل نموها شكل رقم 45.



شكل رقم 45: "المدينة المعاصرة في الخليل"، (جمال سعيان، 2017).

توسعت مدينة الخليل خارج حدود البلدة القديمة فيها تبعا لانقسام المدينة وظيفيا، بداية كانت المنطقة السكنية محيطة بنواة البلدة القديمة، لكنها بدأت بالامتداد نحو الجنوب والغرب و الشمال باتجاه القدس والتي تتبع الشوارع الحديثة التي أنشئت، فكانت نحو شارع وادي التفاح وشارع عين سارة وشارع الحاووز، أما التوسع في الجهة الشرقية فكان هناك مستوطنة كريات أربع. هكذا

توزعت وظائف المدينة الحديثة بشكل متناثر ابتداء من قلب المدينة الحديث " منطقة باب الزاوية" والتي أصبحت نبض المدينة ومركزها التجاري إلى المحاور الحديثة على طولها ومرافقة لنموها.

قد حدث تغيرات كبيرة في تركيب المدينة الأساسي ناتج عن تغير في مورفولوجية المدينة، الذي أخذت فيه سمة القالب التجاري، مما ساعد على نمو المدينة بهذا الاتجاه، والذي كان يعتمد على وجود الشوارع الحديثة ونمو المدينة بشكل موازي لهذه الشوارع والارتفاع بالمستوى التجاري لها على طول هذه الشوارع التجارية، مثل شارع وادي التفاح وعلى امتداد شارع عين سارة بأكمله من مركز المدينة "باب الزاوية" وباتجاه رأس الجورة وهو المدخل الشمالي الرئيسي للمدينة. إن نمو المدينة بهذا الاتجاه كان السبب الرئيسي خلفه هو الهجمة الشرسة التي يمارسها الاحتلال ضد أبناء المدينة في المنطقة المركزية للسيطرة عليها وعلى مواقع مهمة فيها، عاملين على تشريد السكان من البلدة القديمة وفرض سياسات تعسفية ضد أصحاب المحلات التجارية، أدى ذلك إلى تفرغ المنطقة المركزية من السكان وإقفال المحال التجارية فيها، مثل منطقة الحسبة والدبوبة وشارع الشهداء ومنطقة الحرم الإبراهيمي الشريف ومدرسة أسامة، وانتقالهم إلى منطقة باب الزاوية ومحيطها وزيادة الكثافة السكانية فيها، أو إلى أطراف المدينة لتأسيس مخازن تابعة لتجارتهم (السعيدة، 2003).

تكوين مدينة الخليل المعاصر لا ينحصر في التقاف السكن حول نواة المدينة القديم فقط، وإنما على إنشاء عدة أنوية حديثة تعتمد على وجود المرافق والخدمات والمساجد والأسواق للالتفاف حولها، وهذا أمر طبيعي يحدث عند نمو المدن وزيادة عدد السكان فيها وزيادة وظائفها، والذي كان أساسه في مدينة الخليل هو النشاط الاقتصادي التجاري فيها. لذلك قد أصبح نمو المدينة يتخذ الشكل الشريطي على طول الشوارع التجارية فيها (عواد، 1997).

مرت الخليل بمراحل نمو متعددة، انتقلت فيها المساكن لأشكال مختلفة، وبارزاد أعداد السكان فيها من 10000 نسمة عام 1881م إلى 119401 نسمة عام 1997م حسب إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 1997م زادت الحاجة لوجود المساكن، فقد تنوعت المساكن وزاد عددها فقد كانت حتى عام 1997م بهذا الشكل: تحتوي على 116 فيلا، 2466 دار، 813 عمارة، 3 خيم، 56 براكيه (السعيدة، 2003). هذا التنوع بأشكال السكن والذي يرتبط كل نمط فيه

بسياسات إسكان محددة كان له تأثير كبير على شكل المدينة المعاصر وتحديدًا على مفهوم الخصوصية.

أطلق مفهوم العمارة المعاصرة على الهندسة المعمارية الحديثة، والذي اختلفت فيه مواد البناء وأساليبها وتقنياتها عن سابقها، في فلسطين ومع بداية القرن العشرين حدث تغييرات على مواد البناء ودخل الاسمنت في عالم البناء، مع بقاء الحجر مادة البناء الرئيسية. ويصعب تحديد أنواع العمارة المعاصرة فيها تبعًا لعدة أسباب، منها أسباب سياسية ووجود مساكن دون أن تكون تحت إشراف مهندس معماري وبدون وجود تراخيص لهذه المساكن (Ahmad, 2008). فما يميز المساكن الحديثة عن المساكن التقليدية السابقة هو وجود مهندس معماري مختص يقوم بتصميم المساكن تبعًا لاحتياجات العميل، أما المساكن التقليدية فكانت تبنى من قبل السكان المستخدمين والبنائين. فاليوم إن المهندس المعماري في فلسطين هو من يقوم بمهمة التصميم تبعًا للقوانين المتاحة وأنظمة التخطيط والبناء، والتي تقتضي وجود مساحة حول كل مسكن (مساحة ناتجة عن ارتدادات تؤخذ من حدود قطعة الأرض) والمساحة الوسطى المتبقية تكون هي مساحة البناء، والتي يحاول المعماري الاستفادة منها بأقصى ما يمكن ووفقًا للتمويل المتاح له، وعادة ما يكون هناك حديقة حول المنزل في منطقة الارتداد (Al-Amad, 1998).

المسكن الحديث يمكن أن يأخذ أي تكوين محتمل، معتمداً على ترتيب الغرف وكيفية ربطها مع بعضها البعض من قبل المهندس المعماري الذي يحاول في أغلب الأوقات أن يربط الفراغات وظيفياً وحسب ما يتطلبه صاحب المسكن، حيث يحاول إيجاد أفضل ترتيب ممكن لهذه الفراغات تبعاً لقدرات وفكر كل معماري وتأديتها لوظيفتها بأفضل شكل (Al-Amad, 1998).

سيتم اعتماد المسكن المعاصر في هذا البحث على العمارة السكنية، حيث يعتبر مفهوم العمارات السكنية مفهوماً جديداً لدى المجتمع الفلسطيني، فقد كان يرتبط المسكن سابقاً بالأرض والبيئة المحيطة به، لكن بعد التغيرات التي حدثت في النصف الثاني من القرن العشرين في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتزايد احتياجات السكن وانتقال المجتمعات من مجتمعات زراعية إلى صناعية أو إدارية، بالإضافة إلى قوانين التنظيم والسياسات الحديثة التي أصبحت من

خلالها المساحات المخصصة للبناء صغيرة ولا تكفي لسد الحاجة، فأدت إلى التوجه نحو التوسع الرأسي في البناء، وزيادة عدد العمارات السكنية كنمط معماري للبناء بشكل أكبر مما سبق، فتشير احصاءات عام 2011 للتوزيع النسبي للأسر حسب نوع المسكن والمنطقة جدول رقم 2، جدول رقم 3 كما يلي:

جدول رقم 2: "التوزيع النسبي للأسر الفلسطينية حسب نوع مسكنهم والمنطقة لعام 2011"، (جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني، 2012).

المنطقة	فيلا	دار	شقة	أخرى
الأراضي الفلسطينية	0.9	52.8	45.8	0.5
الضفة الغربية	1.2	59.8	38.6	0.4
قطاع غزة	0.3	39.4	59.6	0.7

أما لعام 2017 فكانت كما يلي :

جدول رقم 3 "التوزيع النسبي للأسر الفلسطينية حسب نوع مسكنهم والمنطقة لعام 2017"، (جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني، 2018).

المنطقة	فيلا	دار	شقة	أخرى
الأراضي الفلسطينية	1.1	35.7	62.3	0.9
الضفة الغربية	1.4	43.8	54.0	0.8
قطاع غزة	0.5	21.5	76.7	1.3

فهذا يؤكد على تزايد عدد الأسر التي تمتلك شقق سكنية ضمن عمارات؛ مما يتطلب اهتمام أكثر بهذا النمط المعماري ودراسة مستوى الخصوصية التي تتحقق في هذا النوع؛ تبعاً لأعداد الأسر الأكبر التي تسكنه وإمكانية التفاعل الأكبر فيما بينها لمعيشتها في نفس المكان ضمن فراغات متلاصقة عمودياً أو أفقياً واستخدامها نفس الدرج أو المصعد للوصول لشققهم.

وقد صنفنا العمارات السكنية للأقسام التالية:

- شقق سكنية منخفضة: في معظم هذا النمط من المساكن يكون مكون من شقة أو اثنتين أو ثلاثة في نفس الطابق، وفي حال زاد عرض المبنى عن 35م فإنه يتم استخدام فواصل التمدد، وقد

يصل عدد الطوابق إلى 6 طوابق فوق خط الشارع، غالباً ما تبلغ مساحة كل شقة ما بين 80م² إلى 180م²، وتكون وظائف الفراغات فيها نفس وظائف فراغات البيت المستقل مع وجود درج ومصعد للانتقال بين الطوابق. يعتمد شكل العمارة على عدد الشقق في الطابق وطبيعة التصميم، وعلى الأقل تشترك كل شقتين بجدار واحد، مما يوجد ثلاث واجهات تتعرض للتهوية الطبيعية، كما أن الخصوصية في هذه الشقق تكون أقل. يتواجد هذا النمط في المدن الفلسطينية أكثر منه في القرى (Ahmad, 2008).

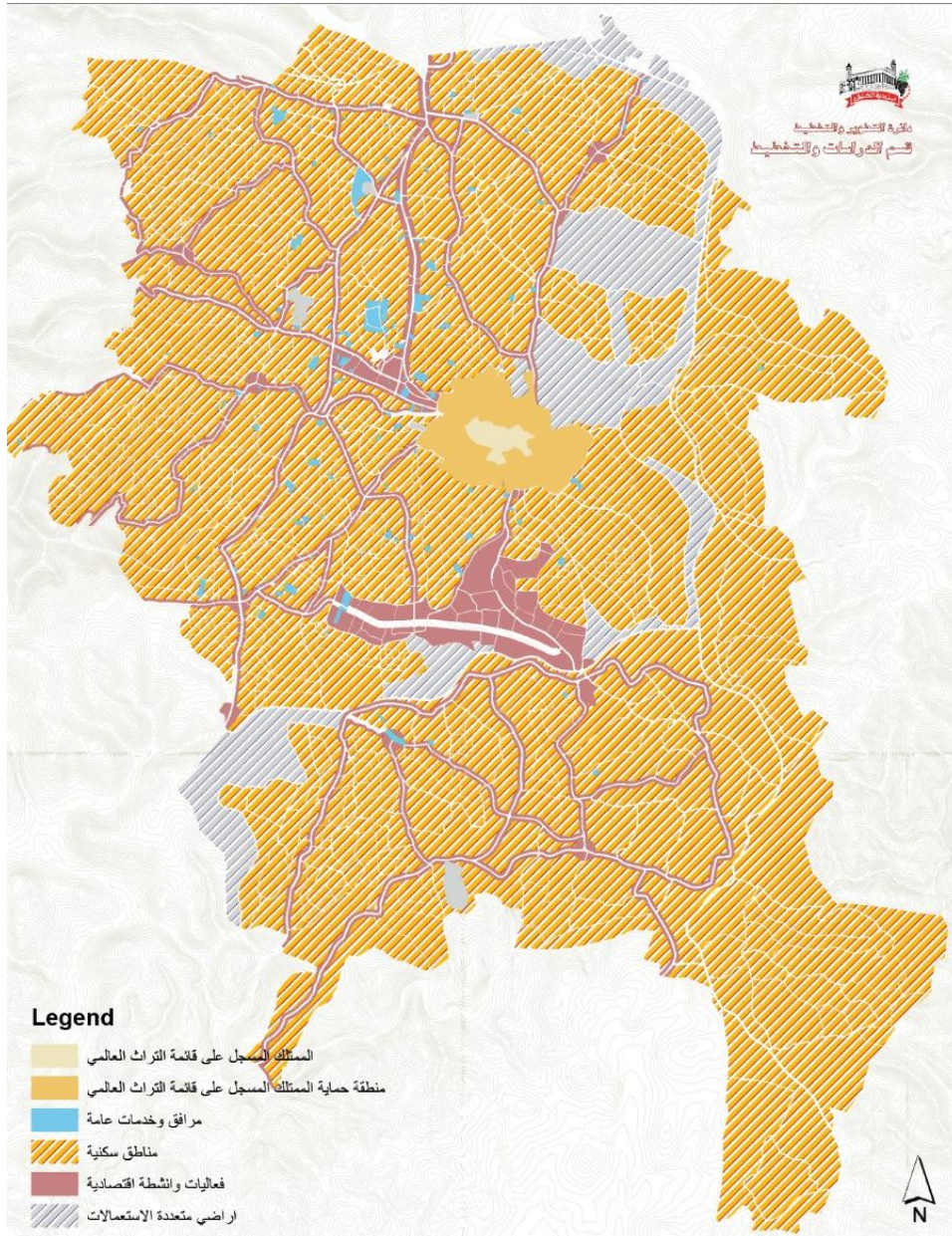
- أبراج سكنية: بشكل عام يتواجد هذا النمط من المساكن في قطاع غزة أكثر منه في الضفة الغربية، وهو عبارة عن برج قد يصل إلى 15 طابق ويتواجد فيه أكثر من درج ومصعد للانتقال الرأسى بين الطوابق، الوظائف الداخلية للشقة تتشابه مع المسكن المستقل، نادراً ما يتواجد ساحات عامة ومناطق خاصة للعب الأطفال في هذا النمط، فالمساحات الخارجية هي عادة ما تنتج من وجود الارتداد عن المباني الأخرى، فلا يتواجد حديقة خاصة لكل أسرة، مما يتسبب بوجود مشاكل في العلاقات الاجتماعية والتهوية الطبيعية بسبب المسافات القليلة بين المباني وغياب عنصر الخصوصية الذي يحتاج إليه المجتمع الفلسطيني كحاجة أساسية لديه (Itma, 2014).

2.4 الخصوصية في المسكن المعاصر في مدينة الخليل على المستوى العمراني

إن غياب المخطط الهيكلي ومخطط استعمالات الأراضي ذو الحدود الواضحة لمدينة الخليل أدى إلى عدم وجود تدرج هرمي لوظائف المدينة، فلا يمكن تحديد مستويات الخصوصية فيها، وتدرجها بالشكل الصحيح، فلا يمكن التدرج من المستوى العام إلى شبه العام إلى شبه الخاص إلى الخاص فيها، وذلك لتداخل استعمالات الأراضي وعدم وجود تخطيط محكم ومنظم للمدينة بأكملها (Abusariyyeh, 2011a)، على عكس ما هو موجود في البلدة القديمة كما ذكر في الفصل الثالث.

شكل رقم 46 يوضح وجود مرافق عامة قليلة ومتفرقة في مدينة الخليل ككل بدون تحديد لمناطق خاصة، وتوزيع السكن (المستوى الخاص) بشكل كامل في المدينة بدون فواصل تفصل ما بين القطاع العام والخاص. على العكس من تخطيط البلدة القديمة في الخليل الذي اتضح فيه تقسيم

البلدة إلى مستوى عام، شبه عام، شبه خاص، خاص، فهو بذلك حافظ على خصوصية السكان وخصوصية مسكنهم وتلبية احتياجاتهم الثقافية والاجتماعية.



شكل رقم 46: "مخطط استعمالات الأراضي لمدينة الخليل"، (بلدية الخليل، 2018).

عند دراسة عمارات بشكل عشوائي في مدينة الخليل يمكن ملاحظة الاستخدام العشوائي للأراضي ومستويات الخصوصية في كل منطقة، شكل رقم 47 يوضح استعمالات الاراضي المختلط في منطقة دائرة السير لعمارة ما وما يجاور هذه العمارة من مصنع حديد ملاصق للعمارة ومطل عليها، حيث يتعدى على خصوصية السكان على عدة مستويات، فمن ناحية الخصوصية البصرية يمكن

للعاملين داخل هذا المصنع من الرؤية المباشرة للواجهة الشمالية للعمارة، أما الخصوصية السمعية فإن سكان العمارة تتأذى بشكل كبير من الأصوات الناجمة من هذا المصنع والتي تبدأ من ساعات مبكرة إلى ساعات المغرب. إضافة إلى وجود محلات تجارية داخل هذه العمارة .



شكل رقم 47: "الاستعمال المختلط للمناطق المجاورة لعمارة دائرة السير"، (الباحثة، 2018).

كذلك الحال لعمارتين تم اختيارهم عشوائيا في منطقة عين سارة (سكن ج) شكل رقم 48، وتم ملاحظة الاستعمال العشوائي المختلط في المنطقة المحيطة بهم، حيث أن العمارتين ذو استخدام سكني فقط، لكن يحيط بهم العديد من العمارات ذو استخدام سكني تجاري، حيث أن الأنشطة الاقتصادية مشتركة مع السكن على طول الشوارع الرئيسية في الخليل، ومنطقة عين سارة هي مركز لهذه الأنشطة، مع وجود مدارس وفندق ومول تجاري حول العمارتين، حيث أن عمارة 1 من أجل الوصول إليها يتم الانتقال من المستوى العام وهو شارع عين سارة الرئيسي إلى المستوى الخاص وهو العمارة عبر شارع صغير غير نافذ لا يمكن تصنيفه إلى حيز شبه خاص لانه عبارة عن مساحة صغيرة تعمل كحاجز فيزيائي بين العام والخاص. أما عمارة 2 فيمكن الوصول إليها أيضا من المستوى العام شارع عين سارة إلى شارع فرعي يعتبر مدخل لعدة مدارس في المنطقة حيث أن المركبات وجميع الأفراد يكن الوصول إليه بدون أي مانع ، ثم من خلاله يوجد طريق ترابي غير معبد يصل إلى العمارة بشكل خاص.

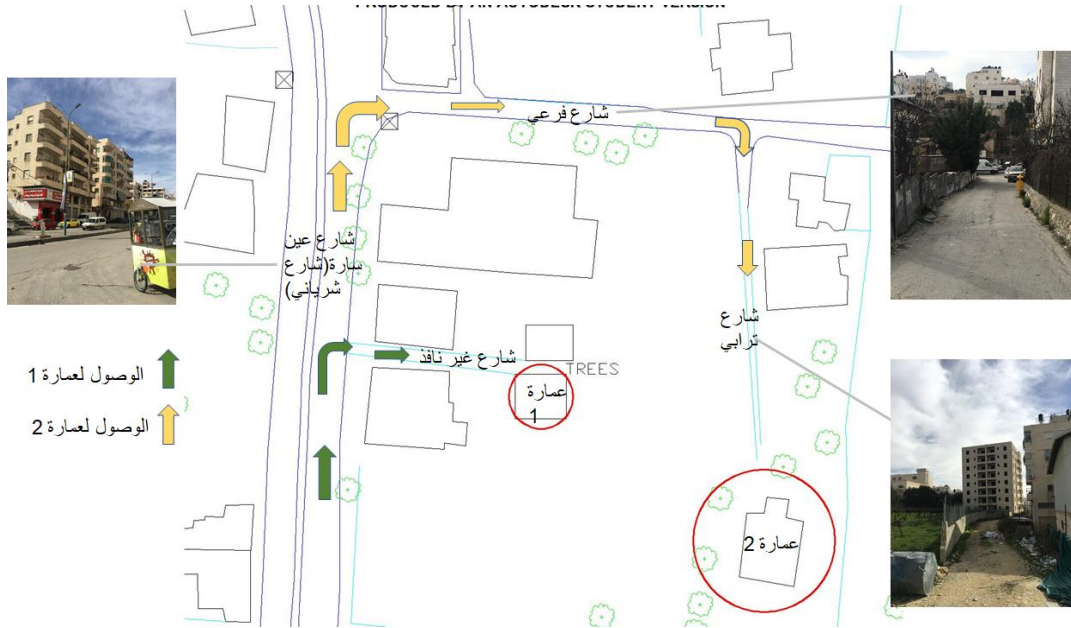


شكل رقم 48: "الاستعمال المختلط في منطقة الدراسة عين سارة (سكن ج)", (الباحثة، 2018).

وبالنسبة لتوفير الخصوصية من خلال تخطيط الشوارع في مدينة الخليل تم دراستها لعدد من العمارات العشوائية مثل عمارة دائرة السير، والتي تقع ضمن شارع شرياني يمر فيه جميع أنواع المركبات، حيث يعتبر هذا ضمن مستوى عام يتم من خلاله الانتقال إلى العمارة بشكل مباشر بدون تدرج واحترام للخصوصية شكل رقم 49. كذلك الحال لعمارة عين سارة 1 فيتم الانتقال إليها من الشارع الشرياني لعين سارة إلى شارع غير نافذ صغير، وعمارة عين سارة 2 يتم الوصول إليها من شارع شرياني (عين سارة)، إلى شارع فرعي يستخدمه جميع الأفراد إلى طريق ترابي خاص بالعمارة، فعمارة عين سارة 1 و2 تكون الخصوصية فيهم أكبر من عمارة دائرة السير لعدم وقوعهم على الشارع الشرياني مباشرة مثل عمارة دائرة السير شكل رقم 50.



شكل رقم 49: "الشوارع المحيطة بعمارة دائرة السير"، (الباحثة، 2018).

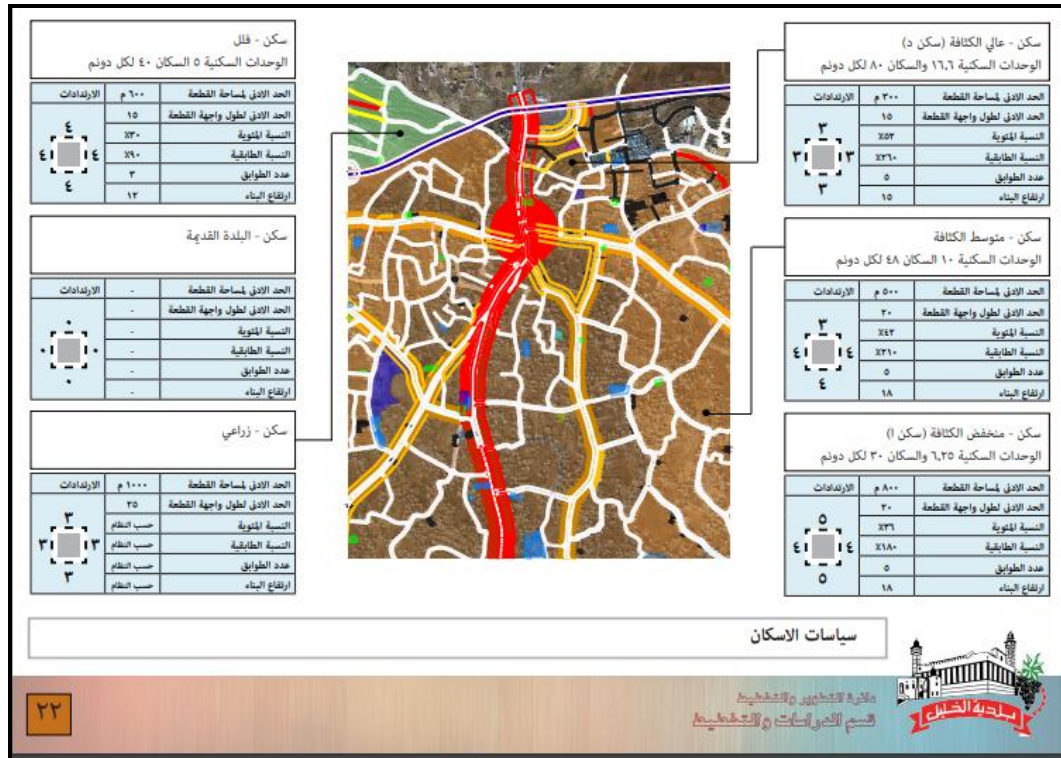


شكل رقم 50: "الشوارع المحيطة بعمارتين عين سارة"، (الباحثة، 2018).

مما سبق يتضح الفرق بين المسكن التقليدي والمعاصر في مدينة الخليل، فالمعاصر كان تخطيط الشوارع يقتصر على تقسيمين: شرياني وتجميعي حسب المخططات، وهذا يعني اغفال الخصوصية في عملية تخطيط الشوارع للمدينة مسببة وجود مستوى خصوصية ضعيف للمسكن نفسه. على عكس ما هو موجود في المدينة التقليدية في الخليل كما تم توضيحه في السابق، والذي

يتضمن شوارع رئيسية تنقل إلى شوارع شبه خاص ثم خاصة لا يمكن دخولها إلا من قبل أصحاب المنطقة موفرة مستوى خصوصية عالي للمسكن نفسه.

كذلك الأحكام والتشريعات التي تسري على المناطق السكنية في مدينة الخليل المعاصرة لها تأثير مباشر على الخصوصية، فسياسات الإسكان المقررة في المدينة تعتمد على تقسيم السكن إلى: سكن أ، سكن ب، سكن ج، سكن د، قل، سكن زراعي، سكن بلدة قديمة، حيث يعتمد هذا التقسيم على الوضع الاقتصادي والاجتماعي لكل منطقة، فسكن أ و ب يتميز بوضع اقتصادي مرتفع وتكون أسعار الأرض فيه أعلى، وكثافة سكانية أقل في المنطقة، أما سكن د يعني وضع اقتصادي أقل وكثافة سكانية أعلى، كما يحدد لكل نوع من هذه المناطق الحد الأدنى لمساحة القطعة، والحد الأدنى لطول واجهة القطعة، والنسبة المئوية للبناء، والنسبة الطابقية، وعدد الطوابق وارتفاع البناء شكل رقم 51، وهذه القوانين لها أكبر تأثير على خصوصية المساكن، فالمنطقة بأكملها لها جميع القوانين من ارتدادات ونسبة بناء ومساحة القطعة وغيرها؛ فهذا يجعل المباني متوازية مع بعضها البعض، واحتمالية مقابلة الفتحات والشرفات فيها أعلى منتهاكاً بذلك الخصوصية لجميع المساكن (Tomah, 2011)، حيث يمكن وجود عمارات بارتفاع 10 طوابق بجانب مبنى مكون من طابقين، متعدياً بذلك على خصوصية ساكنيه، كما أن الارتدادات بين المساكن جعلت فتحات المساكن والبرندات مواجهة لبعضها البعض خاصة مع قلة المسافة للارتدادات. إضافة إلى الاستمرار في ارتفاع أسعار الأراضي وتكاليف مواد البناء وعملية البناء، أصبح هناك تعدي على القوانين خاصة قوانين الارتداد لكسب مساحة أكبر للبناء مسبباً ذلك تعدي أكبر على الخصوصية وانتهاك خصوصية الجيران.



شكل رقم 51: أنماط السكن وسياسات الاسكان في مدينة الخليل"، (بلدية الخليل، 2018).

كذلك الأمر بالنسبة لعمارة دائرة السير وعماريتين عين سارة، فهي تقع في منطقة سكن ج، الارتداد 3م من جميع الجهات، وتغطي كل مساحة قطعة الأرض، فهذا يعني ان المسافة بين كل عمارة وبين المباني المحيطة بها من جميع الجهات هي 6م وهي مسافة غير كافية للحصول على الخصوصية اللازمة. فتوجيه المساكن جميعها في هذه المنطقة هي نحو الخارج، فالشرفات والفتحات تطل على بعضها البعض، وهي المتنافس الوحيد للسكان، وفي هذا المتنافس لا يوجد خصوصية ولا حرية، فيضطر الساكن بعدم استخدامها او محاولته توفير الخصوصية لنفسه بعدة طرق وعادة ما يتم تشويه الصورة البصرية للمسكن.

هذه القوانين لم تكن موجودة في السابق، فهذه القوانين أوجدت مسافة بين المبنى والآخر وأحدثت ضرر لأصحاب المساكن، فلم يعد صاحب المسكن قادر على فتح نوافذه لأن هناك نوافذ وأبواب وبرندات تقابل مسكنه وتنتهك خصوصيته وخصوصية أفراد أسرته، فهذه القوانين لم تأخذ بالحسبان العادات والتقاليد للمجتمع الفلسطيني المحافظ، بل استمدت بنودها من الانتداب البريطاني الذي جاء إلى فلسطين وترك الأثر الاوروبي فيها وأصبح تابعا للمصالح الاستثمارية والمكاسب المادية.

3.4 الخصوصية في المسكن المعاصر في مدينة الخليل على المستوى المعماري

إن جوهر الحداثة التي ظهرت في العالم أجمع تعتمد على التقليل من القيم الاجتماعية والثقافية الموروثة، والتي بدورها أدت إلى الحد من تأثير الخصوصية وفتح الفضاءات الاجتماعية نحو الخارج، وكشف السياقات الاجتماعية الداخلية من خلال فتحها بصريا للآخرين، وإيجاد العديد من القيود على خصوصية المسكن وساكنيه والتكامل الاجتماعي في المجتمع ككل. قد أهمل المعماربيون والمخططون المعاصرون أهمية الخصوصية في عملية التصميم والتخطيط ادعاءً بأنها تحد من حرية التصميم، إضافة إلى وجود عوامل أخرى مثل العوامل الاقتصادية، والبحث عن الجمال ضمن معايير معينة، ووجود أساليب تكنولوجية حديثة تقدم المعاصرة على القيم الاجتماعية والثقافية الموروثة (Althahab, Mushatat, & Abdelmonem, 2014). فإغفال الخصوصية كاحتياج أساسي في المسكن المعاصر أدى إلى عدم ارتياح الفرد في مسكنه، وشعوره بالانزعاج داخل المأوى الذي يفترض أن يمارس فيه جميع نشاطاته براحة وحرية وبدون تعدي من الآخرين، وظهر ذلك بشكل جلي وكبير في العمارات السكنية الحديثة في مدينة الخليل والتي انتهكت فيها خصوصية المساكن المجاورة والتي هي أقل ارتفاع منها، وخصوصية ساكني العمارة أنفسهم. فتغير مستوى الخصوصية المتحقق في المسكن بين التقليدي والمعاصر بيد أن الخصوصية ما زالت مطلب رئيسي للسكان داخل مساكنهم خاصة فئة النساء منهم.

بالنسبة للخصوصية فهي تلعب دور كبير في عملية التصميم المعماري للوحدة السكنية، فهي التي تحدد ترتيب الفراغات ووجود الفواصل أو ازلتها وإيجاد فراغات وعناصر تدعم وترفع مستوى الخصوصية أو تخفضه، ومن يترجم هذه المفاهيم هو المهندس المعماري تبعاً للمالك، وبالشق السكنية على وجه الخصوص يتحكم في عملية التصميم المالك وحده لا المستأجر أو المشتري للشقة؛ لأنهم خارج إطار العملية التصميمية وبذلك تغيب معهم الاحتياجات الثقافية والاجتماعية له. وتكشف ملاحظات العمل الميداني الخصوصية في هذه الشقق وماهية تحقيق هذا المفهوم فيها ومستواه من خلال دراسة عدة جوانب تؤثر على الخصوصية في هذه الشقق السكنية. وتتنوع الخصوصية من الناحية التصميمية لعدة أنواع وهي، الخصوصية الشخصية والتي تهتم بخصوصية كل فرد من أفراد الأسرة، خصوصية العائلة والتي تهتم بخصوصية أفراد العائلة من غيرهم وتنظم

العلاقة ما بين أفراد الأسرة والأصدقاء والضيوف وغيرهم وتفصل حياتهم الخاصة عن الآخرين بصريا سمعيا وشميا، اضافة إلى الخصوصية داخل العائلة والتي تشمل الأنشطة التي تمارسها العائلة داخل منزلها وترغب بحمايتهم من قبل الغرباء، وخصوصية الجار وهذه الخصوصية تعبر عن الرغبة في الحصول على الخصوصية من الجار، والخصوصية الحضرية التي تتعلق بحماية خصوصية الأسرة من الجوار (Heydaripour et al., 2017)، وهي التي سيتم دراستها من خلال العمل الميداني في الشقق السكنية.

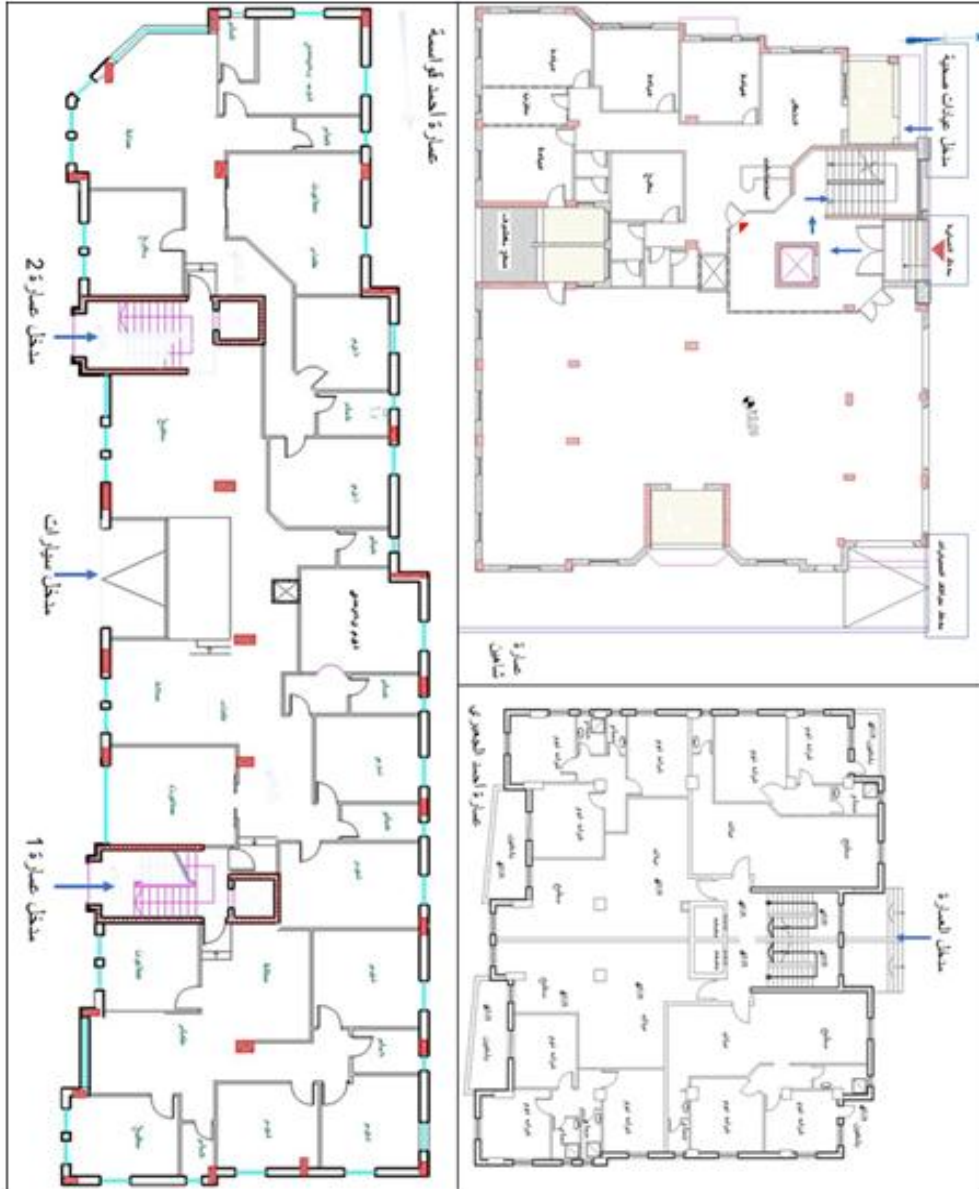
1.3.4 أثر الخصوصية على العناصر المعمارية في المسكن المعاصر

وفرت عدة عناصر معمارية تقليدية في المسكن التقليدي الخصوصية لأصحاب المسكن بالمستوى المطلوب وبأفضل الطرق للسكان، فلم تؤثر على جوانب أخرى مهمة للسكان؛ بل العكس تماما فقد تماشت مع الظروف البيئية وخدمت مناحي أخرى عديدة وكانت ضمن القدرة الاقتصادية للسكان. في المسكن المعاصر في مدينة الخليل؛ لم تبقى العناصر المعمارية التي كان لها دور كبير في تحقيق الخصوصية للسكان كما هي، فقد تم استبدال بعضها والاستغناء عن بعضها وتحوير في أجزاء منها في شكلها أو حجمها أو الاثنين معا، فهذا قد أثر على خصوصية السكان في مساكنهم المعاصرة خاص مع ظهور العمارات السكنية والأبراج، فكان للخصوصية مستوى جديد تبعاً للعناصر المعمارية الحديثة.

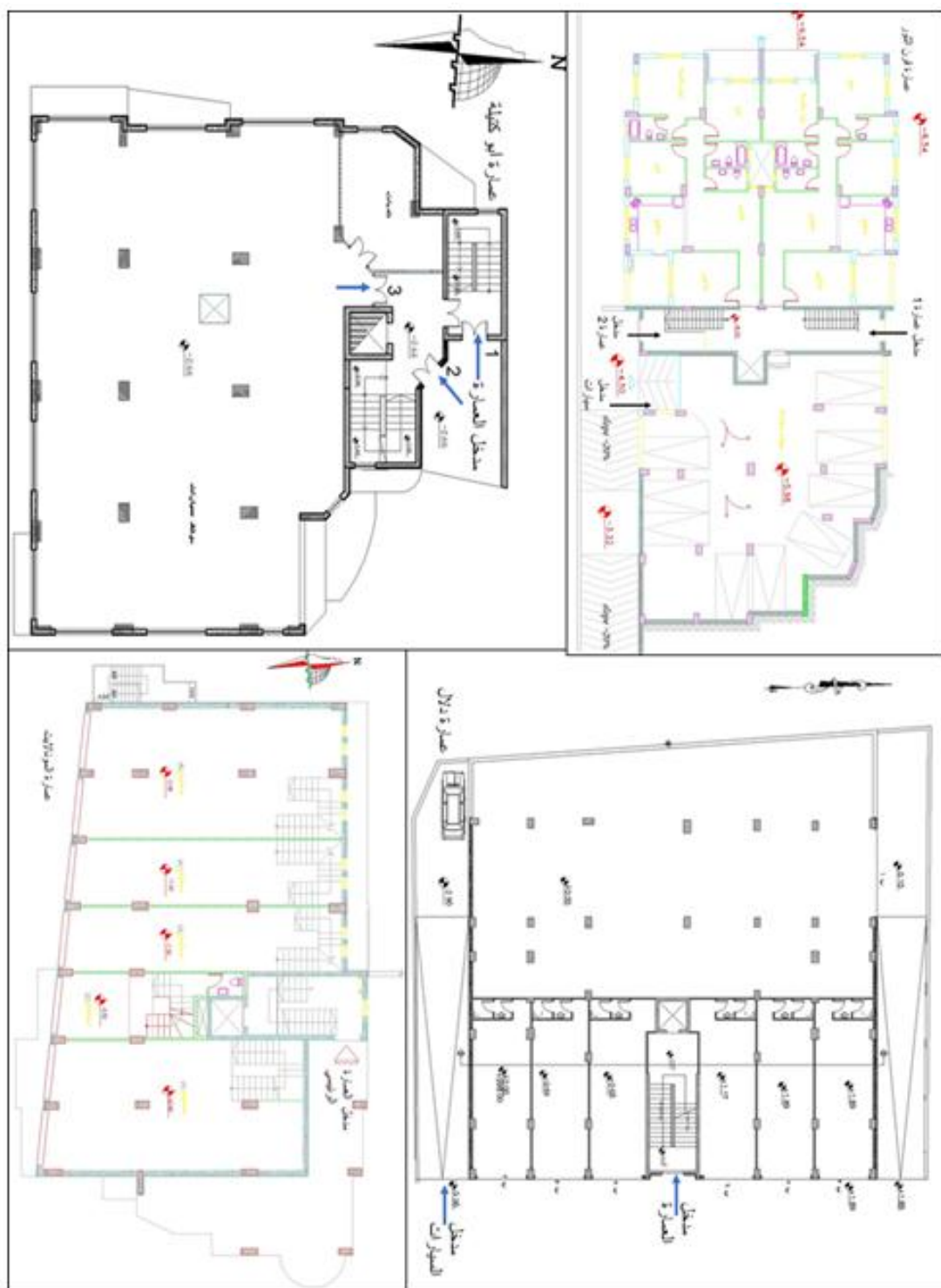
1- المدخل: تحول المدخل من الشكل المعقد في المسكن التقليدي إلى شكل بسيط في المسكن المعاصر، كما فقد وظيفته الأساسية كمدخل لدخول المنزل، وإنه في أغلب الحالات تم تصميمه كفتحة مواجهة لفراغات المسكن وتفتح نحوهم دون أي اعتبار لتوجيه الرؤية، وذلك أدى إلى فقد خصوصية السكان وأفقدتهم ثقافتهم (Fallah, Khalili, & Rasdi, 2015).

بناء على ملاحظات العمل الميداني؛ كانت معظم العمارات السكنية في مدينة الخليل يعتمد المدخل فيها على وجود جزئين أحدهما يتعلق بالكتلة السكنية ككل والآخر بالوحدة السكنية بذاتها؛ ويكون الاتصال بينهم فقط عن طريق الأدراج والمصاعد التي تصل مواقف السيارات بالساحة المشتركة للشقق السكنية باختلاف مستوياتها، وإن المدخل الأول وهو الرئيسي الموجود على مدخل العمارة

يكون باب او بابين، يعتبر الحاجز الفيزيائي الذي يفصل المستوى العام عن الخاص، وينتقل الساكن فيه من مستوى المدينة إلى مستوى العمارة، حيث أن الهدف الوحيد من وجوده هو تشكيل اتصال ما بين داخل العمارة وخارجها على مستوى المدينة شكل رقم 52 و شكل رقم 53.

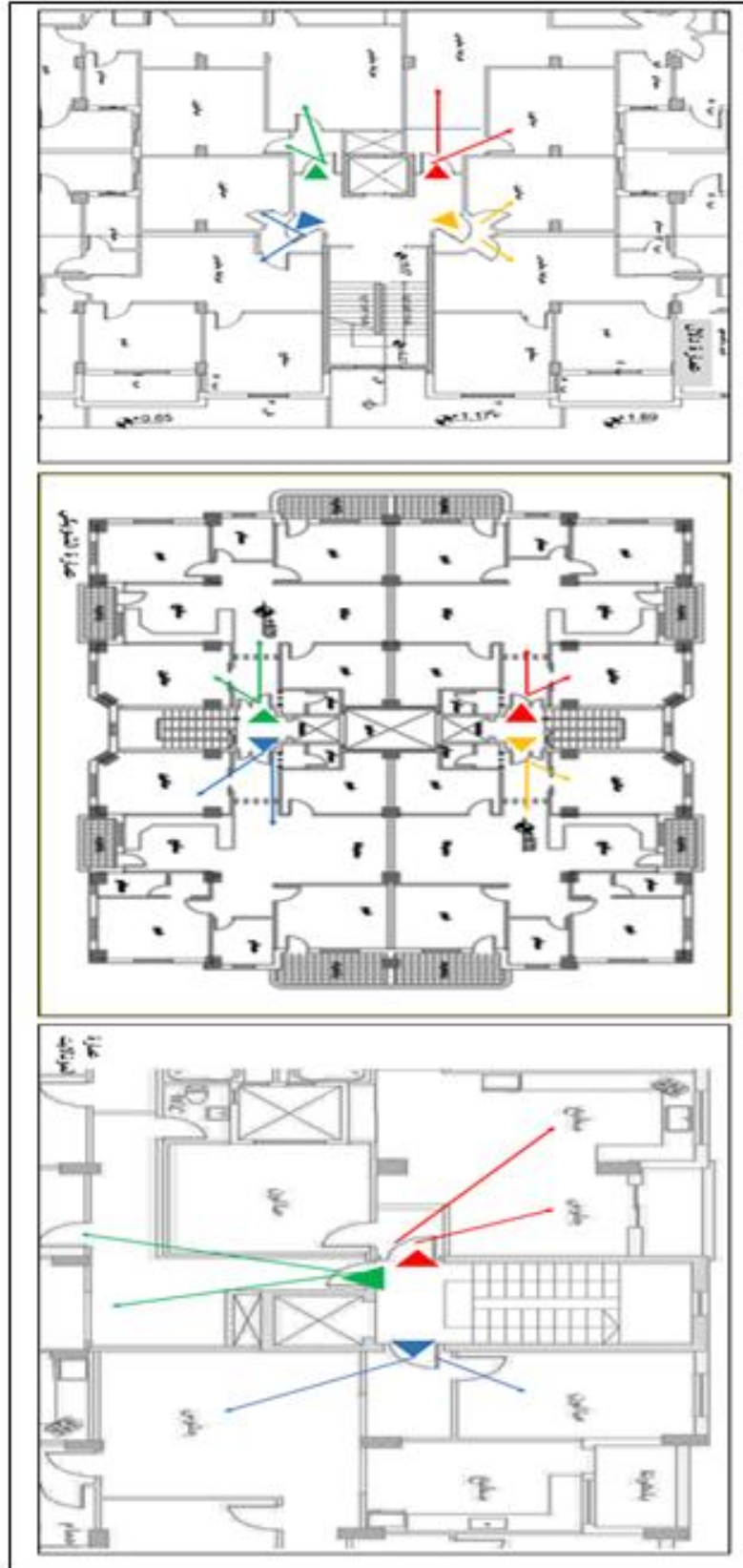


شكل رقم 52: المدخل الرئيسي لعمارات سكنية في منطقة سكن ب في الخليل، (مكتب مجال الهندسي ومكتب الرائد بتصرف، 2018)



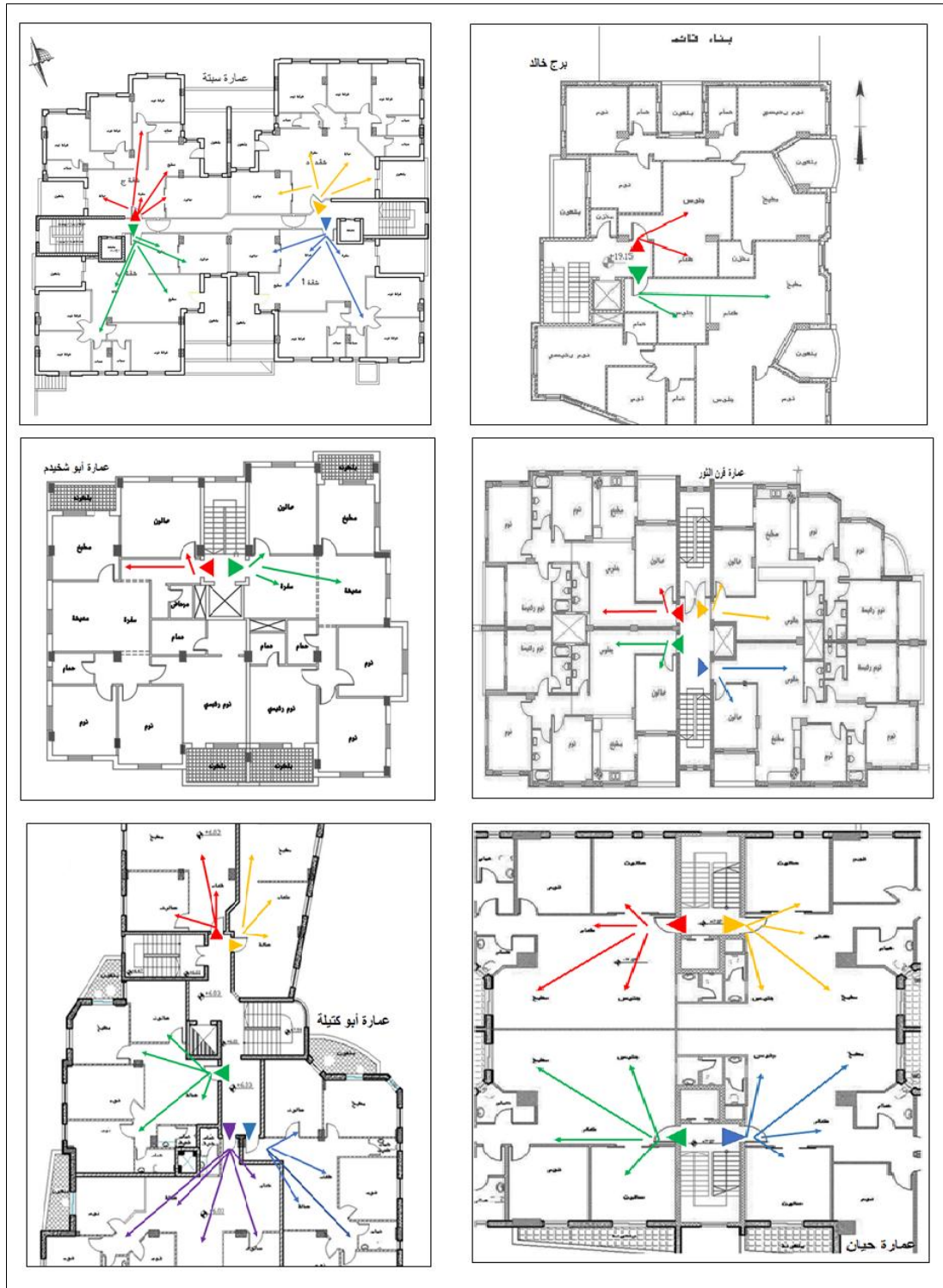
شكل رقم 53: المدخل الرئيسي لعمارات سكنية في منطقة سن ج في الخليل"، (مكتبي مجال والرائد بتصرف، 2018).

أما المدخل الثاني فهو باب لكل وحدة سكنية خاص فيها، حيث ينقل الساكن من الساحة الخارجية الموجودة حول الادراج والمصاعد وبين داخل الشقة، وهذا المدخل نقيض ما هو موجود في المسكن التقليدي في الخليل؛ فهو مجرد فتحة لدخول المسكن. كما لا يوجد مجاز ولا ردهة كجزء من المدخل للحفاظ على خصوصية السكان ومنع رؤية المارة لما بداخل المسكن، فبعض الشقق السكنية تحتوي على موزع (فراغ معماري صغير المساحة يكون بعد باب الوحدة السكنية مباشرة يوزع لباقي الفراغات)، حيث أن الهدف من وجوده الحفاظ على خصوصية السكان سواء من المارة أو من الضيوف القادمين للمسكن، حيث يكون ذو اتصال مباشر مع فراغ الضيوف شكل رقم 54، فمن خلال ملاحظات العمل الميداني، إن وجد هذا الفراغ داخل الشقق المعمارية فيكون بمساحة صغيرة يعتمد وجوده على طبيعة التصميم والناحية الاقتصادية لاستغلال الأرض بأكبر قدر من الشقق حسب طلب المالك؛ ولكنه يوفر لو بشكل جزئي خصوصية للسكان، فهو في بعض الحالات يكون جدار مغلق من جهة وجدار مفتوح في الجهة الأخرى، كما أنه وجد بعض الشقق في نفس العمارة تحتوي على موزع وبعضها الآخر يفتقدها، وهذا يؤكد عدم الاهتمام بالخصوصية كاحتياج أساسي للسكان ويجب توفره في المسكن للحفاظ على خصوصية الأفراد بصريا من الضيوف. ولكن النسبة الأكبر من الشقق السكنية في مدينة الخليل لا تحتوي على هذا الفراغ، فالباب يفتح مباشرة على فراغات المسكن الخاصة وينكشف السكان للخارج ولا يوجد فصل بينهم وبين الضيوف؛ فالضيف القادم للمسكن بإمكانه كشف المسكن قبل وصوله لفراغ الضيوف، وهذا يؤثر على خصوصية الأفراد خاصة النساء منهم، شكل رقم 55 يوضح عدم وجود الموزع في الشقق السكنية من عمارات سكنية متنوعة في مناطق سكن ب، ج في مدينة الخليل، حيث تشير الأسهم إلى الفراغات التي يمكن للضيف كشفها ورؤيتها عند دخوله المنزل، فبعض المساكن يكشف فيها الضيف غرفة المعيشة والمطبخ والطعام قبل وصوله لغرفة الضيوف؛ أي أنه يكشف الحياة الخاصة للأسرة بصريا وسمعيا، فإن عدم وجود موزع بعد باب المسكن يلغي الخصوصية بشكل كامل لأفراد الأسرة، مما يجعلهم غير مستعدين لاستقبال الضيوف في أي وقت، لأنه في هذا الوقت يعد شخصا متعديا على خصوصية أفراد الأسرة، وبذلك لا يتحقق الارتياح لا للضيف ولا لأفراد المسكن خاصة النساء منهم كما هو في شكل رقم 56.



شكل رقم 54: "الخصوصية لمداخل شقق تحتوي على موزع في الخليل"، (مكاتب هندسية: مجال، الرائد، العرين بتصرف،

.(2018)



شكل رقم 55: "انخفاض مستوى الخصوصية لمداخل شقق لا تحتوي على موزع في الخليل"، (مكاتب هندسية: مجال، الرائد، العرين بتصرف، 2018).



شكل رقم 56: "انخفاض مستوى الخصوصية لشقة سكنية لا تحتوي على موزع في عمارة في الخليل"، (الباحثة، 2018).

بهذا يكون تحول المدخل المعقد في المسكن التقليدي إلى مجرد باب بسيط، إضافة إلى أن المدخل في الشقق المعاصرة فقد المفاهيم والوظيفة الحقيقية من استخدامه كمدخل لدخول المسكن وحمايته من أعين الغرباء وانتقال أصوات السكان من الداخل للخارج أو العكس. أما المدخل في المسكن التقليدي بجميع أجزائه كان له الدور الأكبر في الحفاظ على خصوصية المسكن، فكان يمنع المارة من رؤية سكان المنزل ويحفظ خصوصيتهم السمعية والبصرية، وبأجزائه المختلفة قد شكل فراغ يفصل بين فراغات المسكن والشارع العام مما يقلل من انتقال أصوات الأفراد من داخل مسكنهم إلى الخارج وبالعكس، فهو بذلك حقق أعلى خصوصية للأفراد، لا سيما أن كل مسكن في القدم كان له مدخل منفرد خاص به، بينما العمارة السكنية يوجد فيها مدخل رئيسي مشترك لجميع الشقق السكنية والذي يكون استخدامه من جميع السكان إضافة إلى أن معظم العمارات السكنية خاصة الموجودة على شوارع رئيسية تكون تجارية سكنية، فقد تحتوي على محلات تجارية أو مكاتب أو عيادات إضافة إلى الشقق السكنية، والذي يهشم فيها دور المدخل في حفظ خصوصية المسكن ويجعله مجرد فتحة في مقدمة العمارة، وهذا يؤكد على أن المدخل في المسكن التقليدي كان له الدور الأكبر في حفظ خصوصية السكان، أما العمارات السكنية المعاصرة قد أفقد المدخل الرئيسي خصوصية الشقق السكنية فيها، كما أن معظم مداخل الشقق السكنية بافتقارها للموزع أفقدت أفراد الأسرة خصوصيتهم من الغرباء والجيران وضيوف المسكن.

2- الفتحات: مع تحول توجه المسكن المعاصر من الداخل نحو الخارج، وتأثر العمارة بالحدثة والعمارة الغربية، أصبح شكل المسكن بواجهاته الخارجية مشابهاً للمساكن الغربية وإن كانت غير متناسبة مع الموقع الجغرافي والبيئة العمرانية والمناخ، فالمساكن المعاصرة في فلسطين عامة

والخليل خاصة تأثرت أيضا بالعمارة الأوروبية، فكانت الفتحات أكبر حجما وأكثر عددا من السابق. بالنسبة للنوافذ؛ فتنوعت أشكالها وأحجامها تبعا للنظام المعماري الذي تتبعه، فكان منها المستطيل والمربع والدائري أو الذي يحوي قوسا وغيرها من الأشكال المختلفة وكانت في معظمها كبيرة الحجم مقارنة مع المساكن التقليدية، فحجم هذه النوافذ وإطلالتها المباشرة على الخارج خاصة وإن كانت تطل على شوارع رئيسية أفقدها الخصوصية البصرية والسمعية، فهي تنقل الأصوات والضجيج من الخارج نحو الداخل وبالعكس، كما أن من بالخارج يستطيع رؤية الداخل بسبب اتساع هذه النوافذ وإطلالتها شكل رقم 57.



شكل رقم 57: أشكال وأحجام النوافذ لعمارات سكنية في مناطق سكن ب، ج في الخليل"، (الباحثة، 2018).

من خلال ملاحظات العمل الميداني للعمارات السكنية في الخليل، تبين أن جميع النوافذ مطلة نحو الخارج وبأحجام مختلفة، وهي بذلك تقلل من خصوصية الشقق، خاصة وأنه في نفس الطابق الواحد أكثر من شقة، مما يسمح بتقارب النوافذ من بعضها البعض شكل رقم 58. كذلك الأمر بالنسبة للعمارات السكنية المتقابلة والتي تكون فيها معظم النوافذ متقابلة، مما يضطر أفراد المسكن إلى اتخاذ قرار من اثنين، وهو إما أن يفتح نوافذه وينكشف أمام الجيران ويفقد الخصوصية السمعية والبصرية معا، أو أن يغلق النوافذ بالستائر والأباجورات ليحافظ على خصوصيته ويحمي نفسه من تعدي الآخرين عليه؛ لكنه بذلك أثر على النواحي البيئية للمسكن ومنعه من الاضاءة والتهوية الطبيعية، كما أنه انعزل عن العالم الخارجي وفقد إطلالة النافذة التي أغلقها وهذا أكثر ما تم ملاحظته في معظم العمارات السكنية في الخليل كما في شكل رقم 59.



شكل رقم 58: "التعدي على الخصوصية السمعية والبصرية من خلال نوافذ متقاربة من بعضها في نفس العمارة في مدينة الخليل"، (الباحثة، 2018).



شكل رقم 59: "التعدي على الخصوصية من خلال نوافذ متقابلة لعمارات سكنية في الخليل"، (الباحثة، 2018).

كما تم مراقبة النوافذ لحالتين من العمارات السكنية احدهما في منطقة سكن ب والأخرى في منطقة سكن ج لمدة 10 أيام متتالية شكل رقم 60، فقد تم مراقبة نوافذ كل عمارة مقابلة لعمارة أمامها والمسافة بينهم هي مسافة الارتداد فقط 6م، حيث كانت النتيجة أن جميع النوافذ كانت مغلقة طوال الأيام وبشكل كامل، وهذه النتيجة كانت بمختلف الأوقات وتغير حالات الجو، مما يدل على حاجة الأفراد للخصوصية بشكل كبير، وتأثير ذلك بشكل سلبي على البيئة الصحية والتهوية الطبيعية للمسكن، فقد حقق السكان الخصوصية لمساكنهم مقابل احتياجات أخرى وذلك من خلال اغلاق الأباجورات واستخدام الستائر.

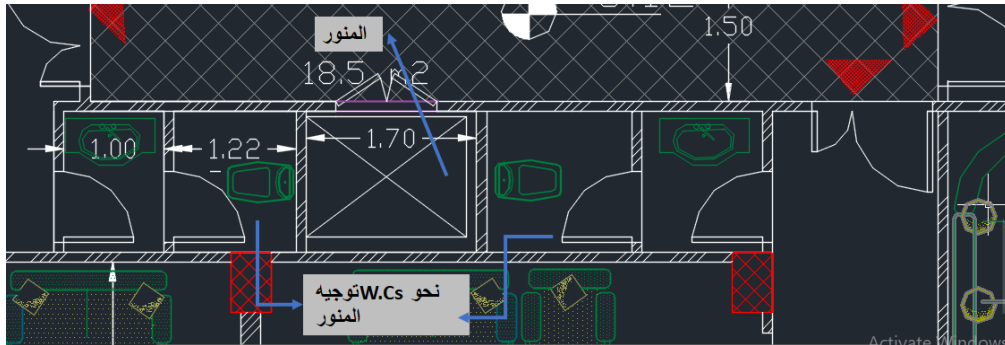


شكل رقم 60: "عمارة 1 في منطقة سكن ج تغلق نوافذها بشكل شبه كامل من الجهة المواجهة لعمارة سكنية مقابلة لها للحفاظ على خصوصية سكانها"، (الباحثة، 2018).



شكل رقم 61: "عمارة 2 في منطقة سكن ب تغلق نوافذها بشكل كامل ودائم من الجهة المواجهة لعمارة سكنية مقابلة لها للحفاظ على خصوصية سكانها"، (الباحثة، 2018).

إضافة لما سبق؛ فهناك العديد من النوافذ داخل العمارات السكنية والتي تم توجيهها إلى ما يسمى بالمنور؛ وهو فراغ ذو مساحة صغيرة تم ايجاده لتهوية الفراغات التي لا يمكن توجيهها نحو الخارج"، ولكن كان لذلك أثر كبير على الخصوصية السمعية، فقد أصبح مكان تجمع الأصوات وصدائها والذي ينتقل لجميع الطوابق، مثال شكل رقم 62، حيث يبين الشكل توجيه الوحدات الصحية نحو فراغ المنور على جميع الطوابق ولشقتين سكنيتين في كل طابق، مما يؤدي إلى تجمع الأصوات فيه علاوة على المشاكل الأخرى الناتجة عنه.

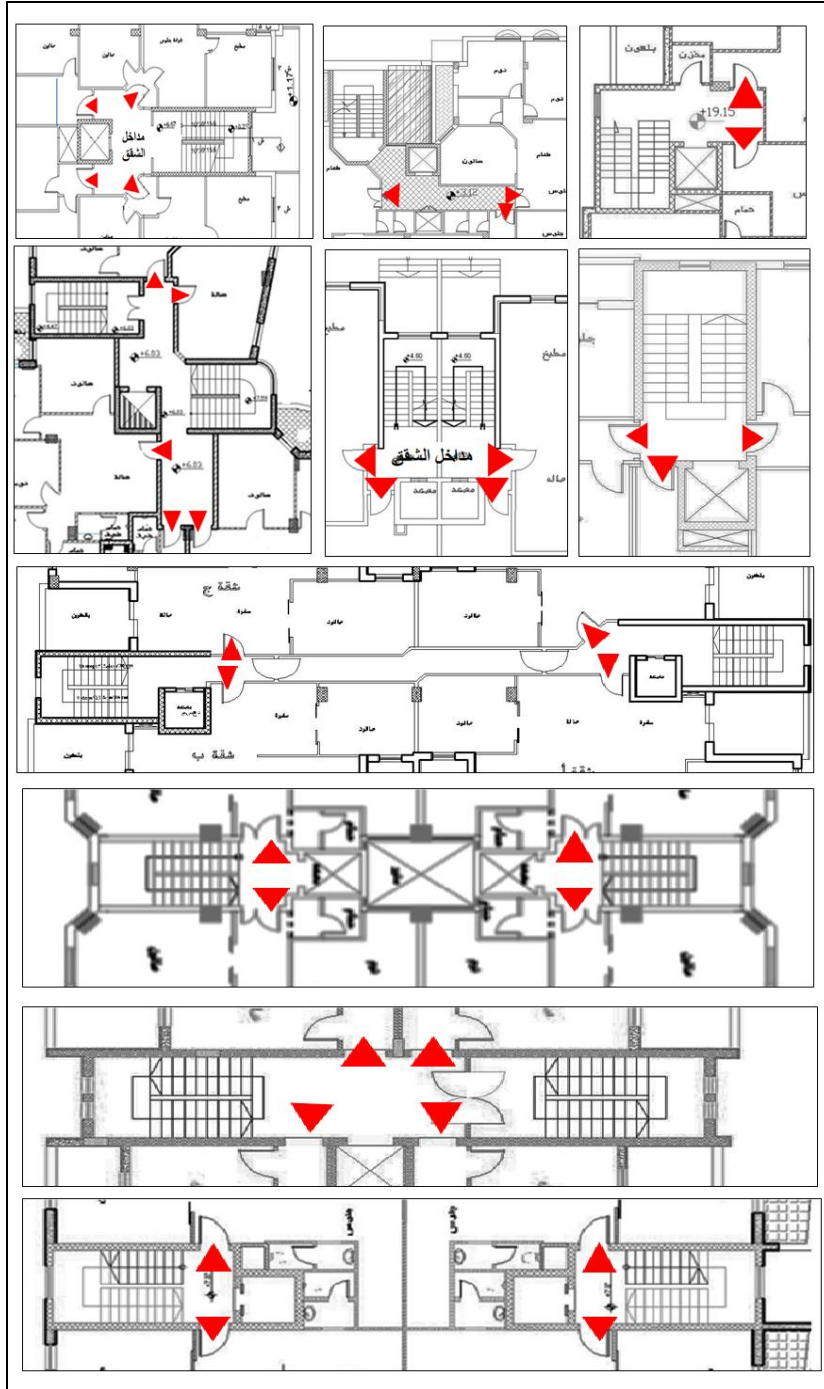


شكل رقم 62: "ضياح الخصوصية السمعية بسبب توجيه الفتحات نحو المنور في عمارة سكنية في الخليل"، (مكتب مجال الهندسي بتصرف، 2012).

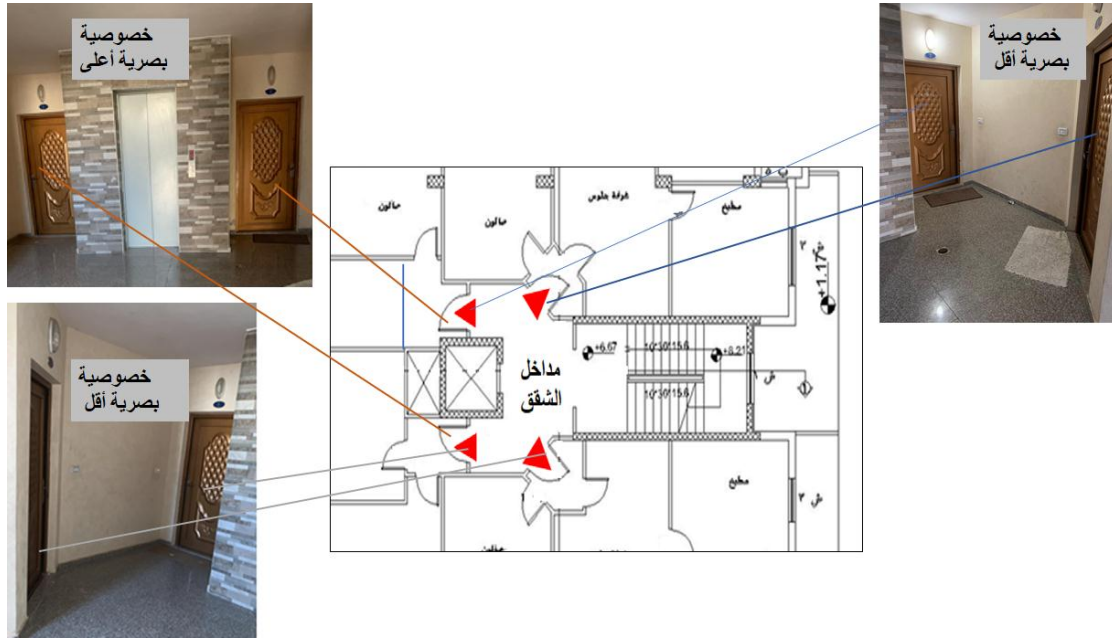
أما النوافذ في المساكن التقليدية فكانت تصمم بطريقة تضمن خصوصية عالية للمسكن، فكانت معظم النوافذ توجه نحو الداخل نحو الفناء، وكانت النوافذ السفلية أصغر حجماً من الطوابق العلوية، وهناك بعض الفراغات الخدمائية كانت توجه للخارج مع ضمان الحفاظ على خصوصيتها كما تم توضيحه بالفصل الثالث، كما أن النوافذ سواء الخارجية أو الداخلية لم تكن في معظمها متقابلة؛ بل كانت تصمم بطريقة تضمن الهدف الرئيسي من وجودها وهو توفير التهوية والاضاءة الطبيعية للمسكن بدون أي تعدي على خصوصية سكان المنزل. أما المسكن المعاصر فكان التوجيه كامل نحو الخارج والكثير منه نحو شارع رئيسي، فأصبحت النوافذ في المساكن المعاصرة إما أن تحقق الناحية البيئية من وجودها وتوفر التهوية والاضاءة ولكن بانعدام الخصوصية فيها ويصبح الافراد مكشوفين نحو الخارج، أو أنها تحقق الخصوصية للأفراد وذلك عن طريق إغلاقها واستخدام الستائر والأباجورات ولكن تحرم الافراد من التمتع بالاطلالة الخارجية ومن اشعة الشمس والتهوية.

بالنسبة للأبواب للعمارة السكنية الواحدة في نفس المستوى كما في شكل رقم 63، فكان العديد من أبواب الشقق السكنية مقابلة لبعضها البعض، مما يؤثر على الخصوصية البصرية بشكل كبير، فعند فتح باب أي شقة يكون مكشوف بشكل كامل للشقق المتواجدة في نفس الطابق خاصة مع عدم وجود جدار مغلق مقابل للباب، فعند فتح الباب يمكن كشف أي فراغ مقابل له من غرفة معيشة أو طعام وغيرها، متعدياً بذلك على خصوصية أفراد المسكن وانكشافهم نحو الخارج. كما أن هناك العديد من الأبواب متجاورة وملاصقة لبعضها البعض وهذا أيضاً يؤثر على الخصوصية السمعية والبصرية معاً لكل من الشقق، فوجود عدد من الشقق في نفس الطابق عادة ما يضطر فيه المهندسين من وضع أبواب مقابلة لبعضها أو متجاورة وغالباً ما يكون السبب في ذلك هو مساحة الساحة التي تجمع الشقق السكنية في نفس المستوى، وينتج عن ذلك مستوى خصوصية منخفض لكل من الوحدات السكنية وضياع خصوصية الأفراد داخل مسكنهم عند فتح الأبواب، فمثلاً في شكل رقم 64، عمارة سكنية في منطقة سكن ج في الخليل تحتوي على 4 شقق في الطابق الواحد، هناك أبواب يفصل بينها المصعد والذي يحقق نوعاً ما خصوصية بصرية لكل وحدة، أما باقي

الشقق فهي مقابلة لبعضها البعض وتسمح برؤية الأفراد والتعدي علة خصوصيتهم داخل مسكنهم من قبل الجيران.



شكل رقم 63: "مداخل الشقق المتقاربة والمتقابلة تقلل من الخصوصية بين الجيران في عمارات سكنية في مناطق سكن ب، ج، في الخليل"، (مكاتب هندسية: مجال، الرائد، العرين بتصرف، 2018).

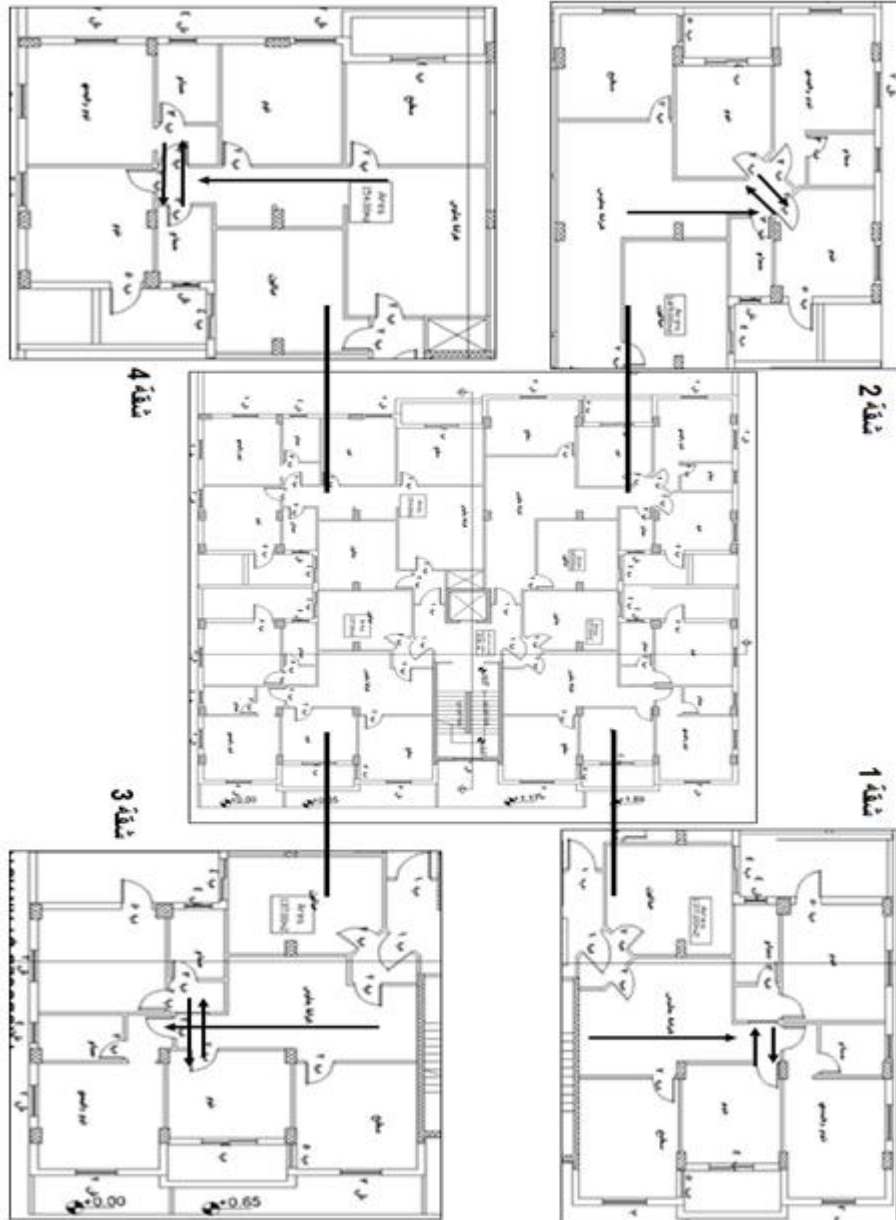


شكل رقم 64: "مستوى الخصوصية المحقق من حيث موقع باب المسكن لشقق سكنية في نفس الطابق لعمارة سكنية في منطقة سكن ج في الخليل"، (الباحثة، 2018).

أما في المسكن التقليدي في الخليل، فكان هناك دراسة لتحديد موقع باب المدخل للوحدات السكنية، فكانت الأبواب متناكبة، فعند فتحها وإغلاقها من قبل السكان لا يمكن كشفها من الخارج لعدم مقابلتها لأبواب الجيران، إضافة إلى النظام المعقد من المدخل بمكوناته جميعا والتي لا تسمح بكشف سترة أهل المسكن. فبذلك تكون الأبواب حققت المستوى المطلوب من الخصوصية للمساكن التقليدية، أما الشقق السكنية المعاصرة ففي معظمها كانت متقابلة ولم تحقق المستوى المرجو من الخصوصية للسكان.

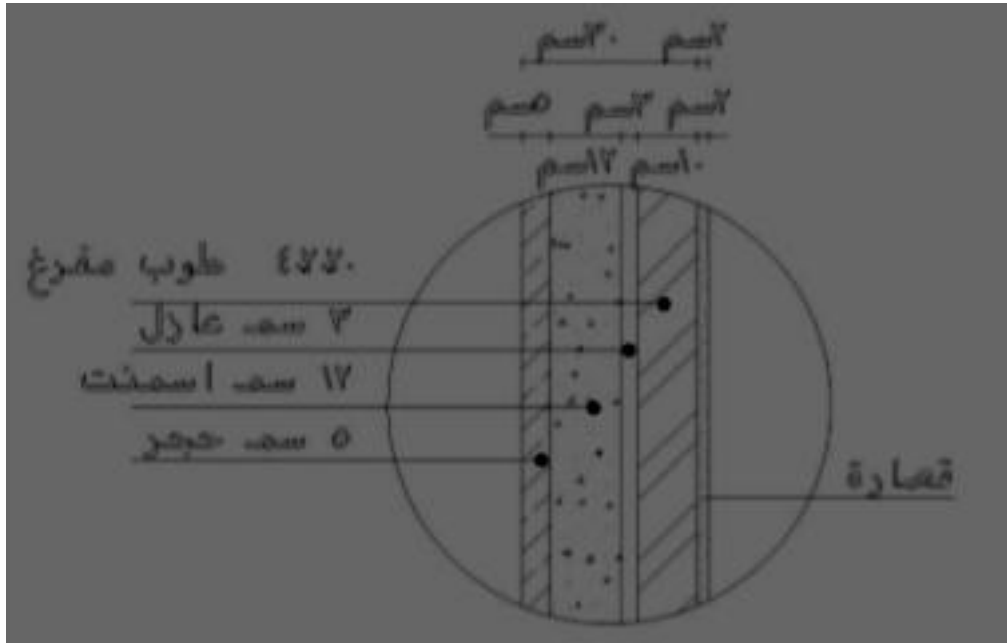
كذلك الحال بالنسبة للأبواب ومواقعها داخل الشقة السكنية الواحدة كما هو موضح في شكل رقم 65، فهناك فراغات تتطلب خصوصية عالية لأفراد المسكن، مثل غرف النوم والتي هي فراغات خاصة تحمل خصوصية لأصحاب هذه الغرفة فقط، فلا يتوجب فيها أن تفتح على فراغات شبه خاصة أو شبه عامة، فكل فرد في الأسرة حدود خاصة فيه، لا يسمح لأحد بتجاوزها والتعدي عليها، والتي تتأثر بشكل كبير في ماهية التصميم وموقع أبواب هذه الفراغات، لكن هذا تم إهماله في الشقق السكنية المعاصرة وكان هناك العديد من أبواب الفراغات والتي تقابل بعضها البعض، ففي شكل رقم 65 يلاحظ أن شقة 2 وشقة 4 يمكن كشف غرفة النوم الرئيسي من المعيشة

لمواجهة الباب فيها، أما شقة 1 و 3 فقد تم معالجة ذلك بفتح باب غرفة النوم لجدار مغلق، كما أن أبواب غرف النوم في شقة 2 و 4 مقابلة لبعضها البعض فلا تتوفر خصوصية لأصحاب هذه الغرف عند فتح الباب. بينما في المسكن التقليدي كانت معظم الفراغات تلتف حول الفناء الداخلي، لكنها كانت متناكبة للحفاظ على خصوصية كل فراغ بذاته، وتوفير خصوصية لكل فراغ خاصة غرف النوم لأنها تحتاج إلى أعلى خصوصية كما هو موضح في الفصل الثالث.

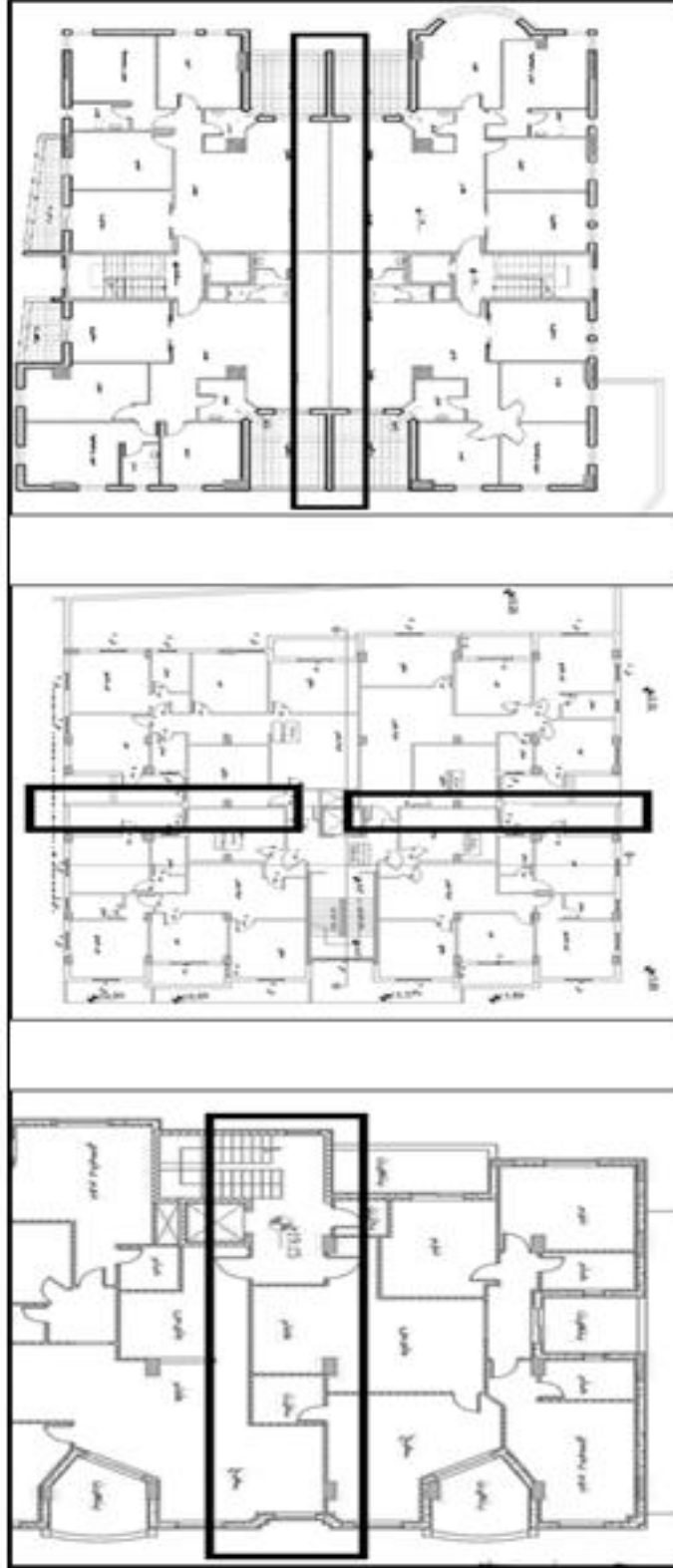


شكل رقم 65: "الخصوصية من حيث الأبواب داخل شقة سكنية في منطقة سكن ج في الخليل"، (الباحثة، 2018).

3- الجدران: أصبحت الجدران الخارجية في المساكن الحديثة أقل سمكا مما سبق، وفي معظمها تتكون من الحجر والاسمنت والطوب، ويتم اضافة عازل في بعضها او ترك فراغ من الهواء لمنع انتقال الصوت وحفظ الحرارة ومنع تسرب الرطوبة للمسكن (Hadid, 2002) شكل رقم 66، وهي بذلك تحافظ على الخصوصية السمعية والبصرية للأفراد في حال وجود هذه العوازل وباختلاف أنواعها وأشكالها. أما الجدران الداخلية في الشقق السكنية المعاصرة ففي معظمها هي ذاتها قواطع الطوب التي تفصل بين الفراغات الداخلية في ذات المسكن، فهي تحقق الخصوصية البصرية لكنها لا تحقق الخصوصية السمعية، فتسمح بانتقال الأصوات ما بين الشقق لالتصاقهم ببعضهم البعض، ومن خلال ملاحظات العمل الميداني شكل رقم 67 كان بعض الجدران الداخلية في الشقق السكنية في مدينة الخليل لا يتجاوز 10سم وهو عبارة عن طوب فقط لا يمنع انتقال الأصوات بشكل تام. كما أن البعض الآخر من الشقق شكل رقم 68 كان يحتوي على جدار بسماكة 20سم يحافظ على الخصوصية السمعية بشكل أكبر، ويشعر السكان بخصوصية سمعية أعلى داخل مساكنهم وبارتياح أعلى.

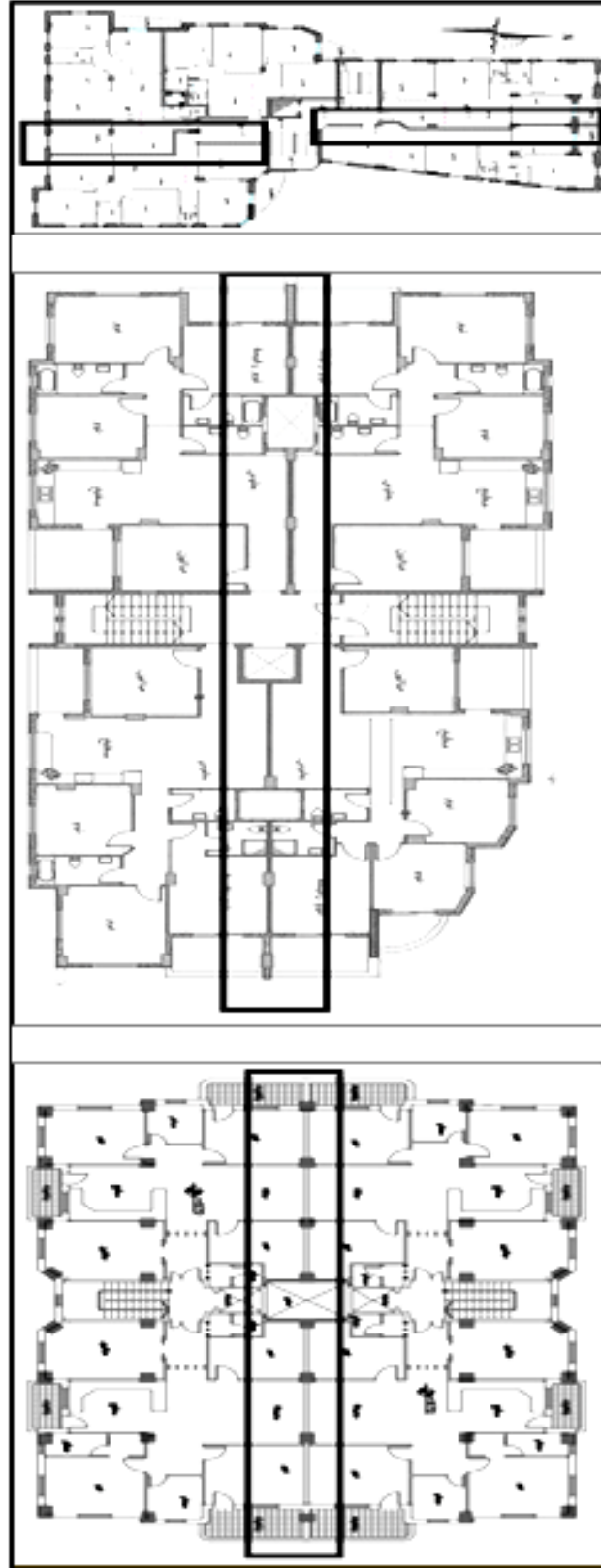


شكل رقم 66: "تفصيلة جدار خارجي في مسكن حديث"، (عبدالهادي، 2013)



شكل رقم 67: "الجار الداخلي الفاصل بين الشقق السكنية بسمك 10 سم لعمارات سكنية في الخليل"، (مكاتب هندسية:

مجال، الرائد، العرين بتصرف، 2018).

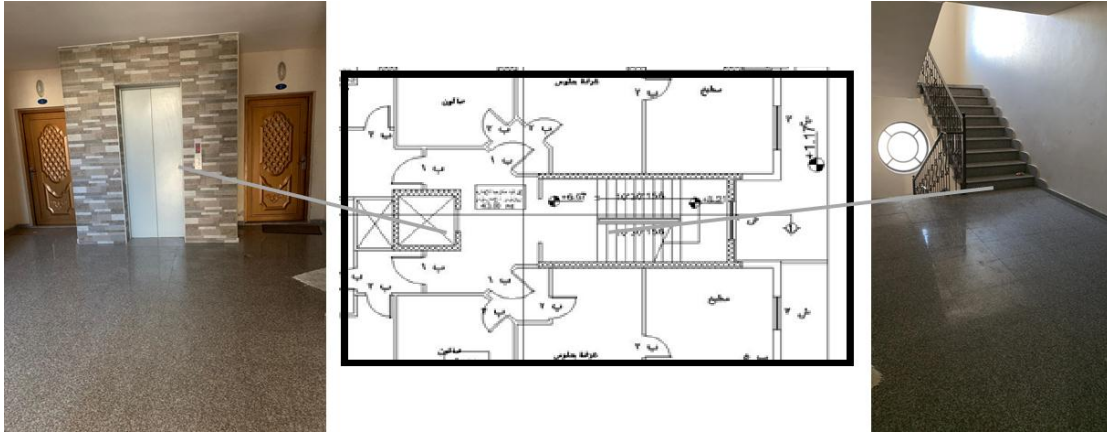


شكل رقم 68: "الجدار الفاصل بين الشقق السكنية بسمك 20 سم لعمارات سكنية في الخليل"، (مكاتب هندسية: مجال، الرائد،

العرين بتصرف، 2018).

أما في المساكن التقليدية فالحوائط فيها ذات سماكة كبيرة والتي قد تصل إلى متر للحفاظ على الخصوصية السمعية والبصرية في آن واحد، كذلك الحوائط الداخلية بين غرف المسكن نفسه فهي حوائط سميكة حفاظا على خصوصية كل فراغ على حدا، وهي تمنع انتقال الأصوات فيما بينها.

4- الأدراج والمصاعد: في العمارة السكنية المعاصرة يختلف دور الأدراج والمصاعد عنها في المسكن التقليدي، ففي المساكن التقليدية كانت الادراج وسيلة للانتقال من مستوى شبه خاص إلى مستوى خاص، حيث عادة ما كانت غرف النوم موجودة في الطابق العلوي والتي لا يسمح بصعود الضيوف والغرباء لهذه المنطقة، أو كانت فراغات خاصة بالنساء ذات خصوصية عالية. أما في الوقت الحالي فقد أصبحت هذ الأدراج والمصاعد وسيلة اتصال رأسي من أسفل العمارة إلى الساحة ذات المستويات المختلفة التي تنقل السكان وتوزعهم على شققهم الخاصة، كما حاليا أصبح استخدام الدرج قليلا وتم الاعتماد بشكل أكبر على المصاعد لتوفيره الوقت والجهد على السكان شكل رقم 69.



شكل رقم 69: "الأدراج والمصاعد لشقة سكنية لعمارة في الخليل"، (الباحثة، 2019).

5- الشرفات: ظهرت الشرفات كعنصر حديث في العمارة السكنية المعاصرة، فظهورها كان نتيجة الانفتاح والتوجه نحو الخارج، حيث تحولت المشربية إلى شرفة للحصول على التهوية والاضاءة الطبيعية، جاءت الشرفات في بعض المساكن كفراغ يفصل فراغات المسكن التي تحتاج إلى خصوصية عن الطريق العام، ولكنها فراغ عادة لا يتمتع بالخصوصية البصرية او السمعية

والشمية، بسبب توجيهه نحو الخارج بدون حماية من التعدي، أو قد يستخدم السكان الستائر والأباجورات والأقمشة وغيرها من الطرق التي قد تحافظ على خصوصية هذا الفراغ.

في الشقق السكنية المعاصرة في الخليل تم ملاحظة وجود شرفات مطلة على شوارع رئيسية بشكل كبير، أي أن خصوصيتها شبه معدومة شكل رقم 70، إضافة إلى شرفات مطلة على عمارات سكنية مجاورة لها وتكون الشرفات فيها متقابلة لبعضها البعض شكل رقم 71، مع شرفات متلاصقة كل منها لشقة مختلفة يفصل بينها جدار فقط ولا يمنع انتقال الأصوات ما بين الشرفتين وأحياناً إمكانية كشف الشرفتين على بعضهما البعض شكل رقم 72 وشكل رقم 73، فهذه الشرفات باختلاف موقعها في المسكن فهي في معظم حالاتها لا تتمتع بأي نوع من الخصوصية.



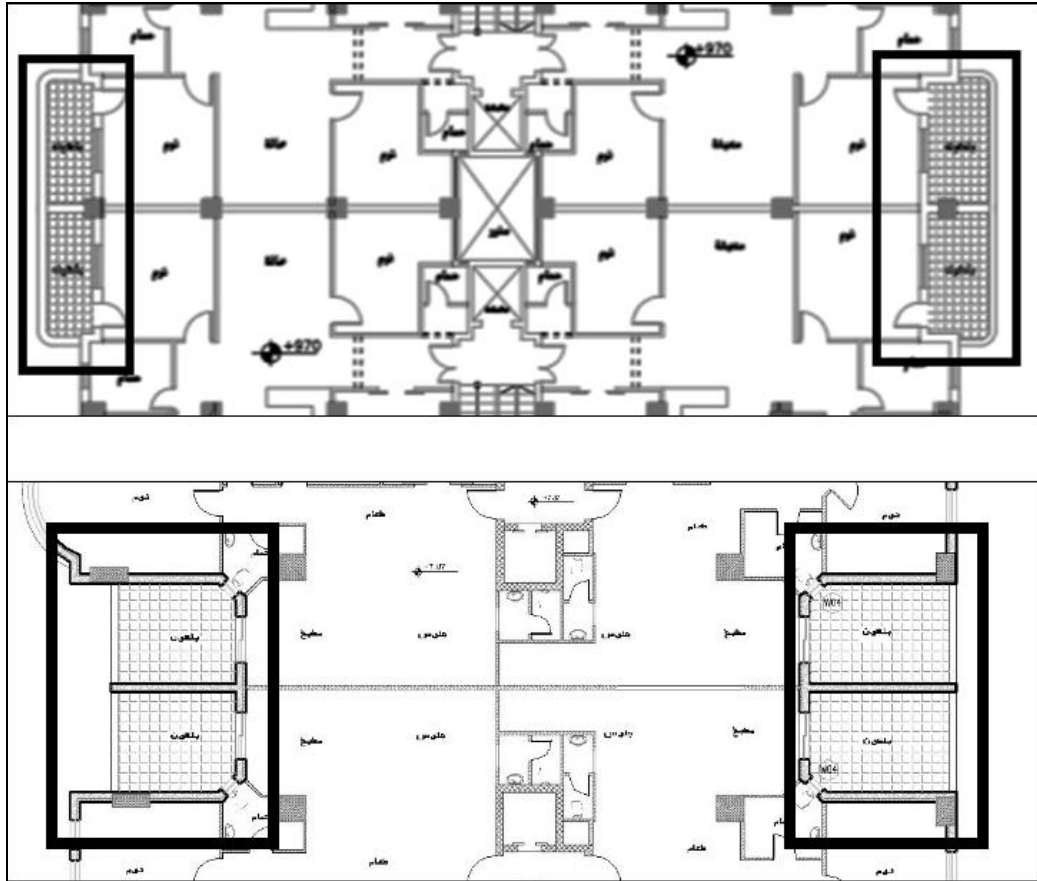
شكل رقم 70: "شرفات لعمارات سكنية مطلة على الشوارع العامة في مناطق سكن ب، ج في الخليل"، (الباحثة، 2019).



شكل رقم 71: "شرفات متقابلة لعمارات سكنية متجاورة في مناطق سكن ب، ج في الخليل"، (الباحثة، 2019).



شكل رقم 72: "واجهات عمارات سكنية توضح شرفات متجاورة لشقق سكنية مختلفة في الخليل"، (الباحثة، 2019).



شكل رقم 73: "مساقط أفقية تبين شرفات متجاورة لشقق سكنية مختلفة لعمارات سكنية في الخليل"، (الباحثة، 2019).

قد أصبحت الشرفات في الشقق السكنية المعاصرة هي المتنفس الوحيد للسكان لاستنشاق الهواء الطبيعي والحصول على أشعة الشمس اللازمة، لكنها في نفس الوقت لا تراعي حاجة الأفراد في الحصول على خصوصيتهم داخلها، بينما في المسكن التقليدي كان أفراد المسكن يحصلون على

الهواء والشمس وممارسة انشطتهم في أجواء بيئية مناسبة داخل فراغ الفناء الذي اختفى في المسكن المعاصر. أدى ذلك إلى محاولة السكان بتوفير الخصوصية اللازمة لهم داخل الشرفات بأنفسهم وبدون تصميم من قبل المعمارى، فقد وجد عدة أشكال لتوفير الخصوصية لهذه الفراغات في نفس العمارة، فبعض السكان استخدموا الستائر وبعضهم الزجاج باختلاف ألوانه وأشكاله، وبعضهم استعانوا بطرق بسيطة مثل الشوادر والأقمشة المختلفة وغيرها من الطرق شكل رقم 74، والتي أثرت في مجملها على الشكل العام للعمارة السكنية بشكل خاص وصورة المدينة عامة شكل رقم 75.



شكل رقم 74: "تدخل السكان في تحقيق الخصوصية لشرفة داخل عمارة سكنية في الخليل"، (الباحثة، 2019).



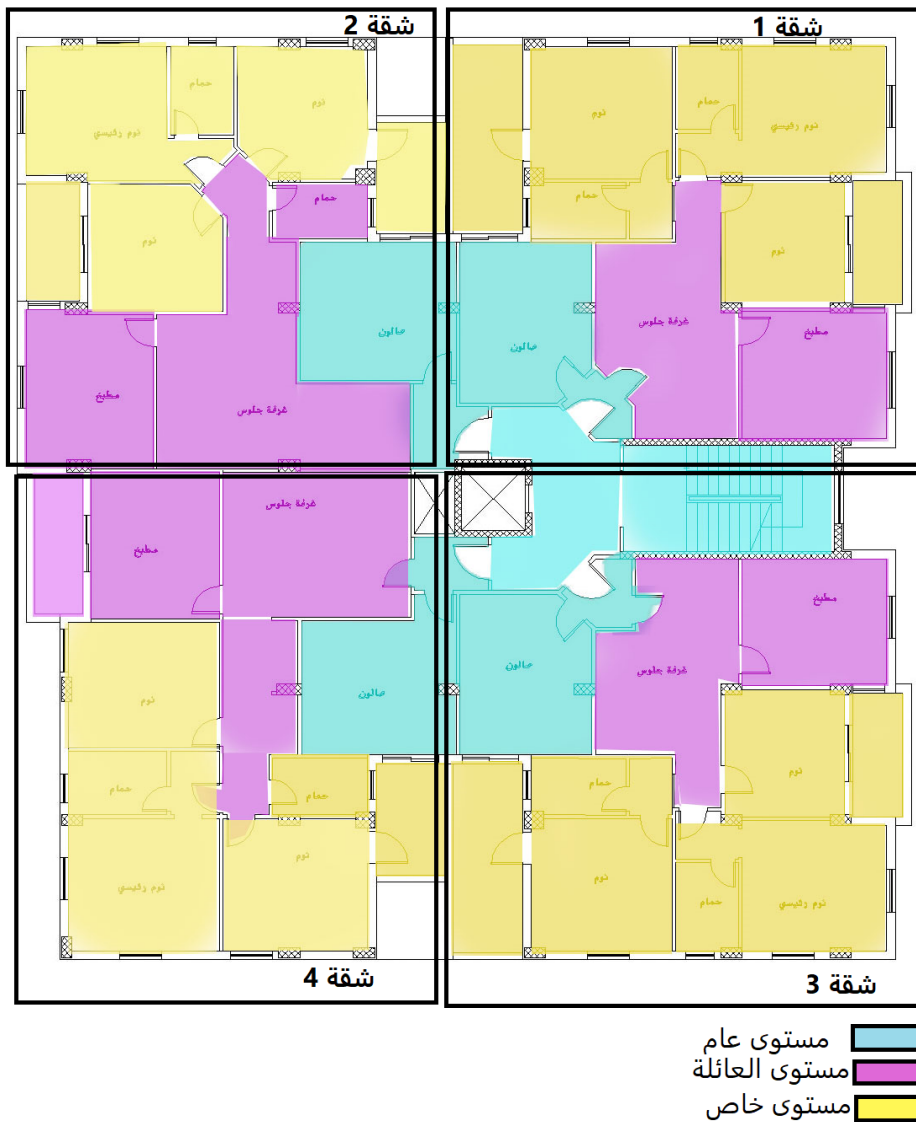
شكل رقم 75: "تدخل السكان في شكل الواجهات المعمارية للشرفات للحصول على الخصوصية المطلوبة لعمارات سكنية في الخليل"، (الباحثة، 2019).

2.3.4 التدرج في ترتيب الفراغات

بما يتعلق بالخصوصية في الشقق السكنية في المسكن المعاصر يعتمد تحقيقها على الاحتياج الشخصي للسكان، من خلال طبيعة ترتيب الفراغات ووضع الفواصل والقواطع بينها أو عدمه، وذلك حسب احتياج كل أسرة، فإن درجة الخصوصية المطلوبة تؤثر بشكل كبير على عملية تصميم الوحدة السكنية، ولكن في أغلب الشقق السكنية المعاصرة والتي تتدرج تحت مفهوم الايجار أو البيع، تكون معتمدة على طلب صاحب العمارة بدون اهتمام باحتياجات السكان واختلافاتها، والخصوصية هي أحد أهم هذه الاحتياجات والتي تعتمد على السكان أنفسهم لا على التصميم التجارية التي لا تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الثقافية والاجتماعية للسكان. فبذلك يكون دور المهندس المعماري هنا هو ترجمة وجهات النظر والمواقف إلى تصميم معماري، حيث يتم تحديد مستوى الخصوصية المطلوب من قبل معايير الحياة للمالك، ولا يكون تأثير لقوانين البناء هنا على التصميم الداخلي للوحدة السكنية.

في الشقق السكنية المعاصرة اندرجت خصوصية الفراغات ضمن ثلاثة مستويات، وهي المستوى العام، مستوى شبه خاص (عائلي)، مستوى خاص. فقد ضم المستوى العام المدخل الرئيسي للشقة وغرفة الضيوف، أما مستوى شبه خاص فيضم الفراغات التي قد يتواجد فيها أفراد العائلة والخاصة بهم، أما المستوى الخاص فهو الذي يشكل الخصوصية الفردية للأفراد داخل فراغات خاصة بهم يقومون فيها بأنشطة خاصة يحتاجون القيام بها بكل حرية وخصوصية. كما كان معظم نظام التصميم المتبع في الشقق السكنية هو نظام التصميم المفتوح، فكانت الفراغات مفتوحة على بعضها البعض بدون وجود جدران تفصلها، وكان هذا يتبع التصميم الغربي الذي تم اتباعه في الدول العربية، ونتيجة لصغر مساحات الشقق السكنية وانفتاحها نحو الخارج أدى لوجود بعض الفراغات بدون تهوية وإضاءة خاصة وفتحها على فراغات أخرى لاكتساب الإضاءة والتهوية ولو بشكل جزئي، ولكن ذلك أثر بشكل أو بآخر على خصوصية الفراغات، فكانت هناك فراغات ذات مستوى شبه عام مفتوحة على فراغات شبه خاصة، والتي يمكن أن توجه لفراغات ذات مستوى خاص، مسببة بذلك تأثير على مستوى الخصوصية للمسكن، وتحليل مساقط مختلفة لشقق سكنية في مناطق سكن ب، ج في الخليل كان ترتيب الفراغات تبعاً للخصوصية كما هو موضح فيما يلي،

ففي شكل رقم 76 يظهر المستويات الثلاثة للخصوصية لعمارة سكنية في الخليل مكونة من 4 شقق في الطابق، تتشابه فيها ترتيب الفراغات، حيث يقتصر المستوى العام على غرفة الضيوف والمدخل الرئيسي، والذي تتوفر فيه الخصوصية بمستوى جيد لانفصاله عن باقي المستويات واقترب فراغاته من المدخل الرئيسي وبدون انكشاف على الفراغات الأخرى، أما المستوى الثاني المتمثل بمستوى العائلة فيضم غرفة الجلوس والمطبخ، محققين خصوصيتهم بدون انفتاحهم على المستوى العام، كذلك المستوى الخاص والمتمثل بغرف النوم والذي عادة ما يكون في نهاية المسكن للحصول على الخصوصية التامة للأفراد.



شكل رقم 76: "مستويات الخصوصية لشقق سكنية لعمارة في منطقة سكن ج في الخليل"، (مكتب مجال الهندسي بتصرف،

(2019).

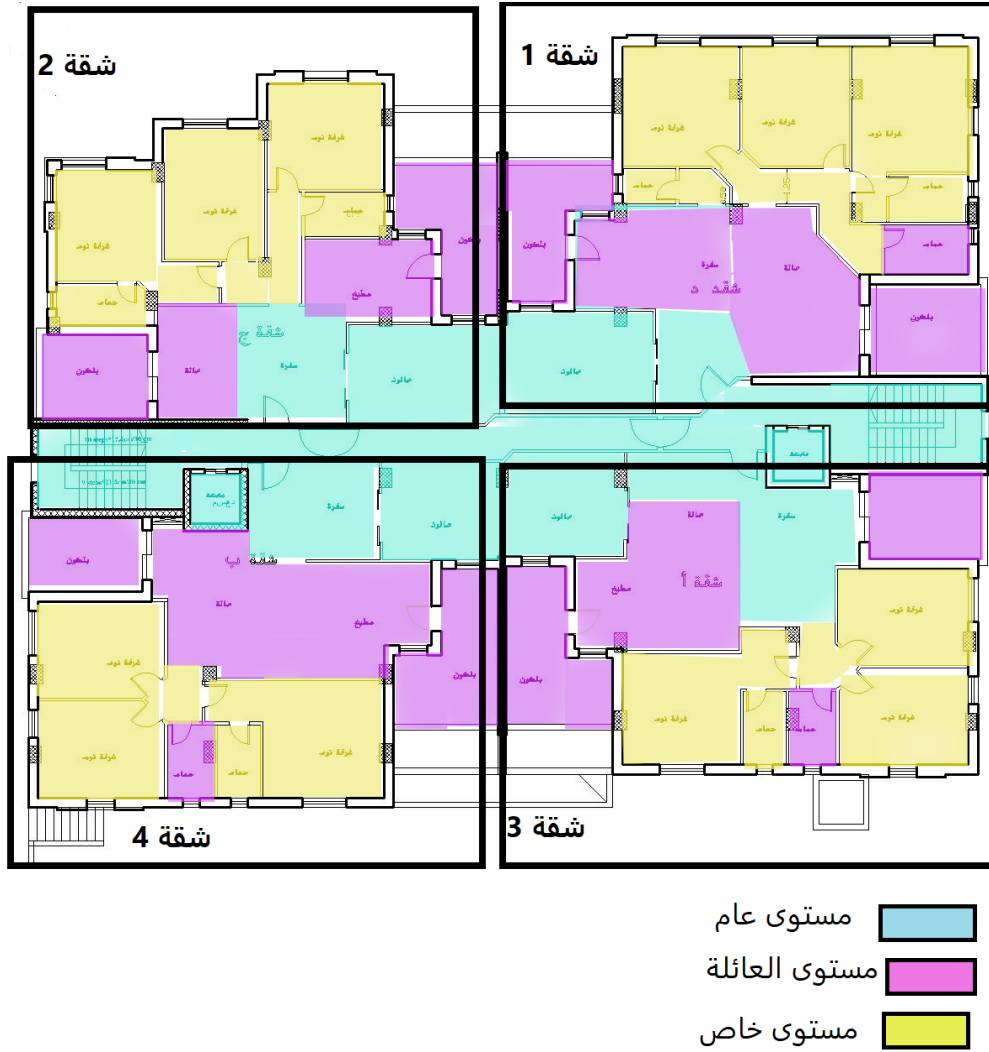
أما في شكل رقم 77 فالمستوى العام حقق الخصوصية لفراغ غرفة الضيوف في لقرىها من المدخل، أما فراغ غرفة الطعام الخاصة بالضيوف فهي ضمن فراغ غرفة الجلوس الخاصة بالأسرة وتتبع نظام التصميم المفتوح، فهنا يوجد خلط ما بين المستوى العام والمستوى العائلي، والمستوى الخاص في شقة رقم 1 يتمتع بخصوصية أعلى منها في شقة رقم 2؛ لان شقة رقم 2 يتم الوصول للمستوى الخاص فيها من خلال غرفة الطعام ذات المستوى العام.



شكل رقم 77: "مستويات الخصوصية لشقتين سكنيتين لعمارة في منطقة سكن ب في الخليل"، (مكتب عرين الهندسي بتصرف، 2019).

في شكل رقم 78 يظهر عمارة مكونة من أربع شقق سكنية في الطابق، تتدرج تحت نظام التصميم المفتوح والذي ينخفض فيه مستوى الخصوصية بشكل أكبر من النظام المغلق، بحيث لا يوجد جدران فاصلة بين فراغ المعيشة وغرفة تناول الطعام الخاصة بالضيوف والمطبخ شكل رقم 79، فهنا اختلاط ما بين المستوى العام ومستوى العائلة شبه الخاص، فالضيف سيكشف الفراغات

الخاصة بالعائلة عند تناوله الطعام ولن تتمتع العائلة بأي خصوصية، حتى أن الضيف حتى يصل غرفة الضيوف يكشف فراغات العائلة أمامه لعدم وجود موزع أو فاصل يفصل ما بين المدخل "ضمن المستوى العام" وما بين فراغات العائلة "ضمن مستوى شبه الخاص". إضافة إلى غرف النوم ذو المستوى الخاص فهي لا تتمتع بخصوصية عالية فمثلا في شقة رقم 2 تقع مقابلة للمدخل الرئيسي للمسكن فيمكن للضيف كشف جزء منها أو حتى إن فتح باب الشقة يمكن للمارين كشف المستوى الخاص رغم وجوده في نهاية الشقة.



شكل رقم 78: "مستويات الخصوصية في شقق سكنية لعمارة في منطقة سكن ب في الخليل"، (مكتب عرين الهندسي بتصرف، 2019).

يعتمد التدرج في ترتيب الفراغات في الشقق السكنية الحديثة بشكل كبير على نظام التصميم المتبع من نظام مفتوح أو مغلق، فالنظام المفتوح يؤثر على التدرج في ترتيب الفراغات ويلغي الحدود فيما بينها مما يجعل مستوى الخصوصية فيها أقل، كما يعتمد على المعماري ومتطلبات صاحب الملك، الذي يغيب بينهم المستخدم لهذه الشقق واحتياجاته الاجتماعية والثقافية، فترتيب الفراغات يقع على عاتق المعماري والأسلوب الذي يتبعه ضمن المساحة المتوفرة لديه. بينما في المسكن التقليدي وبدون وجود المعماري المعاصر كان التدرج في ترتيب الفراغات واضحا ويوفر الخصوصية بأعلى مستوياته، فكل مستوى يتمتع بخصوصيته وبفصله عن المستوى الآخر، فلا يمكن للضيف أن يكشف فراغات العائلة أو الفراغات الخاصة؛ فهي موجودة في نهاية المسكن أو في الطابق العلوي، فالمسكن التقليدي يضمن الخصوصية لأفراده بطبيعة ترتيب الفراغات والتدرج فيها ضمن المستويات الثلاثة.

لذلك من خلال ملاحظات العمل الميداني يظهر دور للسكان وممارساتهم في إعادة تحقيق الخصوصية داخل مساكنهم، من خلال إعادة تشكيل وتغيير ترتيب الفراغات ومواقعها لحماية أفراد الأسرة من فقد الخصوصية من ضيوف المسكن والخصوصية بين أفراد المسكن أنفسهم أو تحديد طبيعة التفاعل الاجتماعي بينهم وبين المجاورين، حيث قد يضطر الأفراد إلى هدم أجزاء من الشقة خاصة القواطع الداخلية فيها وإعادة ترتيب الفراغات بشكل يحقق رغباته واحتياجاته الثقافية والاجتماعية، بحيث يغير مواقع فراغات لتحقيق الخصوصية لأفراد أسرته، أو إغلاق بعض الفراغات مثل غرف المعيشة أو المطبخ لعدم كشفها من الضيوف، أو إعادة ترتيب غرف النوم لحفظ أعلى مستوى من الخصوصية لهم.

3.3.4 توجيه المسكن

أصبح الحي السكني المعاصر منفثا على عكس ما كان في الحي التقليدي موجهها نحو الداخل، أثر ذلك على الوحدة السكنية ذاتها بحيث انتقلت من النواة الداخلية وأصبح توجيهها نحو الخارج، وبإمكانية اختراق السيارة للأحياء السكنية وجميع الطرق أصبح هناك إطلالة بصرية مباشرة من الخارج نحو النواة الاجتماعية الداخلية للمسكن، كما أن عملية القضاء على مستويات الخصوصية

في المدينة من العام إلى شبه العام إلى شبه الخاص إلى الخاص دمرت الخصائص الاجتماعية والثقافية والهيكلية للأحياء السكنية بشكل عام والوحدة السكنية بشكل خاص مؤثرة بذلك على الممارسات الاجتماعية اليومية للسكان وتفاعلهم.

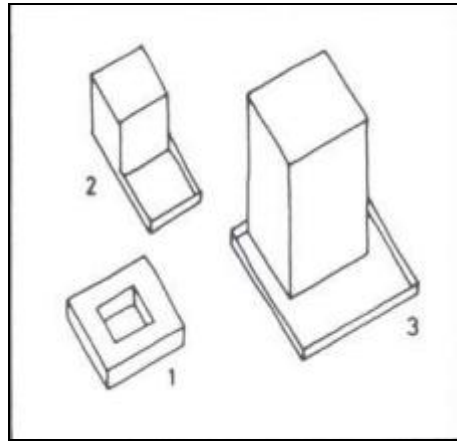
معظم الشقق السكنية في العمارات الحديثة لم يتم دراسة توجيهها، فكان أساس التصميم هو توزيع الفراغات ضمن مساحة معينة وبناء على الادراج والمصاعد التي تصل للشقق، فكان توجيه معظم شقق الطابق الواحد متقابلة، فأبواب المساكن مواجهة لبعضها البعض وعند فتح باب وحدة سكنية سيكون مقابل الجار، كذلك الحال للنوافذ والفتحات الأخرى فالكثير منها مواجه للآخر، ففي هذه الشقق الحديثة غابت المفاهيم الثقافية والاجتماعية ولم يراعى في تصميمها خصوصية السكان، عكس ما وجد في المساكن التقليدية والتي كان يدرس فيها توجيه المساكن والفتحات بحيث لا تطل المساكن على بعضها البعض.



شكل رقم 81: " توجه المساكن المعاصرة في مدينة الخليل نحو الخارج"، (الباحثة، 2019).

التغير في توجيه المساكن من الداخل نحو الخارج كان له الأثر الأكبر على خصوصية السكان داخل وحداتهم السكنية، فبعدما كان المسكن التقليدي موجها نحو الداخل نحو الفناء المركزي والذي تلتف حوله فراغات المسكن وينفتح إليه واجهات المسكن وفتحاته، والذي يضمن بذلك الخصوصية الكبيرة لأفراد المسكن وحمايتهم من أعين الغرباء والجيران، أصبح المسكن المعاصر يأخذ التوجه نحو الخارج في تصميمه فمعظم فراغاته موجهة للخارج، والفتحات والشرفات بإطلالتها نحو الخارج جعلت المسكن المعاصر يفتقر إلى الخصوصية ويتعرض لأعين الغرباء خاصة وأن العمارة السكنية الواحدة عادة ما يكون فيها أكثر من عشرة عائلات مختلفة عن بعضها البعض. وبما أن جميع المساكن المعاصرة هي ذات توجه خارجي هذا يعني أن جميع الفتحات والشرفات والفراغات

مقابلة لبعضها البعض، مما يعني انخفاض مستوى الخصوصية بمستوى عالي، فهناك العديد من الفراغات الخاصة أصبحت تطل على شوارع رئيسية أو تقابل مساكن أخرى تضطر الأفراد إلى إغلاق نوافذها بشكل دائم للحصول على الخصوصية. فمثلا إطلالة غرف النوم نحو شوارع رئيسية يعني انخفاض مستوى خصوصية الافراد وتعرضهم للكشف البصري والتعدي السمعي بشكل أكبر، مؤديا إلى عدم شعور الافراد بالحرية اللازمة داخل مسكنهم وضياع خصوصيتهم وعدم احترام لحاجاتهم الثقافية والاجتماعية معا، واضطرابهم إلى غلق النوافذ واستخدام الستائر ووسائل الأخرى للحفاظ على خصوصيتهم.



شكل رقم 82: "مراحل تغيير توجيه المسكن التقليدي"، (Shabani, Tahir, Arjmandi, & Che-Ani, 2010)

كما تم عمل تجربة لقياس مدى الخصوصية للشرفات والفتحات للمساكن المعاصرة من خلال الصعود لسطح عمارة دائرة السير والذي يمكن لأي فرد الوصول إليه من العمارة وتصوير المساكن المحيطة لهذه العمارة وما يمكن كشفه منها، فتم الحصول على هذه النتائج الموضحة في شكل رقم 83، وقد كانت النتيجة وبسبب ارتفاع هذه العمارة مقارنة مع المساكن المجاورة وبسبب انفتاح جميع المساكن نحو الخارج ووجود الشرفات والفتحات المتعددة والكبيرة نوعا ما أن بإمكان أي شخص عند اعتلاء سطح هذه العمارة كشف خصوصية العديد من المساكن من شرفاتها ومن خلال فتحاتها أيضا ومن جميع الجهات المختلفة للعمارة.

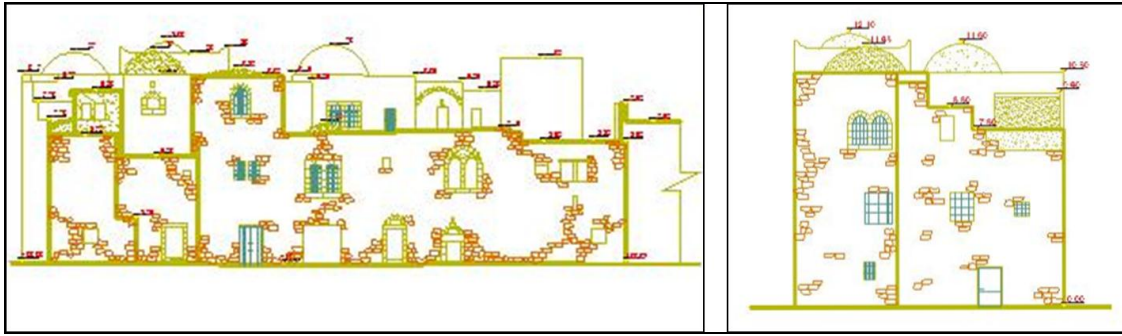


شكل رقم 83: "ما يمكن كشفه من المساكن المجاورة عند وقوف شخص على سطح عمارة دائرة السبر في الخليل"، (الباحثة، 2019).

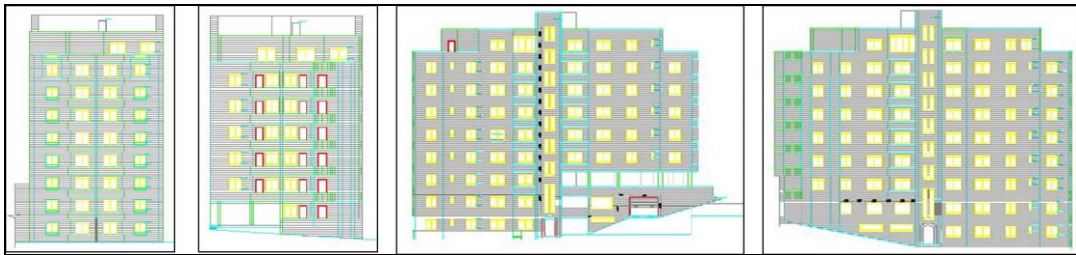
لتوجيه المسكن الدور الأكبر في حفظ الخصوصية، فالمسكن التقليدي بإيجاده طبيعة داخلية مفتوحة نحو السماء ثم توجيه فراغات المسكن نحوها أوجد مسكن بخصوصية عالية وحفظ لأفراده خاصة النساء منهم الحرية بالقيام بأنشطتهم بعيدا عن أعين الغرباء دون اغلاق وعزلة للسكان، فكان الفناء متنفس الأسرة ومركز النشاطات تحت أشعة الشمس والهواء الطبيعي موفرا بذلك الراحة والحرية والخصوصية، أما المسكن المعاصر فقد أغلق على السكان بصناديق تحيط بهم، وكان التوجه نحو الخارج من فتحات وشرفات والتي تسمح بالتواصل مع الخارج لكن بدون حرية وحفظ لخصوصية الأفراد، فما كان للفرد إلا أن يغلقهم بأي طريقة أو عدم استخدامهم بتاتا.

عند مقارنة الواجهات الخارجية لكلا المسكنين (التقليدي والمعاصر) في مدينة الخليل، يتم ملاحظة الفرق الكبير بينهم من حيث التوجه نحو الخارج، فنسبة المفرغ إلى المصمت في واجهات المسكن التقليدي قليلة مقارنة مع نسبتها في واجهات المسكن المعاصر، وهذا التغير في هذه النسب نتج

عنه انخفاض لمستوى الخصوصية التي يحتاجها السكان داخل مساكنهم. فمثلا عند مقارنة واجهة مسكن آل الخطيب في البلدة القديمة في مدينة الخليل والتي تتكون من ثلاثة طوابق مع عمارة سكنية معاصرة في الخليل، تظهر نسبة المفرج إلى المصمت في المسكن التقليدي والذي يحتوي على واجهتين خارجيتين فقط 4% و8% على التوالي من اليمين كما في شكل رقم 84، أما العمارة السكنية المعاصرة فهي تحتوي على 4 واجهات مظلة نحو الخارج والنسبة كالتالي 21%، 17.6%، 21.6%، 15.9% على التوالي من اليمين لليسار، وكذلك النسب مشابهة لو تم احتسابها لثلاثة طوابق فقط من طوابق الشقق السكنية المكررة في العمارة، فهي تبلغ في الواجهة الأولى حوالي 18.3% كما في شكل رقم 85. وهذا يظهر الفرق الواضح في مستوى الخصوصية المحقق ما بين المسكن التقليدي والمعاصر في مدينة الخليل.



شكل رقم 84: "نسبة المفرج للمصمت في واجهة مسكن الخطيب في البلدة القديمة في الخليل"، (لجنة اعمار الخليل، 2012)



شكل رقم 85: "نسبة المفرج للمصمت في واجهات عمارة في منطقة سكن ب في الخليل"، (مكتب الرائد الهندسي، 2018).

4.3.4 مواد البناء المستخدمة

مع التطور التكنولوجي والعولمة وتطور العمارة السريع دخلت مواد بناء جديدة أثرت على نظم البناء، فقد دخل الفولاذ للعمارة والخرسانة وكان لهم تأثير على عمارة المسكن الفلسطيني، فكانت مواد البناء الأساسية في المسكن المعاصر هي الحجر والخرسانة والطوب والزجاج مع استخدام مواد عازلة مختلفة. فكان لهذه المواد أثر على مفهوم الخصوصية في المسكن المعاصر بناء على تأثيرها المباشر على نمط البناء وتحوله من المسكن التقليدي المعتمد في بنائه على الحجر والمونة إلى مسكن ذو خصائص غربية يستخدم فيه الزجاج بكميات كبيرة.

من خلال العمل الميداني كانت معظم الشقق السكنية في مدينة الخليل تعتمد على الحجر والخرسانة كمادة بناء رئيسية، والزجاج والألمنيوم في الفتحات وبكميات وفيرة، والتي كانت في معظمها كبيرة الحجم كالتصاميم الغربية وتسمح برؤية الخارج من الداخل والعكس، مما يعني أن الزجاج يتمتع بالشفافية ولا يحمي أفراد المسكن من أعين الغرباء. بينما في المسكن التقليدي في الخليل كان الزجاج ذو استخدام أقل في الفتحات كما استخدم الزجاج الملون في مساكن مختلفة لحفظ الخصوصية وعدم السماح برؤية الغرباء لمن في داخل المسكن.



شكل رقم 86: "مواد البناء المستخدمة في العمارات السكنية في الخليل"، (الباحثة، 2019).

في النهاية، يعاني المسكن المعاصر في مدينة الخليل من انخفاض في مستوى الخصوصية على المستوى العمراني والمعماري على مختلف الأصعدة، مما يعني غياب الاحتياجات الثقافية والاجتماعية في عملية التصميم للمساكن الحديثة، والذي يؤدي ذلك إلى عدم شعور الأفراد بالراحة والأمان والانتماء لمساكنهم، ويدل على واقع السكن السيء في فلسطين ككل.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

5. النتائج والتوصيات

1.5 نتائج الدراسة

الخصوصية كأحدى القيم الاجتماعية والثقافية للشعب الفلسطيني والتي ما زالت مطلباً رئيسياً من القدم حتى الوقت الحاضر في المسكن الفلسطيني كما ذكر سابقاً، ومع تغير نظم البناء والعمارة أصبح هناك تغير في مستوى الخصوصية المحقق للمسكن. فإن هذه الدراسة قامت بتحديد مستوى الخصوصية وماهية توفرها في المسكن المعاصر في فلسطين، من خلال مقارنة الخصوصية في الشقق السكنية المعاصرة في مدينة الخليل وتحليلها بناء على المسكن التقليدي فيها والذي بدوره يحقق أعلى مستويات الخصوصية لأفراده. كما أدت هذه الدراسة إلى تقديم مجموعة من الإرشادات التي تساعد على إعادة توفير مفهوم الخصوصية في المسكن الفلسطيني المعاصر من خلال جهود المكاتب الهندسية والاستشارية والبلديات ووزارة الحكم المحلي وأي جهة من مؤسسات العمل الهندسي.

إن تحديد مدى تحقيق الخصوصية في المسكن المعاصر _والأمر الذي أدت إلى فقدانها وتقليل مستوياتها أو بالعكس عملت على تعزيز الخصوصية والحفاظ عليها_ ساعد على تحديد وجود مشكلة في مستوى الخصوصية في المسكن المعاصر وأن هناك حاجة لإدراك هذه المشكلة من قبل الممارسين والمخططين من جانب والسكان من جانب آخر، وحاجة لإعادة النظر بمدى تحقيق الاحتياجات الثقافية والاجتماعية ككل ضمن المسكن المعاصر، والذي بدوره يسهم في تعزيز الجودة العالمية في التصميم وتحسين بيئة السكن في فلسطين.

كما أكد التحليل في الفصل الرابع في هذه الدراسة لمفهوم الخصوصية في المسكن المعاصر إلى غياب هذا الاحتياج ضمن العملية التصميمية والتخطيطية مما يجعل المسكن الفلسطيني مسكناً يعاني من مشاكل اجتماعية وثقافية خاصة من ناحية الخصوصية، فلا يشعر الفرد بالحرية التامة

داخل مسكنه ولا يجعله قادرا على ممارسة نشاطاته المختلفة ضمن الحدود المعمارية المحيطة به خاصة فئة النساء، ونتج ذلك من خلال الاهتمام بالجوانب الاقتصادية بشكل أكبر؛ حيث أصبح صاحب مشروع البناء يزيد في عدد الشقق السكنية في نفس الطابق في العمارات السكنية على حساب الخصوصية وتوفيرها لكل شقة، كما أن المعماري يواكب هذه التوجهات بدون أي دور واضح للمساهمة في التغيير أو الحد من هذه المشكلة.

تم تحديد مستوى الخصوصية في المسكن المعاصر في الخليل من خلال مقارنة الخصوصية فيه مع المسكن التقليدي في مدينة الخليل، والذي من خلاله يمكن استنتاج مجموعة من الاستراتيجيات التي يمكن استنباطها من المسكن التقليدي أو استراتيجيات ضمن المسكن المعاصر ملائمة للتطور التكنولوجي والاسلوب المعماري الحديث لتحقيق الخصوصية.

كان هناك مجموعة من القيود في هذه الدراسة، خاصة في مرحلة جمع البيانات والعمل الميداني، فجمع البيانات من الجهات الرسمية مثل لجنة الاعمار كان له عدة محددات، ومنها عدم وجود الوثائق والمخططات الكاملة لجميع مساكن البلدة القديمة، أما البلدية والتي تعمل على تحديث بياناتها ومخططاتها فلا تسمح بمشاركتها مع أحد، كذلك الحال مع العديد من المكاتب الهندسية التي ترفض مشاركة المخططات او تشاركها بقيود تحد العملية البحثية، أما بالنسبة لجمع البيانات مع السكان في البلدة القديمة وفي مدينة الخليل المعاصرة، كان البعض يرفض التعاون خاصة في مرحلة التوثيق والتصوير لأسباب سياسية وأمنية وللحفاظ على الخصوصية.

الأعمال المستقبلية ضمن نطاق الدراسة يجب أن تعتمد على هذه الدراسة التي حددت الجوانب التي حققت مفهوم الخصوصية في المسكن المعاصر والجوانب التي فقد فيها هذا المفهوم وأوجد مشكلة لن يكون لها حلا في المستقبل القريب عند انتشار الأبراج السكنية بشكل لا يمكن السيطرة عليه أو ايجاد حلول متأخرة ستقتصر على بعض التعديلات، فلذلك يمكن اجراء دراسات أخرى عديدة تدعم تحسين واقع المسكن الفلسطيني المعاصر في هذا الاتجاه وفي اتجاهات أخرى، حيث سينبغي التركيز على دراسة المقارنة في هذه الدراسة والمتعلقة بالجوانب التصميمية لتحسين جودة التصميم داخليا وخارجيا. وينيغي ايجاد حلول سريعة لمشكلة فقدان الخصوصية في المسكن

المعاصر وتطوير الاستراتيجيات والحلول المقترحة بأساليب ترتقي بالمسكن وتواكب تطور الحياة السريع، كما أن هذه الدراسة ركزت على جانب واحد من الجوانب الثقافية والاجتماعية التي تؤثر على المسكن، فيجب وجود دراسات مساندة وداعمة لهذا الجانب "الخصوصية" مع الجوانب الثقافية والاجتماعية الأخرى التي يجب دراستها وتحليلها بشكل تفصيلي.

هذه الدراسة هي الأساس لمزيد من البحث، فقد أثارت العديد من الأسئلة حول أهمية هذه الاحتياجات ومدى توفرها في المساكن المعاصرة وإمكانية ذلك بجهود الباحثين والسكان والجهات المعنية أيضاً، وكان ذلك من خلال مناقشة وتحليل ماهية تحقيق الخصوصية في المسكن المعاصر لتحقيق الراحة وأحد جوانب الاستدامة في المسكن الفلسطيني المعاصر دون التأثير على جوانب أخرى. حيث يفتقد المسكن المعاصر للخصوصية في جوانب عديدة يجب إعادة النظر فيها وإيجاد حلول لها.

التركيز على الجوانب الاقتصادية والاتجاه الرأسي في عملية البناء وسعر الأراضي المرتفع وقلة المساحات المتوفرة للبناء جميعها كان لها أثر على واقع السكن الفلسطيني بشكل سلبي، كما أدت إلى إغفال الجوانب الثقافية والاجتماعية في عملية التصميم، فقد أصبحت معظم الشقق السكنية صناديق يعيش فيها أفراد ذو احتياجات متنوعة، يتم تصميمها بناء على متطلبات صاحب الملك مع المعماري والتي تتركز باستغلال قطعة الأرض والبناء على الارتدادات مباشرة، وإنتاج أكبر عدد من الشقق للحصول على مكاسب مادية، فأصبحت العمارات السكنية ضمن المشاريع الاستثمارية التجارية التي يغيب فيها دور المستخدم واحتياجاته خاصة احتياجاته للخصوصية داخل مسكنه ولأفراد أسرته، ويضطر فيها لتقبل المسكن بسببياته بسبب انخفاض معدل الدخل وعدم امكانيته لبناء مسكن خاص ضمن قطعة أرض خاصة. مما يعني أن عملية التصميم تسير في عملية يغيب فيها عنصر المستخدم واحتياجاته مؤدياً ذلك إلى إيجاد واقع سكني سيء يتبع السكن الغربي بانفتاحه وإغفاله لأهمية الخصوصية واختلاف مستوياتها تبعاً لاختلاف المجتمعات وثقافتهم.

إن الانسياق مع ما يجري حالياً من تحقيق المصالح المادية للمستثمرين وطمعهم بأكبر ربح مادي ممكن من خلال عدم ضياع أي مساحة غير مستغلة عملياً والبناء حسب الارتدادات تماماً، إضافة

لسعي المواطنين بالحصول على سكن بأقل تكلفة ممكنة، والذي أثر على واقع المسكن الفلسطيني بشكل سلبي وكان المبرر لهذه الدراسة، وذلك من أجل العمل على تحسين واقع السكن. فكانت الخطوة الاولى هي دراسة وتحليل المساكن الفلسطينية التقليدية التي كان أساس تصميمها هي الخصوصية، بعد ذلك تحديد العناصر والاستراتيجيات التي ساعدت على تحقيق الخصوصية في هذه المساكن، ثم تحليل المسكن المعاصر من خلال دراسة الشقق السكنية المعاصرة كمثال وتحليل الخصوصية وتوفرها فيها، وأخيرا المقارنة فيما بينهم لتحديد مستوى الخصوصية في المسكن المعاصر والذي يعد منخفضا بشكل عام ثم تقديم ارشادات يمكن اعتمادها من قبل الجهات المعنية كالبداية والمكاتب الهندسية وجهات العمل الهندسي المختلفة.

تبرز هذه الدراسة مجموعة من الاستنتاجات الرئيسية كالتالي:

1. أهمية الخصوصية في الوقت الحالي ما زالت كما في الوقت الماضي، وحاجة الأفراد الاجتماعية والثقافية تدعو لتوفيرها في مساكنهم المعاصرة.
2. عملية تحقيق الخصوصية للمسكن نفسه لا يمكن أن تكتمل بدون تحقيق الخصوصية على المستوى العمراني، فلا بد من تكاملهما لتحقيق الخصوصية بالمستوى المرغوب به للأفراد.
3. الافكار التصميمية والتخطيطية المعاصرة التي تتماشى مع المصالح الاستثمارية والتصاميم التجارية لا تلبي احتياجات الفرد من حصوله على المستوى المرغوب من الخصوصية داخل مسكنه.
4. تغير واضح وكبير في مستوى الخصوصية ما بين المسكن التقليدي والمسكن المعاصر، حيث يعاني المسكن المعاصر من انخفاض كبير في مستوى الخصوصية.
5. تتحقق الخصوصية في المساكن التقليدية بأعلى المستويات وأفضل الحلول، فهي تراعي في تصميمها الاحتياجات الثقافية والاجتماعية، فخصوصية الأفراد هي أساس عملية التخطيط والتصميم فيها، حيث شعر الفرد فيها بالراحة والأمان والخصوصية الكاملة على المستوى العمراني والمعماري.

6. تتركز ملامح الخصوصية في المسكن التقليدي باحتوائه على الفناء المركزي ونظام الأحواش وتركيب المدخل وأجزائه والتوجه نحو الداخل، وهذه العناصر قد اختفت من المسكن المعاصر وأدت إلى انخفاض مستوى الخصوصية فيه.

7. المساكن التقليدية تحتوي على عناصر وملامح تساهم في تعزيز الخصوصية على المستوى العمراني والمعماري يمكن الاستفادة منها في تصميم المسكن المعاصر ليس باستنساخ شكلها كما هو وإنما بالامكان الاستفادة من مضمونها واستخدامها بشكل عصري يلائم الوقت الحالي، أي الابتكار لا الاستنساخ، مثل إعادة استخدام الفناء والمشربية والمدخل بأجزائه المختلفة في المسكن المعاصر.

8. انخفاض مستوى الخصوصية في المسكن المعاصر يتأثر بالمستوى العمراني للمدينة من خلال تخطيط المدينة العشوائي واختلاط استعمالات الأراضي فيها وعدم وجود تدرج في وظائف المدينة بناء على مستويات الخصوصية "عام_شبه عام_شبه خاص_خاص"، إضافة لتخطيط الشوارع الحالي الذي لا يعتمد على تدرج الخصوصية في المدينة، وقوانين البناء المعاصرة والتي تؤثر على انخفاض مستوى الخصوصية.

9. انخفاض مستوى الخصوصية في المسكن المعاصر على الصعيد المعماري يتأثر بتغير وظيفة وشكل مجموعة من العناصر المعمارية فيه من: المدخل، الفتحات، الأدراج والمصاعد، الشرفات، الجدران، إضافة إلى عدم وجود تدرج في ترتيب فراغات المسكن تبعاً لمستويات الخصوصية "عام_شبه خاص_خاص" وتوجهه نحو الخارج واستخدام مواد بناء حديثة تساهم في انخفاض مستوى الخصوصية.

10. يمكن رفع مستوى الخصوصية في المسكن المعاصر من خلال تفعيل دور المهندس المعماري في العملية التصميمية وإدراكه أهمية القيم الاجتماعية والثقافية وتوفيرها في المسكن.

11. يسهل تحسين وضع المساكن المعاصرة من خلال توعية الأفراد وبذل بعض الجهود ما بين المهندسين والمخططين والمؤسسات ذات القرار من جهة وما بين السكان من جهة أخرى.

2.5 معايير تحقيق الخصوصية ضمن المسكن المعاصر: استراتيجيات وحلول مستقبلية.

بناء على ما سبق؛ تم التوصل إلى نتيجة أساسية في هذه الدراسة وهي حدوث تغير واضح في مستوى الخصوصية من المسكن التقليدي وصولاً للمسكن المعاصر في الوقت الحالي، والتأكيد على انخفاض مستواه في المسكن المعاصر بشكل عام. وبناء على ذلك تم تحديد مستوى الخصوصية بشكل مفصل في تصميم وتخطيط المسكن المعاصر، وتقديم مجموعة من الارشادات لتعزيز الخصوصية فيه والاسهام في تحسين واقع السكن الفلسطيني.

1.2.5 استراتيجيات توفير الخصوصية في المسكن المعاصر على المستوى العمراني

من خلال الدراسة تبين تأثير التخطيط العمراني للمدينة الحديثة على مستوى الخصوصية للمسكن المعاصر، حيث أن تخطيط المدينة الحالي أدى إلى انخفاض مستوى الخصوصية في المسكن المعاصر بشكل كبير.

- التدرج في وظائف مدينة الخليل واستعمالات الأراضي فيها: مع عدم وجود تدرج واضح في وظائف مدينة الخليل ووجود المستويات الأربعة بترتيبها من مستوى عام - شبه عام - شبه خاص - خاص، والاختلاط في استعمالات الأراضي أدى إلى وجود المساكن ضمن مناطق صناعية وتجارية وغيرها من المناطق واختفاء حدود المنطقة السكنية كمطقة سكن فقط مع عدم وجود مخطط هيكل حديث للمدينة، كما أصبح الانتقال مباشراً من المنطقة العام "الشارع الرئيسي" إلى الخاص "العمارة السكنية".

لذلك يجب إعادة النظر في عملية التخطيط للمدينة بشكل كامل، حيث أن البلدية بالاشتراك مع وزارة الحكم المحلي في صدد تقديم مخطط هيكل حديث في القريب العاجل للمدينة، فيجب على هذه الجهات المسؤولية تضمين مفهوم الخصوصية ضمن الاحتياجات الاجتماعية والثقافية للسكان، ومشاركتهم في عملية التخطيط للوصول لأفضل النتائج. كما أن هناك مناطق ضمن حدود البلدية ما زالت ذات كثافة سكانية منخفضة يمكن السيطرة عليها، وإمكانية اللجوء إلى نظام "المجاورات السكنية" والتي تساهم في تعزيز الخصوصية للمساكن فيها، فتقتصر على وجود السكن فقط مع

بعض المرافق الأساسية التي يحتاجها السكان كوجود مدارس ومسجد وبقالة وحديقة خاصة للسكان ويتمتع أفرادها بخصوصية ضمن هذه المجاورة، وتحديد طول وعرض الشوارع فيها من رئيسية وفرعية وشوارع مخصصة للمشاة فقط. إضافة إلى إمكانية وجود بوابة للمجاورة تقفل وتفتح في أوقات محددة أو وجود حارس يحافظ عليها، وتكون ضمن معايير مثل تحديد ارتفاع لها لتحديد مرور السيارات فقط دون الشاحنات للحفاظ على خصوصية أعلى، كما أنه بالإمكان تحديد منطقة كمواقف سيارات لمجموعة من المساكن والوصول للسكن عبر شوارع ضيقة خاصة للمشاة فقط وتضمن خصوصية أعلى للسكان.

كما لا بد _وبشكل أساسي_ من وجود تدرج في مستويات الخصوصية على مستوى المدينة ومستوى المجاورة السكنية من عام إلى شبه عام إلى شبه خاص فخاص. فإن المستويات الانتقالية في المدن هي أساس الحصول على الخصوصية للفراغات، فإيجاد فراغات بمستويات شبه عامة وشبه خاصة في تدرج المدن يساهم بشكل كبير في عملية تعزيز الخصوصية والمساهمة في استدامة المدينة اجتماعيا. كما أن وجود هذا التدرج وهذه الفراغات ذات المستوى شبه العام وشبه الخاص المفقودين في الوقت الحالي يساعد في إمكانية توجيه الفتحات نحو الخارج بشكل أكبر، فتحديد نطاق المستخدمين للمنطقة يقلل عدد المستعملين وبالتالي خصوصية أكبر، كما أن وجود هذه المستويات ينمي شعور الفرد بالأمان والانتماء للحي السكني لأنه يعتبر أن هذه الفراغات ضمن حدود ملكيته كما في شكل رقم 87.



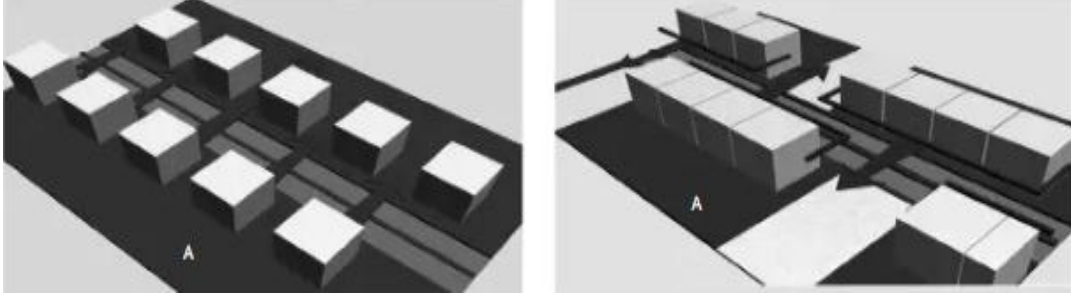
شكل رقم 87: اقتراح الباحثة لتحقيق الخصوصية ضمن المجاورة السكنية"، (<https://www.behance.net>) بتعديل،

(2018).

- **تخطيط شبكة الشوارع:** تقتصر الشوارع في المدينة المعاصرة على شوارع رئيسية وفرعية ويعرض مختلف، مما يسمح بمرور جميع المركبات الكبيرة والصغيرة من المناطق السكنية مؤديا إلى انخفاض في مستواها.

بينما بالامكان ضمن المخطط الهيكلي الحديث، إعادة تخطيط الشوارع ضمن نظام يضمن خصوصية المناطق السكنية بشكل أكبر، فبعض الشوارع تحتاج لأن تحدد للمشاة فقط ويمكن أن تكون قصيرة لتشجيع الأفراد على المشي وللحصول على خصوصية أعلى فيها، ومنع دخول الغرباء إليها، لا أن تخطط جميعها لوصول المركبات إليها والعبور منها دون قوانين تمنع، أو تحديد عرض للشوارع يحدد من يسمح له بالعبور، لا سيما أنه يجب تخطيط الشوارع بناء على مستويات الخصوصية في المدينة وتماشيا معها.

- **الأحكام والتشريعات:** ما زالت قوانين وتشريعات البناء في فلسطين متأثرة بالقوانين البريطانية القديمة، وهي لا تتماشى مع احتياجات المواطن وأدت إلى انخفاض مستوى الخصوصية في المساكن الحالية، فلا بد من إعادة النظر فيها وإعادة صياغتها بما يضمن خصوصية الأفراد داخل مساكنهم، خاصة قوانين الارتداد والتي لا تحقق الخصوصية بأشكالها. فمثلا كما في شكل رقم 88 بالنسبة للباحث (طعمة) اعتبر أن قوانين البناء الحديثة في الاردن والمستمدة من الانتداب البريطاني؛ والتي تؤدي لوجود مباني سكنية متوازية ومتقابلة ينخفض فيها مستوى الخصوصية وهي مماثلة لما هو موجود في فلسطين، فقد اقترح تغيير قوانين البناء بما يتناسب مع مفهوم الخصوصية، بحيث تكون كل مجموعة من المباني السكنية متلاصقة مع بعضها البعض وتليها فراغ يمكن من خلاله استغلاله كحديقة او مكان للعب الأطفال مع ايجاد متتالية مختلفة من المساكن المقابلة لها وتوفير خصوصية أعلى فيهم (Tomah, 2011).



شكل رقم 88: "إمكانية تغيير ترتيب المساكن لتحقيق الخصوصية فيها عند تغيير قوانين البناء"، (طعمة، 2012).

في النهاية؛ لا ينبغي إيجاد حلول للخصوصية في المسكن المعاصر بعيدا عن الجانب العمراني، فلا بد من التكامل ما بين الجانب العمراني والمعماري للوصول إلى مستوى الخصوصية المرغوب به داخل المسكن، تماما مثل المسكن التقليدي في مدينة الخليل، حيث كانت الحلول العمرانية الخطوة الأولى لتحقيق الخصوصية للحارات السكنية وبالتالي لكل مسكن فيها؛ حيث يمكن الاستفادة من الاستراتيجيات التي استخدمها القدماء لتحقيق الخصوصية للسكان وبالمستوى المطلوب كما تم الحديث عنها في الفصول السابقة، محققين لهم الراحة والأمان والخصوصية داخل مساكنهم. وهذا يقع على عاتق المخططين العمرانيين والجهات المسؤولة عن التخطيط مثل البلدية ووزارة الحكم المحلي إضافة إلى مشاركة السكان في هذه العملية لمعرفة احتياجاتهم الاجتماعية والثقافية والتي تشكل الخصوصية جزء منها.

2.2.5 استراتيجيات توفير الخصوصية في المسكن المعاصر على المستوى المعماري

برزت ملامح الخصوصية في المسكن التقليدي من خلال استخدام عناصر عززت الخصوصية في المسكن، ومن خلال التوجيه وترتيب الفراغات تبعا لتدرج الخصوصية وتحديد العلاقات فيما بينها، إضافة إلى مواد البناء المستخدمة والتي جميعها تعمل معا لتحقيق الخصوصية لأفراد المسكن؛ والتي تم مقارنتها وتحديد أثر كل منها على مستوى الخصوصية في الشقق السكنية المعاصرة والتي برز انخفاض مستوى الخصوصية فيها على النحو التالي:

- العناصر المعمارية التي تؤثر على الخصوصية في المسكن المعاصر

1. المدخل: فقد المدخل وظيفته وأصبح مجرد فتحة للشقة، سواء كمدخل للعمارة أو مدخل للشقة، بينما كان بشكله المعقد ضمن المسكن التقليدي نموذج متكامل بتركيبه وأجزائه التي يحقق بها أعلى مستويات الخصوصية. فيعد المدخل من أكثر العناصر المعمارية التي فقدت خصوصيتها في المسكن المعاصر، وأدت إلى انخفاض مستوى الخصوصية في المسكن بشكل كبير.

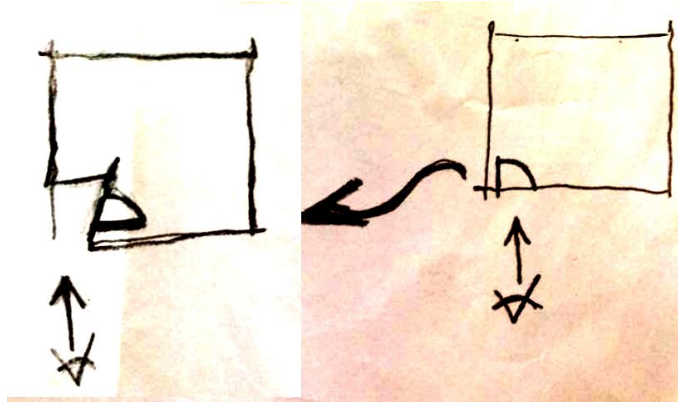
يجب التأكيد هنا على دور المعماري الكبير في إعادة تشكيل المدخل المعاصر بما يتناسب مع احتياجات السكان، حيث يمكن الاستفادة من شكل المدخل التقليدي ومضمونه وابتكار مدخل معاصر يحمل نفس الهدف لتحقيق أعلى خصوصية بشكل جديد بما يلئم الاحتياجات المعاصرة.

وتقترح الباحثة لزيادة الخصوصية للعمارات السكنية المعاصرة إضافة مدخل لقطعة الأرض عدا عن مدخل العمارة ومدخل الشقق، وهذا يساعد بتحقيق خصوصية أعلى للعمارة بأكملها خاصة تلك التي تقع على شوارع رئيسية، فمن خلال مدخل قطعة الأرض يتم وضع حدود واضحة للعمارة تفصل ما بين المستوى العام والخاص، ويكون ذلك من خلال وضع حدود فيزيائية تحيط بقطعة الأرض "سور" بارتفاع عالي يضمن خصوصية أعلى للسكان، ويكون هذا المدخل ذو تركيب معقد ويتكون من عدة أجزاء "مماثل لمضمون المدخل التقليدي"، ينتقل إلى مدخل العمارة بشكل غير مباشر مما يعطي خصوصية أكبر له. فمثلا في شكل رقم 89 باستخدام الأشجار العالية والأسوار العالية يمكن تحقيق الخصوصية لثلاثة طوابق على الأقل في العمارات السكنية من التعدي من الشارع، وأي وحدة سكنية أعلى من ذلك فهي حققت الخصوصية بسبب ارتفاعها العالي عن الشارع، ولكنها ما زالت تحتاج لتحقيق الخصوصية من العمارات القريبة لها من خلال استخدام وسائل أخرى.



شكل رقم 89: "تحقيق الخصوصية للعمارات السكنية من خلال الأسوار والنباتات العالية"، (طعمة، 2012).

كما يمكن تصميم مدخل الشقق بطريقة تزيد من خصوصيته من خلال إيجاد فراغ أو مساحة صغيرة أمام الشقة تنقل من المساحة المشتركة في كل طابق إلى داخل الشقة بشكل منكسر، ويمكن التحكم بإضاءتها لجعلها خافتة لتحقيق خصوصية أعلى كما في شكل رقم 90، كما يجب دراسة مدخل جميع الشقق مع بعضها البعض وجعلها متناكبة.



شكل رقم 90: "تحقيق الخصوصية في مدخل الشقق بإيجاد مساحة أمامه وتصميمه بزوايا تمنع الرؤية المباشرة"، (الباحثة، 2019).

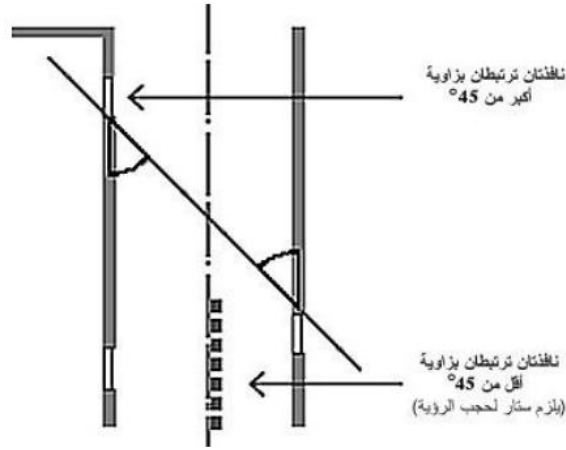
كما يمكن الحفاظ على الموزع كفراغ يعمل على نقل الضيوف من المدخل إلى الفراغات العامة في المسكن بدون كشف فراغات المنزل الأخرى، كما يجب فتح باب المدخل على جدار مصمت لزيادة الخصوصية في المسكن، حتى وإن تم فتح باب الشقة لا يمكن للعابرين رؤية ما بداخلها.

2- الفتحات: تتميز الفتحات في المسكن المعاصر باتساعها ونسبتها العالية ضمن الواجهات المختلفة، مما يعني انخفاض في مستوى الخصوصية.

يتم تصميم الفتحات عادة من قبل المعماري بدون دراسة توجيهها، حيث يكون تصميمها يتبع الجمال لا الوظيفة والتوجيه، ولكن هذا يساعد بتحقيق مستوى أعلى للخصوصية للمساكن، حيث يمكن استخدام فتحات طولية بعرض أقل وارتفاع أكبر وبعدد أقل في الواجهات الشمالية وهذا يسهم بشكل تلقائي برفع مستوى الخصوصية، أما الفتحات العرضية وذات الحجم الأكبر تكون ضمن الواجهات الجنوبية وهذه الفتحات تحتاج لحلول لتوفير الخصوصية فيها. حيث يقع ذلك على عاتق المعماري بالمقام الأول، فتقترح الباحثة بعض الارشادات:

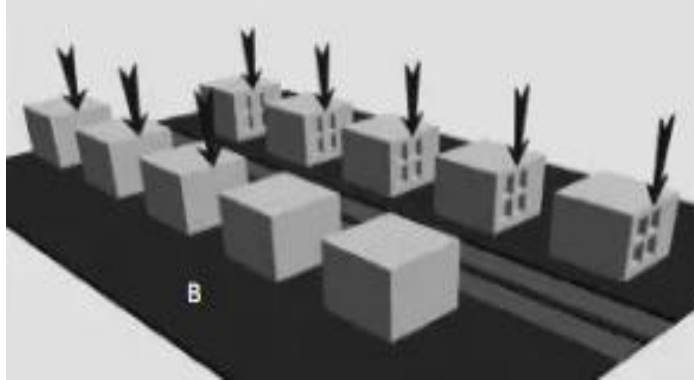
■ دراسة النوافذ بما يخدم الوظيفة الرئيسية من الحصول على التهوية والاضاءة، وبما يلائم توجيه النوافذ وبالحجم والعدد المطلوب لتحقيق خصوصية أعلى، ثم يمكنه بعد ذلك الاهتمام بجمالية الفتحات دون التأثير على انخفاض مستوى الخصوصية. فمثلا يمكن تقليل حجم النوافذ للفراغات الخاصة مثل غرف النوم.

■ يجب دراسة نوافذ المساكن المقترحة بناء على نوافذ المساكن القائمة والمجاورة للمسكن الحديث المقترح، لتقليل المقابلة بين النوافذ، فتعطى الأولوية للبناء الأقدم من باب احترام حرمة الجار والحفاظ على حقوقه، حيث حسب (علي، 2015) يمكن الاستعانة بتصميم النوافذ حسب زاوية 45 كما في شكل رقم 91، فالنوافذ المتقابلة التي تربطها زاوية أكبر من 45 فهي لا تحتاج لسواتر، أما التي يكون بينها زاوية أقل من 45، فهي بحاجة إلى سواتر.



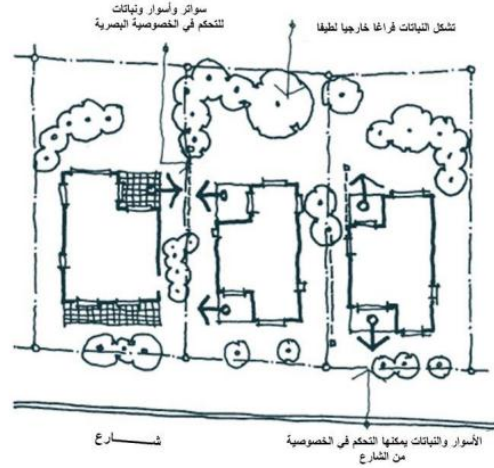
شكل رقم 91: "آلية تصميم زاوية 45 بين النوافذ"، (علي، 2015)

- كذلك يمكن تحديد الواجهات التي يمكن وضع الفتحات فيها لتقليل المقابلة بين الفتحات وكشف خصوصية السكان كما في شكل رقم 92.



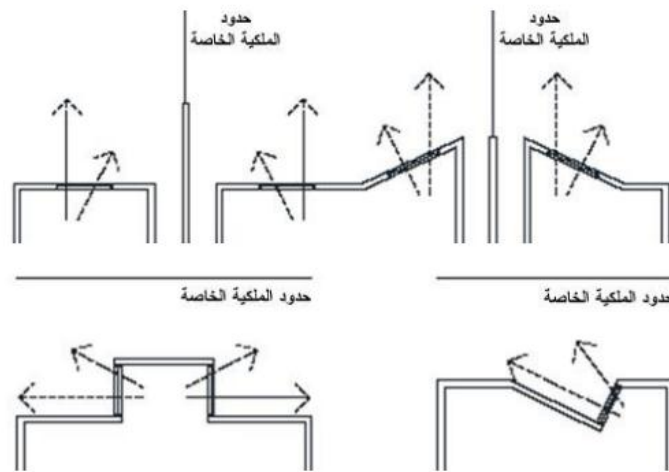
شكل رقم 92: "تحديد مكان الفتحات لتحقيق خصوصية أعلى لها"، (طعمه، 2012).

- الاستفادة من هدف استخدام المشربية في المسكن التقليدي لتحقيق الخصوصية للمسكن والسماح بالاضاءة والتهوية وتحويرها بشكل معاصر بما يلائم الاحتياجات العصرية.
- إمكانية استخدام النباتات لزيادة الخصوصية إضافة إلى فوائد جمالية وبيئية، كما يمكن الاستعانة بالاشجار العالية الكثيفة حول المسكن لتحقيق خصوصية أعلى للمسكن شكل رقم 93.



شكل رقم 93: "استخدام النباتات لتحقيق الخصوصية للمساكن"، (علي، 2015).

- يمكن تصميم النوافذ بزوايا خاصة تساعد على الحد من الرؤية من الخارج نحو الداخل وتحافظ على خصوصية المساكن المجاورة لبعضها كما في شكل رقم 94.



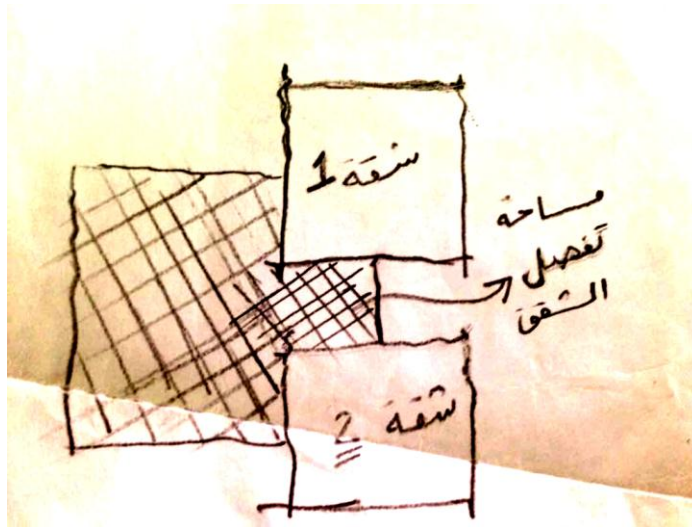
شكل رقم 94: "زوايا مختلفة للنوافذ تساعد في تحقيق خصوصية بين المتجاورين"، (علي، 2015).

- يمكن العمل على تطوير الوسائل الحديثة التي تساهم في تحقيق الخصوصية للنافذة، مثل الأباجور والشوادر وغيرها من الأمور بحيث تخدم النواحي الوظيفية ولا تؤثر على الناحية البيئية والجمالية، فمثلا يمكن زيادة المسافة بين الثقوب الموجودة في الأباجور العادي، وهذا يمكن عند شبه اغلاقه بترك مسافة يمكن من خلالها السماح بدخول الهواء والاضاءة ومنع الرؤية من الخارج للداخل.

أما بالنسبة للأبواب الداخلية؛ فيمكن التحكم في مكانها، من خلال عدم المقابلة بين الأبواب لتوفير خصوصية أعلى، كما يجب دراسة توجيهها بشكل يضمن خصوصية كل فراغ، مثل عدم فتح أبواب غرف النوم "مستوى خاص" على غرفة المعيشة "مستوى شبه خاص"، أي ضمان خصوصية كل مستوى من خلال الأبواب وتوجيهها.

3- الجدران: الجدران الخارجية في المساكن المعاصرة بسمكها القليل مقارنة مع جدران المسكن التقليدي وفرت الخصوصية السمعية والبصرية للمسكن لاحتوائها على مواد عازلة تمنع انتقال الصوت خارج المسكن وإليه. أما الجدران الداخلية والتي قد تشترك فيها الشقق السكنية في نفس الطابق فهي لا تمنع انتقال الصوت، فيشعر الجيران بضجيج جيرانهم واصواتهم، فينخفض مستوى الخصوصية السمعية للشقق السكنية.

وتقترح الباحثة لرفع مستوى خصوصية الجدران المشتركة بين الشقق السكنية إلى زيادة سمكها وتزويدها بمواد عازلة للصوت، أو بالامكان ترك فاصل ما بين الشقق السكنية وهذا يعمل على توفير الخصوصية السمعية والبصرية بين الجيران، فيمكن ترك مسافة بين الشقق ضمن المساحة المشتركة بين الشقق تساهم في رفع الخصوصية إضافة إلى إمكانية استغلالها للعب الأطفال والتواصل الاجتماعي بين الجيران شكل رقم 95.



شكل رقم 95: "إيجاد مساحة تفصل بين الشقق تساهم في تحقيق الخصوصية لكل شقة"، (الباحثة، 2019).

4- الشرفات: الشرفات في الشقق السكنية المعاصرة هي أكثر الفراغات المكشوفة في المسكن بسبب توجيهها نحو الخارج، فلا بد من تحقيق الخصوصية اللازمة لها.

تقترح الباحثة مجموعة من الارشادات لرفع مستوى الخصوصية فيها، حيث للمعماري دور مهم في تحقيق الخصوصية فيها:

- يجب دراسة توجيه الشرفات في المساكن المراد بناؤها بناء على المساكن القائمة المجاورة للمسكن؛ من أجل دراسة إمكانية تغيير توجيهها بشكل يضمن خصوصية أعلى فيها، وابتعاد المهندسين المعماريين عن جعل الشرفات هي الفراغات التي تفصل الشقق المتجاورة عن بعضها البعض والتي تغيب فيها الخصوصية السمعية والشمية والبصرية كما يظهر في شكل رقم 96.



شكل رقم 96: "توجيه الشرفة لتوفير الخصوصية لها بسبب وجود عمارة مقابلة"،

(https://twitter.com/eng_altamimi2/status/984109466441388032).

- يمكن استخدام مواد مختلفة تساهم في توفير الخصوصية ولا تمنع الحصول على التهوية والإضاءة وتسمح بالتمتع بالطبيعة الخارجية، مثل استخدام شرائح من الخشب المعالج أو الألمنيوم الطولية والتي تسمح بالفتح والإغلاق بما يناسب السكان.



شكل رقم 97: "وسائل توفير الخصوصية في الشرفات"، <https://www.pinterest.at>

- استخدام أسلوب المصمت والمفرغ في الشرفات بطريقة تحافظ على خصوصية السكان وبما يلائم موقع الشرفة، مثل استخدام الزخارف في الحجر أو الحديد أو الطوب أو استخدام أسطح متقبة والتي تسمح بعبور الضوء والهواء من خلالها، وبأسلوب عصري يلائم توجهات المماريين المعاصرين في تحقيق الجمال في الواجهات.



شكل رقم 98: "وسائل تحقيق الخصوصية بأسلوب المصمت والمفرغ في الشرفات"، <https://www.pinterest.at>

- استخدام النباتات المتسلقة والضخمة والممتدة التي تساهم بشكل كبير في توفير الخصوصية في الشرفات، والتي تعد وسيلة اقتصادية لتحقيق الخصوصية في المساكن، مثل استخدام الخيزران المعالج الذي أصبح كثير الاستخدام في الآونة الأخيرة وبأشكال مختلفة.



شكل رقم 99: "استخدام النباتات في الشرفات لتحقيق الخصوصية فيها"، (<https://www.homify.com.eg>).

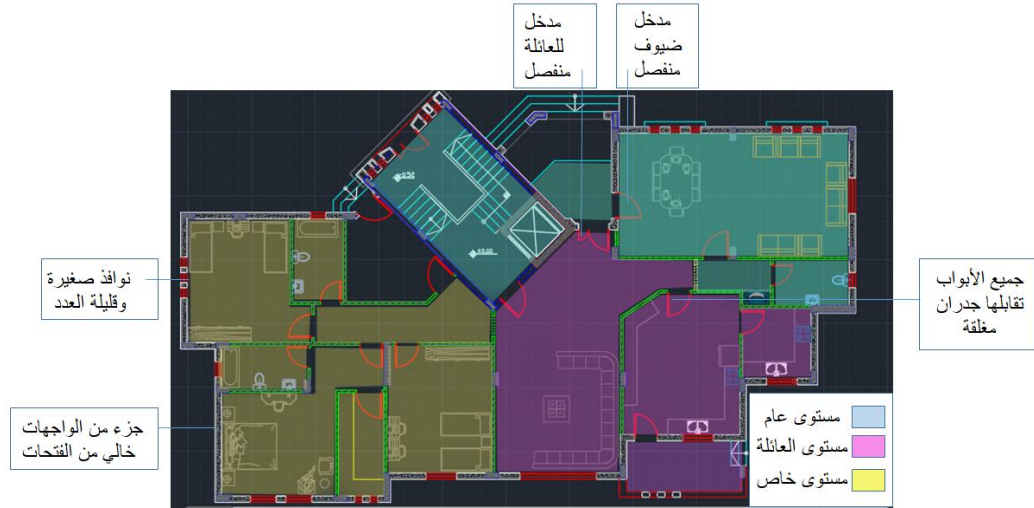
- **التدرج في ترتيب الفراغات:** يوجد اختلاط في مستويات الخصوصية لفراغات المسكن الداخلية في المسكن المعاصر، لكنه ما زال يحافظ على خصوصية المستوى الخاص الذي يضم غرف النوم في المسكن، حيث تتركز دائماً في جانب واحد وفي نهاية المسكن أو تقع في مكان لا يمكن الوصول إليه إلا من قبل أفراد الأسرة على الرغم من بعض الحالات التي تفتح أبواب هذا المستوى وتطل على المستوى شبه الخاص "العائلي". أما مستوى شبه الخاص والمستوى العام يوجد اختلاط فيه بدون مراعاة الخصوصية تبعاً لأن معظم الشقق السكنية المعاصرة تتبع نظام التصميم المفتوح، فتعتبر هذه الفراغات ذات مستوى خصوصية منخفض، ينكشف فيها الأفراد من قبل الضيوف أو حتى من الخارج بسبب أن بعض هذه الفراغات موجودة في مقدمة المسكن ولا يفصلها عن الخارج إلا باب الشقة. لذلك تؤكد الباحثة على أهمية عملية التصميم التي تبنى على أساس الخصوصية ومفهومها، وإعادة الاهتمام بترتيب الفراغات ضمن مستويات الخصوصية وتدرجها أثناء عملية التصميم. كما أن المسكن التقليدي تحققت فيه هذه المستويات ضمن تسلسل منتظم يحقق الخصوصية والراحة لأفراد المسكن؛ فبإمكان المعمارى دراسة الأسلوب المتبع في تصميم المسكن التقليدي ومواكبته ضمن الاحتياجات المعاصرة، حتى وإن كانت الشقق السكنية ذات مساحات صغيرة فـالمسكن التقليدي كانت مساحات الغرف فيه صغيرة أو فيها بعض الفراغات التي تحتاج للتهوية من فراغات أخرى، حيث يمكن استخدام وسائل بسيطة تحقق الخصوصية لكل فراغ من استخدام بعض قطع الأثاث وترتيبها بشكل يحجب الرؤية مثل الخزن، أو إغلاق الفراغات بمواد خفيفة تساهم في إعطاء جمالية للفراغ وتمنع الرؤية مثل فواصل الجبس أو الخشب أو الزجاج الضبابي أو الملون بارتفاع معين لا يحجب الإضاءة والتهوية والذي يحقق الهدف من استخدامه ويحقق الجمال.

- **توجيه المسكن:** هناك العديد من الدراسات التي تدعو لإعادة مفهوم الفناء في المسكن المعاصر وبشكل يواكب العصر لإعادة تحقيق الخصوصية للأفراد داخل مساكنهم، قد يساعد ذلك في رفع مستوى المسكن المعاصر وتحقيقه للخصوصية والاحتياجات الثقافية والاجتماعية، لكن في حال استمر توجيه المسكن المعاصر نحو الخارج، فتتترح الباحثة العمل على تحقيق الخصوصية للفراغات والعناصر الموجهة نحو الخارج مثل الفتحات الخارجية والشرفات كما ذكر في البنود السابقة، مع اتباع بعض الإرشادات التي تساهم في تحقيق الخصوصية للمسكن، من خلال وضع حدود واضحة لكل مسكن تفصلها عن المجاورين، وإمكانية استخدام أسوار عالية تمنع دخول الغرباء أو تقلل من كشف السكان والحفاظ على خصوصيتهم، كما يمكن استخدام أشجار دائمة الخضرة ذات ارتفاع كبير توفر الخصوصية ولا تمنع مرور أشعة الشمس والهواء للمسكن، إضافة إلى تعديل قوانين الإرتداد والتي تؤثر بشكل كبير في توفير الخصوصية للمساكن الموجهة نحو الخارج.

- **مواد البناء المستخدمة:** استخدم الزجاج والألمنيوم في الواجهات الخارجية للمساكن المعاصرة بكميات كبيرة، مما ساعد على انكشاف السكان بشكل أكبر، وانخفاض مستوى الخصوصية في مساكنهم. حيث يمكن استخدام الزجاج بكميات أقل وبخصائص ومميزات تساهم في تحقيق الخصوصية، فهناك أنواع من الزجاج عاكسة لا تسمح لمن يقف بالخارج برؤية من في داخل المسكن، وزجاج ضبابي غير كاشف من الداخل والخارج يمكن استخدامه في الوحدات الصحية أو في الفراغات التي تحتاج للضوء الطبيعي ولا تحتاج للتواصل مع الخارج.

فيما يلي مقترح لعمارة سكنية تتألف من ثلاثة طوابق في مدينة الخليل تم تحقيق الخصوصية أثناء العملية التصميمية من قبل الباحثة؛ من خلال استخدام عناصر معمارية تساهم في تحقيق الخصوصية بطريقة عصرية من خلال استخدام مضمون المدخل التقليدي بإيجاد عدة مستويات للمدخل وصولاً للمدخل الرئيسي للوحدة السكنية وإيجاد مساحة خارجية تساهم في تحقيق خصوصية أعلى للمسكن، إضافة إلى استخدام النوافذ صغيرة الحجم وقليلة العدد، وكذلك الأبواب التي تقابلها جدران مصمتة، ووجود تدرج في مستويات الخصوصية لفراغات الوحدة السكنية بدون تداخل فيهم كما يظهر في الأشكال التالية: شكل رقم 100، شكل رقم 101، شكل رقم 102، شكل رقم 103.

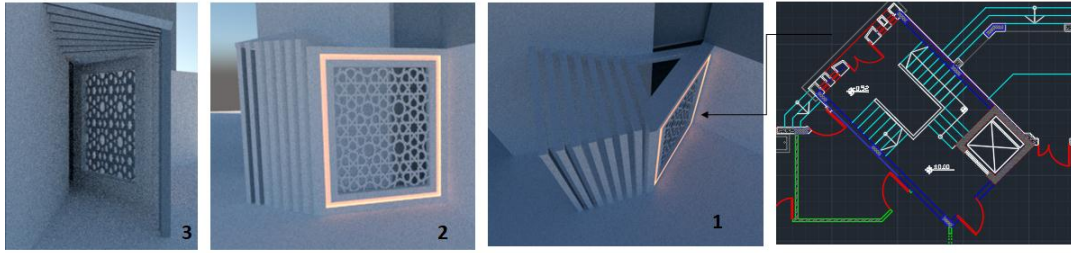
إضافة إلى شكل رقم 104 الذي يوضح استخدام الزخارف لتحقيق خصوصية أعلى لمطلع الدرج والشرفات المجاورة لها، وهنا تم استخدام الحجر كمادة للزخارف حيث يمكن استخدام مواد أقل تكلفة كالحديد والخشب المعالج.



شكل رقم 100: "تحقيق الخصوصية في الطابق الأرضي لمقترح عمارة سكنية في الخليل"، (الباحثة، 2019).



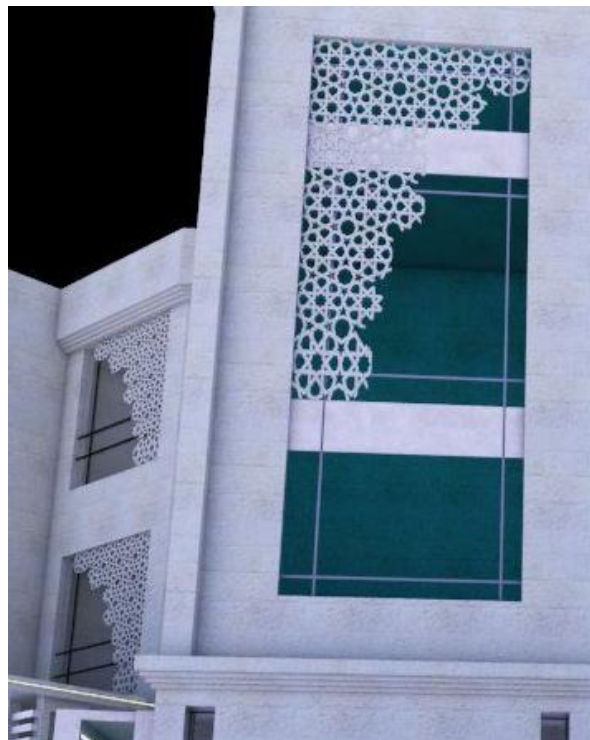
شكل رقم 101: "تحقيق الخصوصية للطابق الثاني لمقترح عمارة سكنية في الخليل"، (الباحثة، 2019).



شكل رقم 102: تحقيق الخصوصية لمطلع بيت الدرج لمقترح عمارة في مدينة الخليل"، (الباحثة، 2019).



شكل رقم 103: تحقيق الخصوصية بشكل معاصر لمدخل وحدة سكنية لمقترح عمارة في مدينة الخليل"، (الباحثة، 2019)



شكل رقم 104: تحقيق الخصوصية لمطلع الدرج والشرفات في وحدة سكنية مقترحة لعمارة في مدينة الخليل"، (الباحثة،

2019).

3.5 التوصيات

أثبتت نتائج الدراسة أن توفير الخصوصية في المساكن المعاصرة على المستويين العمراني والمعماري يساهم في تحسين ورفع مستوى السكن وتقدم مجموعة من التوصيات وإجراء المزيد من البحوث مثل:

1. إجراء المزيد من الدراسات الكمية حول أهمية الخصوصية وأهمية توفيرها في المسكن المعاصر بشكل خاص والاحتياجات الاجتماعية الثقافية بشكل عام وأهمية ذلك في الوصول لاستدامة المساكن.

2. لا بد من إشراك أفراد المجتمع المحلي في عملية التصميم والتخطيط على المستوى العمراني والمعماري لمعرفة مختلف احتياجاتهم ومشاركتهم في تحمل المسؤولية تجاه مدنها.

3. على المهندس المعماري إدراك دوره الكبير في تحسين نوعية السكن من خلال تأثيره على أصحاب الملك أثناء عملية التصميم لا الانسياق للتصاميم التجارية التي تؤثر سلباً على مستوى السكن.

4. ينبغي إدراك قيمة المساكن التقليدية والقيم والإرث الغني الذي تحمله ومدى اهتمامها بالاحتياجات الاجتماعية والثقافية وأهمية دراستها ضمن مساقات تخصص الهندسة المعمارية في الجامعات؛ لإدراك هذا التراث الثري.

5. ينبغي إدراك أهمية توفير الخصوصية في المسكن المعاصر واتباع مجموعة من الاستراتيجيات لإعادة توفيرها في المسكن المعاصر.

6. معظم المساكن المعاصرة تعاني من فقد الخصوصية وعدم تلبية الاحتياجات الثقافية والاجتماعية فيها، ومع عدم وجود استراتيجيات من قبل البلديات أو الجهات المسؤولة يمكن اعتماد المبادئ التوجيهية في هذه الدراسة كبداية جيدة لإعادة توفير الخصوصية في المساكن المعاصرة.

قائمة المصادر والمراجع

- المراجع الأجنبية:

1. Abbasoglu, M. S., & Dagli, U. U. (2001). **Women ' S Visual Privacy Analysis in Traditional Houses and Modern Apartment Block Neighbourhoods in Famagusta (North Cyprus)**. 393–403.
2. Abdel-Azim, G., & Osman, K. (2017). **The importance of cultural dimensions in the design process of the vernacular societies**. Ain Shams Engineering Journal, 11.
3. Abusariyyeh, A. (2011a). **Absence of a structural plan for Hebron environmental and economic impact on the city and its historic center**. In H. R. Committee (Ed.), The international conference on the development and economical revival of city centers (pp. 198–247). Hebron-Palestine: Swiss Agency for development and Cooperation SDC.
4. Abusariyyeh, A. (2011b). **Domed Roofs, an Architectural Features of traditional houses in the levant**. In Hebron Rehabilitation Committee (Ed.), **The international conference on the development and economical revival of city centers** (pp. 248–285). Hebron-Palestine: Swiss Agency for development and Cooperation SDC.
5. Ahmad, T. (2008). **Analyzing Architectural Styles for Residential Buildings in Palestine (The Case of Nablus)**. Al-Najah National University.

6. Akbar, J. (1984). **Responsibility and the Traditional muslim built environment.** Massachusetts Institute of Technology Cambridge, Massachusetts.
7. Al-Amad, E. (1998). **Continuity and change in traditional domestic architecture of Palestine: Transformation of traditional concepts of house design in Nablus.** University of Glasgow.
8. Al-Thahab, A., Mushatat, S., & Abdelmonem, M. G. (2016). **Between tradition and modernity: Determining spatial systems of privacy in the domestic architecture of contemporary Iraq.** Open House International, 41(1), 74–81.
9. Althahab, A., Mushatat, S., & Abdelmonem, M. G. (2014). *between Tradition and Modernity: Determining Spatial Systems of Privacy in the Domestic Architecture of Contemporary Iraq.* International Journal of Architectural Research, 8(3), 238–250. <https://doi.org/10.26687/archnet-ijar.v8i3.396>
10. Altman, I. (1975). **The Environment and Social Behavior: Privacy, Personal Space, Territory, Crowding.** Wadsworth Publishing Company, Vol. 1, p. 256. <https://doi.org/10.2307/2065073>
11. Altman, I. (1977). *Privacy Regulation: Culturally Universal or Culturally Specific?* Journal of Social Issues, 33(3), 66–84. <https://doi.org/10.1111/j.1540-4560.1977.tb01883.x>

12. Cesari, C. De. (2010). **Hebron , or Heritage as Technology of Life.** Jerusalem Quarterly, (41), 6–28.

13. Dallas, H. N. (1959). **Effect of Culture on Architectural Expression (Lalit Kala Akademi).** Retrieved from <https://architexturez.net/doc/az-cf-168644>

14. Dweik, G. J., & Shaheen, W. S. (2017). **Classification of Residential Buildings in the Old City of Hebron.** Structural Studies, Repairs and Maintenance of Heritage Architecture XV, 171, 111–122. <https://doi.org/10.2495/STR170101>

15. Ettehad, S., Azeri, R. K., & Kari, G. (2014). ***The Role of Culture in Promoting Architectural Identity.*** European Online Journal of Natural and Social Sciences Special Issue on Architecture, 3(4), 410–418. Retrieved from <http://search.proquest.com/docview/1679263178/fulltextPDF/3677979953EF48F7PQ/6?accountid=31562>

16. Fallah, S. N., Khalili, A., & Rasdi, M. T. B. M. (2015). ***Cultural Dimensions of Housing Entrance Spaces: Lessons for Modern HDVD Housing.*** Journal of Applied Sciences, 15(2), 173–183.

17. Forgas, J. P., & Jones, R. (1985). **Interpersonal behaviour: The psychology of social interaction.** In Pergamon Press. Elmsford, NY, US: Pergamon Press.

18. Gavison, R. (1980). ***Privacy and the Limits of Law***. *The Yale Law Journal*, 89(3), 421. <https://doi.org/10.2307/795891>
19. Georgiou, M. (2006). **Architectural Privacy A Topological Approach To Relational Design Problems**. University College London.
20. Gharaei, F. M. N., Rafieian, M., & Jalalkamali, N. (2012). **Investigating Cross-Cultural Differences in the Privacy Regulation and Perception of Crowding: Northern and Yazdi Women in Iran**. *Procedia - Social and Behavioral Sciences*, 50, 69–78. <https://doi.org/10.1016/j.sbspro.2012.08.016>
21. Hadid, M. (2002). **Architectural styles survey in Palestinian territories**. Energy Codes for Building (Www. Molg. Pna. Ps), (August).
22. Hakim, B. (1986). **Arabic-Islamic Cities: Building and Planning Principles**. London: KPI/Routledge and Kegan Paul.
23. Harrison, A. A., Struthers, N. J., & Harrison, A. A. (2018). **Incorporation of privacy elements in space station design**.
24. Heydaripour, O., Behmaneshnia, F., Talebian, E., & Hoodeh, P. (2017). **A Survey on Privacy of Residential Life in Contemporary Apartments in Iran**. *International Journal of Scientific Study*, 5(3), 254–263. <https://doi.org/10.17354/ijssJuneI/2017/037>
25. Hwaish, A. N. A. (2015). **Concept Of The Islamic House; A Case Study Of The Early Muslims House**. 4th IASTEM International Conference, 86–93. Amsterdam, Netherlands.

26. Ismail, R. H. (2015). **Adaptation of housing design to culture change in syria: concepts and practices in the city of latakia** (Heriot-Watt University; Vol. 10643554). Retrieved from https://search.proquest.com/docview/1927879514?accountid=8359%0Ahttp://ne4ke2fg4p.search.serialssolutions.com?ctx_ver=Z39.88-2004&ctx_enc=info:ofi/enc:UTF-8&rft_id=info:sid/ProQuest+Dissertations+%26+Theses+Global&rft_val_fmt=info:ofi/fmt:kev:mtx:disserta
27. Itma, M. (2014). **High-density housing in palestine: Learning from traditional typologies**. WIT Transactions on Ecology and the Environment, 191, 87–95. <https://doi.org/10.2495/SC140081>
28. Lang, J. (1987). Privacy, **Territoriality and Personal Space—Proxemic Thoery**. In in *Creating Architectural Theory: The role of the behavioral sciences in design*, (pp. 145–156). New York.
29. Laughead, A. . (1999). **Illumination Level as an Influence Factor on Proxemic Behavio** (Virginia Tech). Retrieved from <http://hdl.handle.net/10919/35660>
30. Mahgoub, Y. (2007). *Architecture and the expression of cultural identity in Kuwait*. *Journal of Architecture*, 12(2), 165–182. <https://doi.org/10.1080/13602360701363486>

31. Mohammed, A. H., & Dahlan, A. sadeq. (2008). ***Privacy crisis in contemporary architecture with concentration on contemporary architecture in Jeddeh city as a model.*** *Journal of Engineering Sciences*, 36(5), 1301–1317.
32. Othman, Z., Aird, R., & Buys, L. (2015). **Privacy, modesty, hospitality, and the design of Muslim homes : A literature review.** *Frontiers of Architectural Research*, 4(1), 12–23.
<https://doi.org/10.1016/j.foar.2014.12.001>
33. Ramezani, S., & Hamidi, S. (2010). ***Privacy and Social Interaction in Traditional Towns to Contemporary Urban Design in Iran.*** *American Journal of Engineering and Applied Sciences*, 3(3), 501–508.
<https://doi.org/10.3844/ajeassp.2010.501.508>
34. Sabah, K. A. (2011). **Resident Participation in sustainable development of old urban areas (city centres), Hebron Center: A Case Study.** *The International Conference on the Development and Economical Revival of City Centers*, 490–499. Hebron-Palestine: Swiss Agency for development and Cooperation SDC.
35. Salamati, A. A. (2001). **Urban housing design in Iran in response to socio-cultural and environmental conditions (University Of Strathclyde Glasgow).** Retrieved from <http://ethos.bl.uk/OrderDetails.do?uin=uk.bl.ethos.248336>

36. Shabani, M., Tahir, M., Arjmandi, H., & Che-Ani, A. (2010). **Achieving Privacy in the Iranian Contemporary Compact Apartment Through Flexible Design.** Wseas.U.s, 285–296. Retrieved from <http://www.wseas.us/e-library/conferences/2010/Japan/POWREM/POWREM-45.pdf>
37. Stephen, F., & Kenney, B. . (1994). **Cultural influences on architecture (Texas Tech University).** Retrieved from <https://ttu-ir.tdl.org/ttu-ir/>
38. Tomah, A. N. (2011). **Visual privacy recognition in residential areas through amendment of building regulations.** jordan.
39. Touman, I. A., & Al-Ajmi, F. F. (2017). **Privacy in Arabian Architecture: Past and Present Differential Understanding—Part I: Egyptian House Design.** Art and Design Review, 5, 258–276. <https://doi.org/10.4236/adr.2017.54022>.
40. Wahid, J., & Khozaei, F. (2008). **Visual privacy and residential facades in traditional and modern houses, case study: houses in hot-arid region of Iran.** 5th Great Asian Streets Symposium: A Public Forum of Asian Urban Design, 10.

- المراجع العربية

1. أبو حسين، ط. (2017). التكية الإبراهيمية في الخليل: تقليد تتوارثه الأجيال.
2. أبو وردة، ن. (2013). تأصيل قوانين العمران بقطاع غزة في ضوء التشريع الإسلامي. الجامعة الإسلامية، غزة_فلسطين.
3. أحمد، ع. ا. (1998). الخليل والحرم الإبراهيمي في عصور الحروب الصليبية 1099-1187 (الطبعة الأولى). القاهرة: دار الفكر العربي للطباعة والنشر.
4. أكبر، ج. (1995). مقارنة الشريعة بأنظمة العمران الوضعية In. عمارة الأرض في الإسلام (الطبعة الثالثة). بيروت: مؤسسة الرسالة.
5. إدريس، م. م. (1995). الخصوصية: الدلالة والمفهوم في تشكيل الفراغ المعماري في البيئة السكنية. مجلة جامعة الملك سعود، 63-102.
6. ابن حجر، أ. ب. ع. (1987). فتح الباري شرح صحيح البخاري (الطبعة الخامسة). م. ا. الخطيب (Ed.). القاهرة: دار الريان للتراث.
7. ابن فرحون، أ. ا. ا. ب. ع. م. (2003). تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام (الطبعة الأولى ج. مرعشلي).
8. الخطة الشاملة للحفاظ على البلدة القديمة من الخليل وإعادة احياؤها. (2014). الخليل - فلسطين.
9. السعيدة، م. (2003). مدينة الخليل "دراسة في جغرافية المدن". جامعة النجاح الوطنية.
10. السعد، أ. (2004). ضوابط بناء المساكن في الفقه الإسلامي. جامعة مؤتة، المملكة الأردنية الهاشمية.

11. حموش، م. أ. ب. (2003). المعايير الهندسية والتخطيطية في المدن الإسلامية العتيقة. مجلة جامعة الملك سعود، 139-165.
12. طه، ر. م. ع. (2010). التأثير المتبادل بين الواقع العمراني للمساكن والهوية الثقافية الاجتماعية للسكان حالة دراسية: البلدة القديمة بنابلس. جامعة النجاح الوطنية، نابلس-فلسطين.
13. عباس، ف. ا. (1989). العادات والتقاليد في الموروث الشعبي الفلسطيني (الطبعة الأولى). جامعة كاليفورنيا.
14. علي، ع. ا. (2001). المعايير التخطيطية للمدينة العربية في ضوء المنهج الاسلامي . In هيئة المعمارين العرب واتحاد المهندسين العرب (Ed.) المؤتمر العلمي الثاني لهيئة المعمارين العرب-المعايير التخطيطية للمدن العربية . (pp. 1-20) طرابلس، الجماهيرية العظمى.
15. علي، م. (2015). أثر تصميم النوافذ على الانكشاف البصري في المباني السكنية متعددة الطوابق في قطاع غزة. الجامعة الاسلامية- غزة.
16. عواد، ع. ا. (1997). الجغرافية الاقليمية لمدينة الخليل. الخليل - فلسطين.
17. عيد، م. (2015). المعايير التخطيطية للمدينة بين الأصالة والمعاصرة. الجامعة الاسلامية، غزة-فلسطين.
18. لجنة إعمار الخليل. (2018). الطبيعة العمرانية للبلدة القديمة . Retrieved from <http://www.hebronrc.ps>
19. مجادلة، م. (2017). مدينة الخليل وجه معماري فريد رسم ملامحه التاريخ. مجلة العرب، 20-21 .
20. مركز المعلومات الوطني الفلسطيني- وفا. (2011). العمارة في مدينة الخليل.

21. مصطفى، أ. (2010). تشكيل الفراغات والساحات العامة في البلدة القديمة في مدينة نابلس: تحليلها مقترحات تطويرها. جامعة النجاح الوطنية- نابلس.
22. ميخائيل، س. (2004). الخصوصية ودور المعماري العربي في حل إشكالية عمارة المساكن (دراسة تحليلية مقارنة لنماذج من مدينة دمشق للمساكن التقليدية وإبان الانتداب الفرنسي وما بعده). جامعة دمشق للعلوم الهندسية، 239-26.

An-Najah National University

Faculty of Graduate Studies

**A Comparative Study of Privacy in Palestinian
Housing: Case Study Hebron City**

By

Niveen Abdel-Razzaq Abdel-Qader Qawasmeh

Supervisor

Dr. Eman Amad

Co-Supervisor

Dr. Haithem Ratrouf

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for
the Degree of Master of Architectural Engineering, Faculty of
Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.**

2019

**A Comparative Study of Privacy in Palestinian Housing: Case Study
Hebron City**

By

Niveen Abdel-Razzaq Abdel-Qader Qawasmeh

Supervisor

Dr. Eman Amad

Co-Supervisor

Dr. Haithem Ratrout

Abstract

Privacy in architecture is what individuals aim to achieve in their homes. It is an innate instinct for all people. Its levels vary according to cultures and religions. Islamic teachings raise the need for a higher level of privacy. The Palestinian community, as one of its communities, requires to provide high privacy in order to secure people's sociocultural values, comfort and safety.

The privacy level of traditional residences is higher than the current contemporary housing due to several variables and factors. It is important to study the privacy level of contemporary housing in order to determine the satisfaction level of inhabitants and decide problems that has led to the reality of the current bad housing in Palestine. In addition, to decide the extent to which the designing process is related to meeting the sociocultural needs.

This research's main objectives are to emphasize the importance of privacy for the Palestinian society and the need to achieve it within its contemporary housing. Also, to determine the level achieved for this cultural need and its suitability to meet desired level of the current population in Hebron - the case study of this research. The research is

based on comparing the features of traditional housing privacy in both urban and architectural levels to improve the contemporary housing and meet the populations' different needs.

The adopted research methodology is the explanatory qualitative analysis and comparative synthesis approach. We compare levels of privacy achieved in traditional dwelling and residential apartments as an example of the contemporary housing in Hebron. After analyzing the strategies used in achieving privacy levels in both urban and architectural houses, the level of privacy in contemporary housing was dramatically low as well as it negatively affects the reality of the current Palestinian housing. We also determined the possibility of re-providing privacy in contemporary housing. The study is based on fieldwork and site observations as tools for this scientific research.

This study's outcomes allowed determining the low level of privacy in residential apartments in contemporary housing, understanding the bad reality of housing and its shortfalls in meeting sociocultural needs (Privacy need that should not be outside peoples' homes). Another outcome, is the possibility of raising privacy levels of current housing up to the desired level without negatively affecting other aspects of the designing process. The research enabled drawing a set of guidelines and recommendations for individuals, architects, planners, municipalities and relevant government institutions by concentrate on privacy during the Design and planning process in the contemporary housing.

